الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

العمل الحزبي والترقية الاجتماعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية

حالة حزب جبهة التحرير الوطني

العمل الحزبي والترقية الاجتماعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية حالة حزب جبهة التحرير الوطني

رسالة لنيل شهادة ماجستير

تخصص علم الاجتماع السياسي

إعداد الطالب :

حسام حكيم

تحت إشراف الأستاذ:

د. بوزبرة خليفة

السنة الجامعية

2006/2005

فهرس الموضوعات

مقدمة:

يشكل العمل الحزبي أحد أهم أعمدة الأنظمة الديمقراطية الحديثة، حيث يتيح لكافة أفراد المجتمع المشاركة في الحياة السياسية في إطار منظم، تحكمه قوانين وأنظمة محددة، تلزم أعضاء الحزب أن يتقيدوا بها، ومن ثم يساعد النضال في الحزب على الاستفادة من أحد أهم مؤسسات التنشئة السياسية التي تتولى عملية التثقيف السياسي وتكوين نخب سياسية قادرة على المنافسة في تولي المسؤوليات ومن ثم الحصول على مكافآت عديدة ومتنوعة، سواءا كان ذلك على مستوى الحزب نفسه من خلال التدرج في تقلد المناصب والمواقع السياسية أو من خلال الاستفادة من مناصب في مختلف مستويات هرم الدولة، يضاف إليها منافع معنوية تمنح صاحبها شعورا بالأهمية وتحقيق الذات والحصول على مكانة اجتماعية هامة، مقابل كل هذه المحفزات والدوافع المادية والمعنوية توجد هناك دوافع من نوع آخر باعتبار أن الحزب أيا كانت طبيعته له رؤى وتصورات وأفكار خاصة موثقة في برنامجه السياسي ومختلف الوثائق الخاصة به، لذلك فان أعضاءه ملزمون بالدفاع عن هذه الأفكار والتفاني في نشرها بمختلف الوسائل المتاحة والتي تتخذ أشكالا متعددة من مثل الالتزام بدفع الاشتراكات الواجبة أو المواظبة على حضور الاجتماعات والتجمعات السياسية أو غيرها من مظاهر الأنشطة الحزبية التي تظهر مدى تأثير أفكار الحزب وإيديولوجيته على سلوك المناضل وترجمتها على ارض الواقع من خلال الالتزام بهذه الأفكار وكسب مؤيدين جدد لها، من هذا المنطلق يشكل موضوع دراستنا هذا أحد أهم مواضيع علم الاجتماع السياسي الذي يعالج دوافع العمل الحزبي في الجزائر ومصوغاته ، فقد اقتضى انجاز هذا البحث العلمي تقسيمه منهجيا إلى بابين وستة فصول تضم مباحث مقسمة منهجيا على النحو الآتي:

الباب الأول: تم تقسيمه إلى شطرين (أ)، (ب)، الأول (أ) يمثل الجانب المنهجي وقد شمل فصلا واحدا وهو البناء المنهجي للدراسة من خلال مبحثين: المبحث الأول يتطرق إلى الإشكالية وأبعادها أما المبحث الثاني فيعالج الأسس المنهجية للمقاربة، أما بالنسبة للشطر الثاني (ب) والمتعلق بالإطار النظري للدراسة فقد شمل فصلين: الفصل

الأول: عنوانه " ماهية الأحزاب السياسية ووسائل عملها" ، وقد ضم مبحثين يعالج المبحث الأول نشأة الأحزاب السياسية، دورها وتصنيفاتها أما المبحث الثاني يتم فيه دراسة الوسائل البشرية والمادية لممارسة العمل الحزبي بالنسبة للفصل الثاني وعنوانه "العمل الحزبي وتطوره منذ عهد الاستعمار" فقد ضم هذا الآخر مبحثين يتطرق المبحث الأول إلى دراسة العمل الحزبي في عهد الاستعمار حتى يصل إلى التعددية في عهد الاستقلال التي جاءت بعد نظام أحادي الحزبية دام 27 سنة، أما المبحث الثاني فقد تناول مراجعة مسار وآليات العمل الحزبي في الجزائر بداية من سنة 1996.

بالنسبة **للباب الثاني**: والخاص بالجانب الميداني للدراسة فقد احتوى على ثلاثة فصول تضمن الفصل الأول تعريف مختصر لجبهة التحرير الوطني وقد شمل مبحثين يدرس المبحث الأول تاريخ حزب جبهة التحرير الوطني بينما يدرس المبحث الثاني التنظيم الإداري وكيفية الترشح للمناصب المختلفة داخل الحزب

أما الفصل الثاني الذي يتم من خلاله دراسة الفرضية الأولى وهي الايديولوجيا كمحدد للعمل الحزبي فقد احتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول: جمع البيانات العامة وتحليلها ، المبحث الثاني: جمع بيانات الفرضية الأولى وتحليلها ثم المبحث الثالث: الاستنتاج الجزئي الأول

فيما يتعلق بالفصل الثالث والأخير الذي يتم من خلاله دراسة الفرضية الثانية وهي المصلحة كعامل أساسي في ممارسة العمل الحزبي فقد احتوى على مبحثين المبحث الأول: جمع بيانات الفرضية الثانية وتحليلها، ثم المبحث الثاني : الاستنتاج الجزئي الثاني، ثم تناولنا في آخر هذا الفصل الاستنتاج العام للدراسة

كما لا ننسى أن نشير بأننا تطرقنا إلى خاتمة الموضوع ثم قائمة المراجع والملاحق.

ب

الباب الأول
الجانب المنهجي والنظري للدراسة

الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الأول

البناء المنهجي للدراسة

مدخل:

سنتطرق في هذا الفصل إلى البناء المنهجي للدراسة من خلال مبحثين يشمل المبحث الأول الإشكالية وأبعادها وتم فيه عرض الهدف من الدراسة، الإشكالية، الفرضيات، تحديد المفاهيم وفي الأخير الدراسات السابقة ، أما المبحث الثاني الخاص بالأسس المنهجية للمقاربة السوسيولوجية فقد عرضنا فيه القاعدة النظرية التي تم تبنيها في البحث ثم السياق الزماني والمكاني وطريقة اختيار العينة، المناهج، والتقنيات المستعملة ثم في الأخير صعوبات الدراسة.

المبحث الأول: الإشكالية وأبعادها

-1- الأهداف العلمية والعملية لموضوع الدراسة:

يمكن التطرق إلى أهم الأهداف المتعلقة بالدراسة العلمية وهي:

- إثراء البحث العلمي خاصة وأن هذا الموضوع يعد مجالا خصبا ويكتسي أهمية قصوى من حيث المساهمة في إلقاء الضوء على خلفيات الممارسة السياسية في الجزائر.
- تطبيق تقنيات البحث العلمي الاجتماعي بصورة منظمة وبطريقة منهجية تعتمد على المجالين النظري والامبريقي وعليه فقد قسمت هذه الدراسة العلمية منهجيا إلى فصول ومباحث متكاملة.
- إن الهدف العملي من خلال دراستنا يتمثل في استيضاح دوافع العمل الحزبي من خلال تحليل الواقع الراهن وفهم آليات العمل السياسي.
- من أهم الأهداف كذلك إلقاء الضوء على التجربة الجزائرية وتثمين جوانبها الايجابية والإشارة إلى النواحي السلبية.

-2- الإشكالية:

لقد انحصرت مهنة ممارسة السياسة في الماضي على طبقة معينة من النبلاء والإشراف ورجال الكنيسة إلى أن أصبح العمل السياسي تخصصا في حد ذاته، يتطلب من مزاوله أن يخصص له وقتا أطول ويبذل مجهودات كبيرة وقد يكلفه إهمال واجبات والتزامات اجتماعية أخرى، قد تبدو لبعض الناس أكثر أهمية وأجدى أن يهتم بها، غير أنه وبوجود مكافآت ومزايا خاصة سواءا كانت معنوية أو مادية يحاول الحزب من خلالها أن يكسب إخلاص مناضليه، واجتذاب مناضلين جدد بفضل قدرته على توزيع المزايا، حيث أن الحزب باعتباره منظمة قوية البناء والتسلسل التنظيمي، نراه يحوي بداخله مناصب جذابة تمنح لمن يشغلها مزايا كبيرة، هذا دون إغفال ما تحتله هذه الأحزاب من

مواقع في السلطة على المستوى الوطني أو المحلي، توفر لأصحابها الحصول على فرص عمل، والارتقاء فيها وعقد الصفقات العامة، لقد عرضت دومينيك بيلاشي دراسة في معرض حديثها عن العمل السياسي في النمسا تؤكد أن : " أولئك الذين اجتازوا عتبة الانتساب كاف الدافع لانتسابهم هو البحث عن فوائد مادية أو مزايا مهنية، وبرز هذا الأمر في 24 إلى 37% من الحالات فيما يتعلق بهم، وفي 70 إلى 78% من الحالات فيما يتعلق بالآخرين".(1)

إلى جانب المزايا المادية هناك مكافآت تقع على المستوى النفسي العاطفي تظهر بشكل خاص في الشعور بالانتماء الحزبي والقرب من مراكز، اتخاذ القرارات أو في إمكانية التفاعل مع قضية حقيقية، خاصة عندما يعرف الحزب كيف يبني حوله مشروعه مثالا أعلى معبئ: كالثورة والوطن والعدالة الاجتماعية، كل هذه الدوافع يمكن أن تثير تفانيا شديدا وإخلاصا منقطع النظير للحزب.

(1) – Dominique pelassy : « **qui gouverne en Europe** » fayards ; paris, 1992, p 26.

ولأن الحزب ذاته هو منظمة مثل كافة المنظمات هو في الواقع منظومة عقلانيات خاصة[2] مترابطة فيما بينها بطريقة عفوية تقريبا، يجب عليه أن يعطي لنفسه صورة المشروع المتماسك، الذي يمتلك أهداف وبرامج مشتركة تساعد على جعل مناضليه يلتفون حول مبادئه وأفكاره ومراجعة التاريخية والنظرية.هذه الوضعية النفسية تنقل المناضلين الى الانخراط القوي في المهام التنظيمية و بالتالي يساهم المناضلون في خدمة اهداف مشتركة تخدم الجميع دون استثناء.

و من اجل تجسيد هذه الرؤية للعمل الحزبي عمدت الدولة الجزائرية من خلال دستور 1996 الى ايجاد اليات جديدة تضبط و تقنن الممارسة الحزبية حيث لوحظ في بداية الانفتاح السياسي ظهور عدد كبير من الاحزاب السياسية لا تملك رؤية سياسيةو برامج وافكار تجمع حولها مناضلين يؤمنون بالحزب ويعملون علي توطيد ركائزه ودعمه لكن رغم التعديلات التي احدثها دستور 1996 تبقى النصوص القانونية والدستورية غير

كافية لمعرفة ما اذا كان العمل الحزبي يسير وفق القواعد العامة التي تحكم سائر الاحزاب الديمقراطية في العالم.

و من هذا المنطلق فان الجوهر الاساسي لهذه الدراسة يهدف الى معرفة الدوافع الاساسية للعمل الحزبي في الجزائر.

ومن الممكن تحليل المشكلة التي تبنى عليها هذه الدراسة من خلال الاجابة عن التساؤتات التالية :

1-هل تشكل الايديولوجيا اساس العمل الحزبي في الجزائر ؟

2-الى اي مدى يمكن للمصالح والمنافع ان تدفع الى الانخراط في العمل الحزبي ؟

هل العمل الحزبي في الجزائر يشكل وسيلة من وسائل الترقية الاجتماعية ؟

---

[2]- فيليب برو،علم الاجتماع السياسي ترجمة محمد صاصيلا , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع, بيروت,1998, ص399.

3- الفرضيات:

يمكن صياغة الفرضيات العلمية للدراسة كالآتي:

1. المرجعية الأيديولوجية تعتبر ركيزة العمل السياسي في الجزائر.
2. الرغبة في تحقيق المصالح والمنافع والامتيازات تشكل سببا كافيا لممارسة العمل الحزبي في الجزائر.

-4- تحديد المفاهيم:

1. مفهوم الأيديولوجية:

يقصد بالإيديولوجية "فن البحث في التطورات والأفكار"[1]

فكلمة أيديولوجيا يونانية الأصل مشتقة من " **EIDOR**" بمعنى فكرة و"**LOGOS**" بمعنى خطاب أو عقل، وتمثل مجموعة من المعاني والتصورات والقيم الخاصة بجماعة اجتماعية والمتعلقة بالتنظيم والمعايير التي تمنحهم الشرعية أو تنازعهم، كما تساهم في ضبط السلوكات والمواقف.[2]

ويحتل مفهوم الأيديولوجية حيزا هاما في تحليلات (ماركس) حيث يعتبرها ضمن البنية الفوقية وهي (الأيديولوجية) تشكل عنصرا يخضع لتأثيرات العلاقات الاجتماعية للإنتاج وبالتالي فالإيديولوجية عند ماركس تساهم في إخفاء علاقات الاستغلال وإعطائها الشرعية من أجل المحافظة على النظام البورجوازي.

بالنسبة "**لريمون**" أورن فهو يعرف الأيديولوجية بكونها " بناء فكري في خدمة مصالح واعية أو غير واعية تستعمل كأداة لإضفاء الشرعية"[3]

---

[1]– المنجد في اللغة والأعلام، ط 31، دار المشرق، بيروت 1986، ص 22.

[2] – LE Robert, **dictionnaire de sociologie**, DALLOZ , 1999, p 265.

[3] – IBID , p 266.

أما "**مانهايم**" **MANHEIM** فهو يحاول تجاوز الطابع السجالي حول موضوع الأيديولوجية محاولا تأسيس على اجتماع الأيدلوجيات في الإطار العام لسوسيولوجيا المعرفة.

وعليه فهناك فرق بين مفهوم الايديولوجيا عندما يقصد بها التشكيك في الأقدار والتصورات الخاصة بالخصم ومفهومها (الأيديولوجية) كموضوع لسوسيولوجيا المعرفة التي تختص بعالم الأفكار أو بصفتها نظرة على العالم، لفترة ما، أو لتشكيلة اجتماعية[3].

وفي السنوات القليلة الماضية، في ظل التطور العلمي التكنولوجي المعاصر، ظهرت محاولات حديثة لتحليل الايديولوجيا، حيث قام **هابرماس (HABERMAS)**

بتحليل التكنولوجيا والعلم كايديولوجيا، ومن خلال تركيزه على ترشيد المجتمع في ضوء تنظيم العلم والتكنولوجيا، يلخص التبريرات المعاصرة للسيطرة الرأسمالية على أنها أيديولوجيا، وفي الرأسمالية يصبح العلم نقدا للايديولوجيا بينما يزداد تدخل الدولة في التحييد السياسي بواسطة التكنولوجيا وتجريد الجماهير من الوعي السياسي وتقليل العداوات والصراعات الطبقية، وبالتالي يصبح العلم والتكنولوجيا أيديولوجيا بديلة للاديولوجيات البورجوازية المنهارة.[1]

بالنسبة لتعريف مادلين قرافيتز للايديولوجيا وهو التعريف الذي تعتمده في دراستنا هذه.

تعتبر الايديولوجيا: " نظام متناسق من الأفكار والمعتقدات، تفسر موقف الإنسان ناحية المجتمع وتؤدي إلى القيام بعمل يتوافق ومعتقداته"

2. المفهوم الإجرائي للعمل الحزبي:

نقصد بالعمل الحزبي النضال بصفة دائمة في حزب ما بغض النظر عن شكل النضال ويستثنى من ذلك صفة المتعاطف التي لا تدخل في معنى العمل الحزبي، ذلك أن

---

(3) – IBID, p 267.

(1)– سعد عيد مرسي بدر، **الايديولوجيا ونظرية التنظيم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 13.

المتعاطف مع حزب ما لا يمكن أن ينسب من حيث التعداد إلى الحزب الذي يتعاطف معه، كما أننا قد نجد شخصا واحد متعاطف مع أكثر من حزب خاصة إذا كان هناك تحالف بين حزبين أو أكثر.

فالعمل الحزبي يبدأ من مجرد التسجيل في قائمة المنخرطين والحصول على بطاقة منخرط والتي يترتب عليها دفع اشتراكات سنوية أو غيرها، ومن ثم تنوع درجة المشاركة في الحزب من أدنى المستويات إلى أعلاها وهي تولي قيادة هيئاته والإشراف عليها.

3. مفهوم الترقية الاجتماعية:

أ- الترقية هي " الانتقال من حال إلى حال"[(2)]

بينما تعرفها مادلين قراقيتز بأنها:[(3)] " الصعود في السلم الاجتماعي"

ب- المفهوم الإجرائي للترقية الاجتماعية:

هي الانتقال من وضعية اجتماعية أدنى إلى وضعية أعلى وقد يكون هذا الانتقال والارتقاء في المجال المهني كالترقية من منصب نائب مدير إلى منصب مدير مثلا.

كما قد يحصل ذلك في كثير من المجالات ومنها السياسية حيث يسمح العمل السياسي لصاحبه بتقلد مناصب ومواقع سياسية هامة.

4. مفهوم المصلحة:

يعني مفهوم المصلحة كل ما هو مفيد بالنسبة لشخص ما أو لجماعة ما.

كما قد تتعلق المصلحة بالفرد أو الجماعة، وتثير قضايا شائكة في ميدان علم الاجتماع من حيث أننا يمكن أن نلقي الضوء على هذا المفهوم من باب المصلحة الفردية أو من خلال التناقضات بين المصالح أو عن طريق الإيديولوجيات المتعلقة بالمصلحة فالنظرية الماركسية نعتبر أن محددات السلوك الفردي هي بالدرجة الأولى اقتصادية بينما

---

(2)– علي بن هادية، **القاموس الجديد**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1991، ص 185.

1) – Madeleine grawitz , **lexique des sciences sociales**. Édition dalloz, paris, p 331.

ترى نظرية الفردانية المنهجية بوجوب النظر إلى الطابع العقلاني للفاعل الاجتماعي وحرية اختياره.[1]

إلى جانب ذلك يمكن للمصلحة أن تكون مادية أو اقتصادية كما سبق ذكره أو تكون معنوية أو نفسية كما يمكنها أن تأخذ شكل المصلحة الفردية المتعلقة بشخص واحد أو أن تتعلق بالمصالحة العامة التي تعود بالنفع على مجموعة من الأشخاص.[2]

-5- الدراسات السابقة:

تكتسي الدراسات السابقة أهمية بالغة في تنوير وتوجيه كل باحث، ذلك أنها تساعده في تحديد أبعاد دراسته بالإحاطة بجوانب الموضوع المتعددة والمختلفة وتعينه على تسليط الضوء على المناخي، التي لم يتم التطرق إليها حتى الآن باعتبار التطور في الأبحاث والاكتشافات العلمية هو نتاج العملية تراكمية عبر أزمنة وأمكنة مختلفة، وعليه فقد تم الاطلاع على رسالتين عالجت موضوع الأحزاب السياسية في الجزائر من زوايا مختلفة نوجزها فيما يلي:

أ- الدراسة المقدمة من الباحث زنيبع رابح والتي قام بها في إطار نيل شهادة الماجستير في القانون العام للسنة الجامعية 2003/2002، تحت عنوان " النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر"، تناول فيها الباحث موضوع الأحزاب السياسية من وجهة نظر قانونية بداية من الوضعية القانونية للأحزاب السياسية في الجزائر كشروط تأسيس الأحزاب والانخراط إلى الضمانات الممنوحة لحرية تكوين الأحزاب وقد تلخصت إشكالية الدراسة فيما يلي:

- هل أن التعددية الحزبية في الجزائر حقيقية أم أنها واجهة فقط؟ ومدى قدرة المؤسسة على الانسجام مع التطورات السريعة للمجتمع الجزائر؟
- هل تعديل قانون الأحزاب سنة 1997 أعطى أكثر حرية للأحزاب السياسية أم أنه احدث تراجعا وتقهقرا في هذا المجال.

وقد توصل الباحث إلى النتيجة مفادها أن المشرع الجزائري قام بتعديل قانون تعديل الأحزاب، وهو تحت تأثير الأحداث التي أعقبت توقيف المسار الانتخابي، مما جعل

(1) – Ibid. P 205.
(2) – IBID , p 236.

نصوصه تأتي عبارة عن مجموعة من المثبطات بخلفية تقييد الأحزاب وهو ما جعل التعددية الحزبية مجرد واجهة.

ب- الدراسة المقدمة من قبل الباحث توازي خالد لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية للسنة الجامعية 2005-2006 ، تحت عنوان " الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ- المكانة- الممارسة- المستقبل.

وتلخصت إشكالية الدراسة فيما يلي:

إذا كانت الديمقراطية هي المناخ أو البيئة المناسبة لنمو وتبلور الأحزاب السياسية، فإلى أي مدى يمكن اعتبار متغيرة الأحزاب السياسية، عامل من عوامل الكشف عن حقيقة الديمقراطية في الجزائر ومسار تطورها؟ وقد جزأ الباحث الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما هي العلاقة بين التطور السياسي الغربي والأحزاب السياسية؟

ما هو الحزب السياسي كيف يظهر وكيف يتطور، وما هي وظائفه؟

- هل الظاهرة الحزبية خاصة غربية؟
- هل التعددية السياسية في الجزائر ونتاج لأحداث أكتوبر 1988؟
- كيف تعاملت الأحزاب السياسية مع المنافسة السياسية والانتخابية التي افرزها الإصلاح السياسي والإداري العام 1989؟
- ما هو مستقبل الأحزاب السياسية الجزائرية بالنظر إلى الممارسة السياسية والانتخابية.

وقد وصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تملك درجة عالية من الوعي السياسي تمكنها من فرض نفسها سياسيا، كما أنه لا يمكننا الحديث عن معارضة في الجزائر لأن النخب التي تشكل المعارضة في الجزائر يتم احتوائها بصورة تدريجية من قبل السلطة مقابل امتيازات أو امتيازات سياسية.

المبحث الثاني: الأسس المنهجية للمقارنة السوسيولوجية

1. الإطار النظري للدراسة:

لا يمكن إغفال ما تقدمه النظرية للبحوث والدراسات العلمية، إذ تعتبر الركيزة الأساسية التي عن طريقها يكتسب البحث الاجتماعي الطابع العلمي والمصداقية الفكرية باعتبارها الإطار الفكري الذي يفسر مجموعة من الفروض العلمية ويضعها في نسق علمي مرتبط.

أما فيما يتعلق بموضوع دراستنا الذي يتناول "العمل الحزبي والترقية الاجتماعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية"

فقد تم الاستناد على عدة منظرين ونظريات متخصصة في علم الاجتماع السياسي من بينها الإسهامات النظرية لماكس ***فيبر وميرتون ودوركايم*** وغيرهم ممن يمثلون ركائز المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع.

2. السياق الزماني والمكاني للدراسة:

يقصد بالسياق المكاني والزماني المكان الذي أجريت فيه الدراسة والمدة الزمنية التي أخذها البحث منذ انطلاقه إلى غاية نهايته.

أ- السياق الزماني للدراسة:

في بداية البحث انصب اهتمامي على القيام بدراسة استطلاعية في أواخر شهر جانفي 2007 وذلك من أجل اخذ فكرة شاملة عن الموضوع وقد تم تعديل بعض الأسئلة الموجودة في الاستمارة، والتي أصبح عدد أسئلتها 29 سؤالا بعدما كان عددها 31 سؤال، ثم تلتها مرحلة البحث البيبليوغرافي والتي امتدت من أواخر شهر فيفري حتى بداية شهر ديسمبر.

أما فترة توزيع الاستمارات واسترجاعها فقد دامت قرابة الشهرين بداية من شهر مارس 2008 إلى غاية نهاية شهر أفريل 2008.

ب- السياق المكاني للدراسة:

تركزت الدراسة من حيث مجالها المكاني في التردد على المجلس الشعبي الوطني باعتباره المؤسسة التي يشتغل بها نواب حزب جبهة التحرير الوطني.

وقد كنت أتردد على هذا المجلس مرة كل أسبوعين لاسترجاع ما أمكن من الاستمارات كما تم أيضا التنقل إلى المقر المركزي للحزب بحيدرة مرتين طيلة فترة البحث الميداني.

3. العينة وطريقة اختيارها:

نتيجة للصعوبة التي تواجه الباحث عند دراسته لموضوع ما من حيث الإلمام من دراسة كل أفراد مجتمع البحث، خاصة إذا كان هذا المجتمع الإحصائي كبيرا، وذلك ما يدعو الباحث إلى اختيار طريقة، تمكنه من دراسة الموضوع بدقة والوصول إلى نتائج ايجابية، وهذه الطريقة هي اختيار العينة، وتعتبر العينة جزءا من المجتمع الأصلي حيث تتضمن خصائصه الذي يود الباحث التعرف عليه، وبهذا فالعينة هي مجموعة أفراد مختارة من بين قاعدة أوسع تمثل المجتمع الأم، ومسالة اختيارها دقيقة لا تظهر صعوبتها لأول وهلة.[1]

لذا كان من الأنسب في هذه الدراسة اختيار العينة العمدية التي يقرر الباحث مقدما مفرداتها، حيث أنه بالإمكان أن تتوفر لدى الباحث معلومات حول مجتمع معين وتشير هذه المعلومات ما يفيد بأن وحدات معينة أو أفراد معينة من المجتمع تمثل أو يمثلون المجتمع بالنسبة لصفة معينة تمثيلا جيدا، ولذلك تتعمد الباحث أن تشتمل عينته على تلك الوحدات أو الأفراد أو حتى أن تقتصر العينة على تلك الوحدات أو الأفراد.[1]

وتتمثل العينة العمدية التي تم اختيارها في نواب المجلس الشعبي الوطني المنتسبين لحزب التحرير الوطني باعتبار أن من مناهج الدراسة في هذا البحث دراسة

---

[1]– الذنيبات محمد وآخرون: " **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1995، ص 129.

[1]– مصطفى عمر التير: " **مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي**"، طرابلس، الجامعة المفتوحة 1995، ص 143.

حالة حزب جبهة التحرير الوطني، ويرجع سبب اختيار الكتلة النيابية لحزب جبهة التحرير الوطني إلى للسببين التاليين:

1- كون أن أعضاء المجلس الشعبي الوطني يمثلون مختلف أنحاء الوطني وبالتالي تكتسي التمثيل صورة مكتملة ويعطي مصداقية أكبر النتائج البحث، إضافة إلى ما توفره هذه الوضعية من توفير للجهد والإمكانيات والمال على السواء حيث من الصعب حدا إجراء دراسة على المستوى الوطني في ظل محدودية الإمكانيات.

2- بالنظر إلى الطبيعة الميدانية للدراسة فإنه يتعين في العمل الحزبي وهو ما جاء في المادة (13) من النظام الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني حيث تشترط سبع (07) سنوات عضوية في الحزب، دون انقطاع للترشح للمجلس الشعبي الوطني بينما يشترط نفس النظام (03) سنوات للترشح للانتخابات البلدية، فمنصب نائب يتطلب كفاءة ومستوى تعليمي وتجربة سياسية أكبر من غيره.

وقد تم اختيار افراد العينة من الكتلة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني الكونة من 136 نائبا انتخبوا في سنة 2007.

اذا فالمجموع الكلي يمثل 136 نائبا.

مج(س)=100 % **حيث مج (س) الحجم الكلي العام لجمهور العينة.**

س :60% حيث (س) نسبة التمثيل .

س ×100=60×136 ومنه س =136 × 100/60

136×0.60 =100% أي ما يعا دل 82

4- المناهج والتقنيات المستعملة:

يمكن تعريف المنهج بأنه: " الطريقة التي يسلكها الباحث للتعرف على الظاهرة أو ×المشكلة موضع الدراسة، والكشف عن الحقائق المرتبطة بها بغرض التوصل إلى إجابات على الأسئلة التي تثيرها المشكلة أو الظاهرة"[1]، وقد اعتمدنا في دراستنا على

[1]– احمد عبد ا اللحلح، **البحث العلمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 42.

المنهج الكمي مدعما بالمنهج الكيفي، بالنسبة للمنهج الكمي الذي: " يظهر من خلال جمع المعطيات والبيانات، الاستمارة وتفريغها في جداول إحصائية تساعدنا على التفسير والتحليل أكثر وتضمن بذلك جزءا ولو يسيرا من الفصل المنهجي".[2]

وقد استعنا بهذا المنهج عن طريق الاستمارة من خلال تعاملنا مع الأرقام والنسب الموجودة في شكل جداول إحصائية تم تحليلها بأسلوب رياضي وتكميم المعطيات المتحصل عليها أما فيما يتعلق بالمنهج الكيفي الذي يعتبر: " تكملة للجانب الكمي، كون هذه العلاقة تسمح بترجمة المعطيات والنتائج المتحصل عليها"[3]، فقد تم الاستعانة به للتحليل السوسيولوجي لكافة المعطيات الإحصائية الواردة في الجداول.

وقد استعملنا كذلك المنهج الوصفي باعتباره: " يفسر الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقة بينها بهدف الانتهاء إلى وصف عملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة يقوم على الحقائق المرتبطة بها"[4]

إلى جانب المنهج الوصفي اعتمدنا على منهج دراسة الحالة والذي يتعلق بموضوع دراستنا حول حزب جبهة التحرير الوطني ومحاولة التعرف الشامل والدقيق على هذا الحزب.

فيما يخص التقنيات المستعملة فقد اعتمدنا على تقنية الاستمارة التي احتوت على 29 سؤالا مغلقا وما بين المغلق وزعت على نواب حزب جبهة التحرير الوطني.

5- صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من وجود صعوبات ومشاكل سواء تعلقت بالجانب النظري من حيث صعوبة الحصول على الكتب والمراجع الهامة أو ما تعلق بالجانب الميداني، الذي واجهتنا فيه صعوبات كبيرة نذكر بعضها فيما يلي:

---

[2] – Renynoud Boudou, **les méthodes en sociologie,** 9 eme ed, P.U.F ; 1993 ; p 33.

([3] – Ibid ; p31.

[4]– احمد عبد ا اللحلح، المرجع السابق، ص 51.

1. لم نستطع الدخول إلى المجلس الشعبي الوطني إلا بعدما تم الاستعانة بواسطة أحد الأصدقاء يعمل بالمجلس رغم إحضارنا لرخصة بحث كان من المفروض أن تسمح لنا بالدخول مباشرة دون استعمال الوسيط.
2. عدم تقبل بعض النواب ملأ الاستمارة بحجة كثرة اهتماماتهم وكثرة تنقلهم بين العاصمة ومكان مداومتهم وهذا ما جعل عدد أفراد العينة يتقلص نسبيا.
3. طول فترة استرجاع الاستمارات رغم إصرارنا على ضرورة الإسراع في الإجابة.

الإطار النظري للدراسة

الفصل الثاني
ماهية الأحزاب السياسية ووسائل عملها

مدخل:

لا يمكن الحديث عن نظام ديمقراطي دون ذكر الدور الذي تؤديه الأحزاب السياسية في تنشيط الحياة السياسية من خلال إتاحة الفرصة للمناضلين من اجل الاستفادة من تكوين سياسي من جهة وكذا الوصول إلى ممارسة الحكم أو تشكيل معارضة من جهة أخرى ولتحقيق ذلك تحتاج الأحزاب إلى إيجاد تنظيم إداري ملائم لها والى طرق كفيلة لتمويل مختلف نشاطاتها لذلك سنتناول في هذا الفصل نشأة الأحزاب السياسية ودورها وأشكالها الرئيسية ثم ننتقل بعد ذلك إلى إلقاء الضوء على الوسائل البشرية والمادية التي تشكل جوهر العمل الحزبي لأن المشاركة في الحزب درجات ومستويات مختلفة نبدأ من مجرد التعاطف إلى أن تصل مرحلة العضوية في الهيئات العليا للحزب وربما قيادتها أو المساهمة في اتخاذ القرارات الخاصة بالحزب.

المبحث الأول: الأحزاب السياسية : نشأتها، دورها وتصنيفاتها

1-1. تعريـف الحـزب السياسـي:

يقصد بالحزب لغة كل "جماعة من الناس شكلت أهواءهم تنظيم سياسي له مذهب عقائدي واحد يدعو إليه، و منهج يلتزم به لتحقيق أهدافه" (1)

و الملاحظ على معظم التعاريف اللغوية اتفاقها في معنى و مضمون الحزب السياسي و كونه جماعة ذات رؤية معينة تسعى إلى تحقيق هدف محدد. غير أنه ما يثير حقا الإختلافات التي حصلت بخصوص التعريف الإصطلاحي للحزب السياسي فعلى الرغم من اتفاق علماء السياسة و علم الإجتماع السياسي و القانون على معظم العناصر المكونة للأحزاب، إلا أنهم لم يتفقوا على مفهوم واحد بل تعددت التعريفات و تنوعت انطلاقا من الزاوية التي ينظر منها كل واحد. فهناك من عرًف الحزب السياسي من الناحية التنظيمية و البعض الآخر ركز ف تعريفه على الهدف الذي يسعى إليه الأعضاء و البعض الآخر عرًفه على أساس المشروع أو الفكرة و سيتم التعريج على أهم التعريفات التي تناولت الحزب السياسي على الصورة التالية:

1- الحـزب السياسـي كحامـل مثـل أو مشـروع:

تشكل المرجعية الرئيسية لهذا الإتجاه النظرة الإيديولوجية و تأثير الأفكار و المبادئ في نشأة الأحزاب السياسية حيث يعرف بورك "Edmund Burk" الحزب السياسي على أنه " هيئة من الأفراد المتحدين يسعون من خلال جهودهم المشتركة إلى العمل على ما فيه المصلحة القومية و فقا لمبدأ معين يتفقون عليه جميعا"(2).

وفي نفس الإتجاه يذهب "بيردو" "Georges Burdeau" في إعتباره الحزب : "كل تجمع من الأفراد يجمعهم الإيمان ببعض الأفكار السياسية و يعملون على تحقيقها عن

---

(1)- إبراهيم مصطفى و آخرون، **المعجم الوسيط**، ط 2، دار الدعوة، تركيا، 1989، ص 170.

(2) - يوسف أحمد كشاكش، **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة**، منشأة المعارف، مصر، 1987، ص 533.

طريق حشد أكبر عدد ممكن من الأفراد بهدف إمتلاك السلطة أو على الأقل التأثير في قراراتها" .[1]

أما بالنسبة للذين Lenine فهو يرى أنه: "بدون برنامج الحزب لا يمكن أن يوجد كتنظيم سياسي بشكل أكثر أو أقل تكاملي قادر في أي مناسبة على الحفاظ على خطة بصلابة إثر أي حوادث، و بدون فن تكتيكي مبني على تقويم الوضع السياسي الدائرة رحاه ومنح أجوبة دقيقة للأسئلة الساخطة في اللحظة فمن الممكن أن يبقى مجرد مجموعة منظرين و ليس وحدة سياسية عملية"[2]

ويتبين من خلال تعريف لينين للحزب السياسي تركيزه على وجود البرنامج السياسي بالإضافة إلى ضرورة إيجاد خطة لتحقيق المبادئ و النظريات الثورية على الواقع و هو بالفعل ما تراه النظرية الماركسية التي تعتبر الحزب أداة في يد الطبقة وهو قطاعها الطليعي بعبارة أخرى الحزب مجموعة من الناس يربطها ببعضها مصالح إقتصادية في المقام الأول و تحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح و الثورة"[3].

إن أهم ما يميز هذه المجموعة من التعاريف هو استنادها إلى العامل الإيديولوجي في تكوين و نشأة الأحزاب السياسية، فالحزب بحاجة إلى مجموعة من المباديء و الأفكار يلتف حولها أعضاؤه بغية تكريسها على أرض الواقع، لكن رغم ما للأفكار و المباديء من الأهمية يبقى استمرار النشاط الحزبي مرهون بعوامل أخرى ومنها وجود تنظيم جيد و متماسك يساعدها في أداء و ظائفها.

2- مفهـوم الحـزب علـى أسـاس تنظيمـي:

أهم من عرًف الحزب السياسي على أساس التنظيمي موريس ديفرجي بقوله: "الحزب ليس مجموعة فحسب (Communité)، و إنما عدد من المجموعات أي تجمع

---

[1]- يوسف أحمد كشاكش، **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة**، منشأة المعارف، مصر، 1987، ص 533.

[2]- محمد سوماني، **التكليف السياسي للحزب الواحد في ظل التعددية الحزبية: دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني**، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2001، ص 4.

[3]- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1987، ص 15.

مجموعة صغيرة منتشرة على مستوى البلاد (فرع، لجان، جمعيات محلية) مرتبطة بمؤسسات تنسيقية.

وقريبا من ديفرجيه يعرف أندري هوريو الحزب السياسي على أنه: "عبارة عن تنظيمات دائمة تتحرك على مستوى وطني و محلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة".(1)

و الحقيقة أنه بالرغم من الأهمية القصوى للتنظيم و دوره في هيكلة العمل الحزبي فإنه يبقى بحاجة إلى عناصر أخرى ومنها الوظيفة.

3- تعريـف الحـزب علـى أسـاس الوظائـف:

يرتكز رواد هذا الإتجاه في تعريفهم للحزب السياسي على عامل الوظيفة التي يقوم بها الحزب "فسروف" "Sorauf" ينظر إلى الحزب من زاوية ثلاثة عناصر:

- التنظيـم الدقيـق:

بمعنى أن الحزب هو: "تنظيم يتحالف فيه رجال و نساء لعمل تشاوري للوصول إلى أهداف مشتركة و يتمتع بحياة خاصة به حيث يجند المنخرطين و يعمل على إيصال رجاله إلى وظائف قيادية يقوم بتقسيم العمل فهو ينتج مقاييسه و طرق خاصة للإرتباط به. أما بالنسبة لمناظليه فقد يكون الحزب غاية في حد ذاته وهو يوزع السلطة و النفوذ و القدرة داخل الحزب و يعبيء التأييدات و الموارد لذلك يبحث على هذه الموارد و يقرر استعمالها هذا هو المفهوم من زاوية ترابط الموظفين به، المناظلين و المنخرطين إنه الطليعة الواعية المنظمة الفعالية".

-الحـزب مـن خـلال الهيئـة الناخبـة:

تتميز هذه الهيئة بكونها الأقل استقرارا و التزاما و تنظيما من بين فئات الحزب حيث إنه غالبا ما يكون ارتباطها به رمزيا أكثر منه مؤسسيا.

---

(1)- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1987، ص 15.

أما "ريمون أرون" "Raymond Aron" فيعرف الحزب: "بأنه تجمع دائم أو مستمر لمجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة أي محاولة الوصول إليها أو الإحتفاظ بها".[1]

من جهة يعتبر لويل لورانس "Loweil Lawrence" بأن "الوظيفة الأساسية للأحزاب السياسية هو جعل الرأي العام يركز اهتمامه حول المشاكل الجوهرية و اقتراح الحلول على الهيئة الناخبة".

بالنسبة لليون إبستين "Leon Epstein" فإن الوظيفة الأولى للحزب السياسي في الديمقراطية الحديثة هي تأطير الإنتخابات". بينما يعتبر ديفيد أبتر "David Apter" أهم وظيفة للحزب هي "قيامه بتنظيم و توجيه الرأي العام و تلمس احتياجات الناس و نقلها إلى الأجهزة المسؤولة و بهذا الشكل يحدث تقارب بين الحاكم و المحكومين".

إنه من خلال عرض مجمل التعريفات السابقة يلاحظ تركيزها على ما يقوم به الحزب أو ما يقوم به من وظائف أكثر من تركيزها على ما هو بالفعل الحزب السياسي في الواقع. فعلى الرغم من الأهمية التي تكتسيها الوظيفة في توجيه و تشكيل العمل الحزبي إلا أنها تبقى قاصرة لوحدها و عليه فتعريف الحزب السياسي يقتضى الإلمام بجميع العناصر التي تشكل الحزب.

4- تعريـف الحـزب مـن خـلال مختلـف جوانبـه:

يعتبر التعريف الذي قدمه كل من جوزيف لاپالومبرا "Joseph La Palombra" و هيرون فينز "Wiener" الأكثر استعمالا من قبل الباحثين و علماء السياسة و الإجتماع و يعود ذلك لكونه يعتمد على أكثر الجوانب أهمية في تشكيل الحزب السياسي و التي ضمنها الكاتبان في مؤلفيهما المعنون (الأحزاب السياسية و التنمية السياسية، 1966) هي مشكلة من أربعة عناصر وهي:

[1]- نبيلة عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، مصر، 1982، ص 78.

✵ الإيديـولوجيـا:

كل حزب سياسي يعبر عن بعض الرؤى للإنسان و المدينة حتى في حالة عدم وجود إيديولوجيا لديه فهو ثمرة الثقافة السياسية. (1)

✵ التنظيـم الدائـم:

الحزب هو منظمة تنشأ على قاعدة مستمرة و دائمة أي أن عمر هذه المنظمة يجب أن يتعدى عمر مؤسسها و أعضائها. من جهة أخرى، يجب التمييز بين الحزب و المتعاطفين الذين ينقطعون عن العمل الحزبي بمجرد ذهاب مؤسسي الحزب.

بينما يكتسي الحزب طابعا و أبعادا متعددة وطنيا، جهويا و محليا وحتى دوليا

✵ التأييـد الشعبـي:

الحزب السياسي يبحث دائما عن ضمان التأييد الشعبي وقد يأخذ هذا التأييد عدة أشكال ابتداءا من الإنخراط، التعاطف و العمل النضالي أو مجرد الإنتخاب لصالح الحزب.

✵ غايـة الحـزب:

هناك من الكتاب من يعتبر غاية الحزب البحث عن السلطة و ممارستها فجورج لافو "George Lavau" يرى بأن الوظيفة الخاصة بالحزب السياسي في النظام الديمقراطي هي احتلال سلطة الدولة بالنسبة لفرانسوا قوقل "Francois Guogel" الحزب السياسي هو تجمع منظم هدفه المشاركة في الحياة السياسية بقصد الإستيلاء كليا أو جزئيا على السلطة حتى يتمكن من تحقيق أفكار و مصالح أعضائه.(2)

و كخلاصة لكل ما سبق من تعريفات من مختلف الزوايا حول مفهوم الحزب السياسي تم تبني الأخير و الذي لخصه جان لوي كير بقوله: "الأحزاب عبارة عن قوى

---

(1)- إدريس بوكرا، **الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2003، ص 177.

(2) Francois Goguel, **la politique des parties sous la 3ème république**, sirey, paris, 1991. p 170.

سياسية منظمة تضم أفرادا من نفس الإتجاه السياسي من أجل تجنيد الرأي العام حول بعض الأهداف و المشاركة في السلطة لتحقيق هذه الأهداف أو الضغط على السلطة لتحقيق هذه الأهداف".(1)

1-2. اتجاهات نظرية حول بواعث تأليف الأحزاب السياسية

تختلف و تتعدد العوامل التي تتحكم في تأليف الأحزاب السياسية بإختلاف البيئة التي تنشأ فيها، و يمكن إجمالها في عاملين رئيسين[1] يتعلقان بالجوانب الإجتماعية والجوانب الحضارية و الإجتماعية.

اولا : العوامـل الإجتماعيـة:

بإعتبار أن الأفراد يعيشون أوضاعا مشتركة و في ظل ظروف إجتماعية متماثلة تكون لهم مصلحة مشتركة بحيث تدفعهم إلى التكاتف بينهم و تنظيم أنفسهم بأشكال مختلفة و لعل أحد هذه الأشكال التي تسهم في هذا التكاتف الأحزاب السياسية، فهي منظمات متخصصة في العمل السياسي، كما ينمو وعي الأفراد و الجماعات بناءا على وجود المصلحة ثم يأخذ بشكل تنظيم سياسي.

من البديهي القول في علم الإجتماع أنه لا يوجد نشاط بدون غرض المصلحة خاصة إذا تعلق الأمر بالنشاط السياسي الذي يقوم به الأفراد و الجماعات على كل المستويات و بالخصوص الأحزاب السياسية ومما لا شك فيه أن مفهوم المصلحة يتخذ له أشكالا مختلفة من حيث الفهم، فقد يقصد بها المصلحة المادية أو الإقتصادية، المصلحة الشخصية أم المصلحة الإجتماعية. وبهذا الصدد يبرز اتجاهان رئيسيان، هما الإتجاه الماركسي و الإتجاه الليبرالي.

(1) Jean louis Quermone, **les régimes politiques occidentaux**, éditions du jeuil, paris, 1989, p 205.

أ- **الإتجـاه الماركسـي:** يرى ماركس أن الطبقة الإجتماعية لا توجد بمعزل عن الطبقات الإجتماعية الأخرى التي تعارضها[1] فلا يؤلف الأفراد طبقة إلا إذا انخرطوا في كفاح مشترك ضد طبقة أخرى. فالعامل الأساسي في تكوين الطبقة هو المصلحة التي تسبق بوجودها تكوين الطبقات و بالتالي فالبوروا‌جوازية تقف في مركز التعارض مع البروليتاريا حتى قبل أن تنتظم كطبقة في مجال الحياة السياسية.

و كان للبروليتاريا في مطلع بروزها مصالح مشتركة غير أنها ظلت زمنا طويلا مجرد جماهير غير منظمة وذلك لعدم تشكل الوعي الطبقي.و مع أن مصالح الطبقة هي شرط مسبق لتكوينها، إلا أنه يجب ألا يغـرب عن البال أن مصالح الطبقة ليست مجرد تجميع للمصالح الشخصية لا على الصعيد الفردي و لا على الصعيد الجماهيري.

كما أن المصلحة المشتركة لأفراد الطبقة لا توجد في المخيلة وإنما توجد في الواقع بصورة عامة كعلاقات متداخلة فيما بين الأفراد الناجمة عن تقسيم العمل.

و كما هو الحال في حياة الأفراد الخاصة عندما نفرق بين ما يفكر به الفرد أو يقول عن نفسه و بين ما يفعله حقا في الواقع كذلك الأمر فيما يتعلق بالنضالات التاريخية إذ يجب أن نفرق بعناية شديدة بني الشعارات و الكلمات الطنانة التي تعرضها الأحزاب و بين مصالحها الحقيقية، كما يجب أيضا أن نفرق بين مفاهيمها و بين حقيقتها في الواقع.

إن مصالح الطبقة بإعتبارها مصالح موضوعية تكتل أفراد الطبقة و تكون منهم قوة عامة و لا تختلف مصالح الطبقة عن المصالح الذاتية أو الشخصية فحسب، و إنما تدخل في صراع مع هذه المصالح الأخيرة. مثال ذلك أن الطبقة البرجوازية رغم أن أفرادها لهم مصالح متماثلة طالما يكونون طبقة لمواجهة طبقة أخرى غير أن لهم أيضا مصالح متعارضة بل و متناقضة عندما يواجه بعضهم البعض الآخر. إن صراع المصالح هذا ليس مجرد احتمال، و إنما هو حقيقة واقعة ناشئة بحكم الضرورة و إلى حد ما عن

[1]- نفس المرجع ص 484

الظروف الإقتصادية للحياة البورجوازية. كما هو الحال مع التنافس بين الشركات والمصانع والمؤسسات التجارية الكبرى، فضلا عن أن تقسيمات في المراتب الإجتماعية

تقوم على أساس ذلك كالبورجوازية الكبرى و البورجوازية الوطنيةو البورجوازية الصغيرة.[1]

إن جوهر المصالح الطبقية و القائم على الأوضاع الإقتصادية لجماعة إجتماعية معينة يمكن التعبير عنه بطرق مختلفة. و أول المصالح البروليتارية هي الأجور و أول المصالح البرجوازية هو الربح وفيما يتعلق بالبرجوازية يفرق البرجوازية العقارية التي تستحوذ على ملكية الأرض و بين البرجوازية الرأسمالية الصناعية منها و التجارية. ومن ثم فإن الصراع بين مصالح الطبقتين يعرض يوميا و تاريخيا لأن البرجوازية تسيطر اجتماعيا و اقتصاديا و ثقافيا و تملك السلطة.

في حين أن البروليتاريا بحكم وضعها الإجتماعي تجد مادة لنشاطها الثوري في الحياة اليومية و في سياق حركة التاريخ، أحيانا بشكل عفوي و أحيانا بشكل تحريكي الأمر الذي يتطلب من ثم تصعيد و عيها بوضعها الطبقي أولا و بدورها التاريخي في تغيير المجتمع ثانيا.و لا يغيب عن نظرنا في هذا التنويه إلى ما أشار إليه ماركس من أنه لا وجود للبروليتاريا كطبقة ما لم تنظم صفوفها في حزب سياسي متميز.[2]

ب - الإتجـاه الغربـي:

يحيل مفهوم المصلحة لدى مدرسة آرثر بنتلي في السياسة إلى مفهوم النشاط، بحيث أنه لا يوجد نشاط بدون أن يكون مصحوبا بغرض تحقيق مصلحة ما. بمعنى أنه لا يوجد نشاط بدون باعث عليه. لكن هل هذا الباعث يهدف إلى تحقيق مصلحة مادية أو على الأقل إقتصادية ؟

---

[1]- نفس المرجع، ص 485

[2]-نيكوسم بولا نتزاس، **السلطة السياسية و الطبقات الإجتماعية**، ترجمة عادل غنيم، دار ابن خلدون بيروت 1983، ص 62.

إن المفهوم العام للمصلحة غير محدد، ومن الممكن أن يمتد نحو اتجاهات غير متوقعة و إلا هل القاضي الذي يزدري شخصا أخل بأوامر القاضي في المحكمة، هوطرف خالي الغرض (أي ليس له مصلحة) حقا؟ صحيح أنه ليس له مصلحة له شان مالي مالي في نهاية الأمر[1]إن الوزير الذي توجه انتقادات إلى أعمال وزارته أو موظفيها يسعى إلى الدفاع بشراسة عن خطط وزارته.

لكن هل أن المصالح الذاتية المادية و المعنوية تدفع الأفراد إلى الدخول في تنظيمات جماعية – بما في ذلك الأحزاب السياسية- لغرض تحقيق مصلحة جماعية أو مصلحة عامة؟

و في هذا الصدد يعد مانكور أولسون خير معبر عن الإتجاه الغربي بهذا الشأن عندما يقول "إنه لمتناقض الزعم بأن المرء تحركه المصالح المادية الذاتية و إن هؤلاء الأفراد الذين يتحركون على هذا النحو سوف يسعون إلى تحقيق مصلحتهم الذاتية، و كلما كثر عدد هؤلاء الأفراد كلما تضاءلت إمكانية تمثيل مصلحتهم بواسطة تنظيم واسع النطاق. و لهذا السبب إذا أن أعضاء جماعة واسعة النطاق يبحثون بصورة واعية عن زيادة رفاهيتهم إلى أقصى حد و فإنهم لن يعملوا على تطوير أهدافهم المشتركة والجماعية[2]. ومما يلاحظ هنا أن أولسون يعتبر المصلحة الفردية تسير وفق اتجاه مغاير لإتجاهات التنظيمات الجماعية.

أما سيمور مارتن لبست فيرى أن المشكلة ذات أوجه ثلاثة على النحو التالي:

1- أن يتوجه الحزب إلى طبقة إجتماعية معينة.

2- أن يحظى بتأييد أفراد هذه الطبقة إياه.

3- أن يمثل مصالح الطبقة و قد تتوفر هذه الجوانب الثلاثة بصورة مجتمعة أو بصورة منفردة[1].

---

(1) - J. R. Lucas : **The principles of politics**, claercndo press, C Forf, 1974, P193

(2) - Man cur Olson: **The logic of collective action public googs and the theory of groups**, Harvard university press, Cambridge, 1965, P2.

(1)- صادق الأسود، المرجع السابق ذكره، ص 487.

غير أن جيوفاني سارتوري يبدي جملة من الملاحظات على هذه الأوجه الثلاثة و يلخصها فيما يلي:

1- أن توجه الحزب إلى الطبقة يتضاءل إلى حد يكاد يكون غير منظور ويحدث ذلك على الأخص عندما يكون الولاء و التضامن الطبقيين قوميين، أي أن الحزب يتوجه عندئذ إلى بعض الأفراد السائبين طبقيا لكي يجتذبهم إلى جانبه.

2- يكون توجه الحزب نحو الطبقة مرئيا جدا و علنيا عندما يكون تأييد الطبقة إياه ضعيفا.

3- أما حين يكون تأييد الطبقة للحزب لا غبار عليه، و مع ذلك فإن الحزب يسيء في تمثيل مصالح الطبقة فإن الحزب عندئذ يخون مصالح الطبقة.

4- أما الحالة الأخيرة فهي التي يكون تأييد الطبقة للحزب ظاهرا للعيان، و مع ذلك فإن الحزب يكون مجرد ستار يضفي على أعضائه لكي يتظاهروا بأن الحزب يمثل و يخدم مصالح الطبقة.

و من ثم يرى سارتوري أن الآراء التي تدعي بأن السياسة في جميع الأحوال هي سياسة الطبقات الإجتماعية، و أن الأحزاب تمثل المصالح الطبقية المختلفة في المجتمع و أن الأحزاب تطورت على نحو واسع بصفتها و سائل لتحقيق المصالح الطبقية و أنها أخيرا قد نشأت تاريخيا لتمثل الإئتلاف حول المصلحة الطبقية كل ذلك في رأيه آراء غامضة حينا و غير صحيحة حينا آخر من وجهة نظر تاريخية ولا يمكن علميا قبولها.

و يرد على النظرية السياسية العامة القائلة بأن السياسة في التحليل الأخير ليست سوى الصراع بين الطبقات التي تسعى كل واحدة منها لتحقيق مصلحتها الخاصة بها، بقوله أن مصلحة الطبقة قد تتوافق أن تتصارع مع مصالح الطبقات الأخرى و إن الروابط بين الطبقات من الناحية التقنية قد تنعدم كليا، إلا أنها تبقى مع ذلك موضوعا قائما في

دراسات علم السياسة غير أن الكثير من الباحثين لا يدركون أن يتجاهلون هذه الحقيقة. وبغض النظر عن الإختلاف الحاصل بني النظريتين فيما يتعلق بتصارع أو توافق المصالح بين الطبقات يبقى أن نحدد الأسس التي تقوم عليها الطبقة هل. هي إقتصادية فحسب ؟ فلا شك أن أحدا لم يعد يتمسك بهذا المفهوم الأحادي الجانب.

إذ أن الطبقات الإجتماعية في الوقت الحاضر لا تحدد على المستوى الإقتصادي فقط، أي بناءا على روابط الإنتاج و على الأخص ملكية وسائل الإنتاج و إنما تحدد أيضا بالروابط السياسية و الإيديولوجية. و عليه فإن للطبقة الإجتماعية مصالح إقتصادية كما أن لها مصالح سياسية و إيديولوجية. و من ثم يمكن التفريق في المجتمعات المنقسمة على نفسها إلى طبقات إجتماعية متميزة بين السلطة الإقتصادية و السلطة السياسية و السلطة الإيديولوجية حسب قدرة الطبقة على تحقيق مصالحها المستقلة نسبيا في كل مستوى من هذه المجتمعات لا يقوم على مستوى السياسة فقط و لا تقوم مصالح الطبقة على المستوى الإقتصادي وحده. و إنما تمارس الطبقة نشاطاتها على المستويات الثلاثة هذه بناءا على إمكاناتها الذاتية و على مقدار قدرتها على مواجهة الطبقات الأخرى التي تدخل في صراع معها. و من ثم فإن السلطة السياسية أو السلطة الإيديولوجية ليست مجرد تعبير عن السلطة الإقتصادية. إذ من الممكن أن توجد طبقة مسيطرة اقتصاديا دون أن يكون لها سيطرة سياسية أن تكون مسيطرة إيديولوجيا دون أن تكون مسيطرة إقتصاديا أو سياسيا[1]. لقد كانت تسيطر سياسيا برغم ثورة 1640. وكانت البرجوازية البروسية في ألمانيا مسيطرة اقتصاديا في أواخر عهد بسمارك في حين كان نبلاء الأرض يسيطرون سياسيا.

ثانيا : العوامـل الحضاريـة و الإجتماعيـة:

---

[1]- المرجع السابق الذكر، ص 490.

تؤدي العوامل الحضارية و الإجتماعية دورا في غاية الأهمية في تأليف الأحزاب السياسية في العالم المتقدم بشكل عام و في العالم الثالث بشكل خاص و يرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

الصـراع الحضـاري:

تتميز المجتمعات في البلدان العالم الثالث بكونها مجتمعات تقليدية حيث يتطلب الأخذ بالتكنولوجيا فيها إجراء تحولات جذرية في بنيتها بحيث ينقسم أفراد المجتمع بصورة عامة إلى فئتين:

- تتمسك الفئة الأولى بالقيم و المؤسسات التقليدية التي لم تعد تتواكب مع مراحل التطور الحديثة بينما تحاول الفئة الثانية تغيير المجتمع التقليدي عن طريق القيام بالتنمية

والتطوير الإقتصادي و الأخذ بأسلوب الحياة العصرية و هو ما يسمى عادة بالصراع الحضاري، أي صراع بين المؤسسات الحديثة و المؤسسات التقليدية.

ففي نفس الوقت الذي تسعى فيه العناصر التحديثية إلى تطوير المجتمع تظل العناصر التقليدية متمسكة بأساليب الحياة التقليدية و المراكز الرفيعة لبعض ذوي الإمتيازات كالنبلاء و الأعيان وشيوخ العشائر الذين حصلوا على مراكزهم الإجتماعية في فترة ما قبل التصنيع في البلاد و كذلك حماية نمط الحياة العائلية في المجتمع الريفي الراكد من إدخال أي تغيير عصري فيه، ويدخل في العوامل الثقافية أيضا مركز المرأة في المجتمع. إذ تصطدم العناصر المجددة عادة بالعناصر التقليدية في سعيها لتحرير المرأة و إشراكها في الحياة العامة.

إن القاعدة العامة هي أن المرأة محافظة بطبيعتها و مواقفها في أغلبها نحو اليمين وهي تعتني بالمؤسسات الدينية أكثر من الشؤون الإقتصادية و السياسية[1]. كما

[1]- المرجع السابق الذكر، ص 491.

تعتبر أقل حظا من الرجال فيما يتعلق بالتربية و التعليم و الثقافة، و نتيجة لما سبق فإن ميلها إلى الإحزاب التقليدية المحافظة يغلب على تأييدها للأحزاب المجددة أو الإصلاحية أو اليسارية.

غير أن هذه المواقف نسبية في طبيعتها، فهي يمينية في البلدان المتقدمة. أما في العالم الثالث فإن الأحزاب اليسارية تسعى إلى تأييد الحركات النسائية.

ضعف البنيان الطبقي: إن التأكيد على العوامل الحضارية ناشئ إلى حد كبير عن ضعف البنيان الطبقي، و عليه فإن الحدود الفاصلة بين طبقة و أخرى من الضعف بحيث لا تقف عائقا أمام إنتقال الفرد من طبقة إلى أخرى، و بالتالي فإن الوعي الطبقي ضئيل الأهمية في تكوين الأحزاب أو المواقف الحزبية حيث يقول أحمد سيكوتوري عن ذلك "الحزب الديمقراطي الغاثي ليس حزبا حسب المعنى الأوروبي للكلمة .....و هو ليس أداة سياسية لطبقة إجتماعية معينة....تعبر الأحزاب الأوروبية عن تناقضات في المصلحة بين الطبقات الموجودة ...فالطبقة الأوروبية بطبيعتها محافظة أو ثورية و لا يستطيع الحزب الديمقراطي الغاثي أن يدعو سياسات ترتكز على الطبقية، لأن إختلاف الطبقات الإجتماعية في إفريقيا السوداء لا يتميز بإختلاف رئيسي أو حتى بتعارض المصالح..... فالحركة السياسية يجب أن تتولى الدفاع عن مصالح جميع البقات الإجتماعية في البلد, ولا تستطيع أن تظل غير مبالية بنشاط حركات أخرى تعاونية أو ثقافية[1].....

1-3. مصـادر الأحـزاب السياسيـة:

تعتبر كلمة حزب أو أحزاب قديمة جدا، حيث كانت تطلق على مجموعات متعددة و مختلفة من الناس، فقد أطلقت على الرمز التي كانت تتجمع حول بعض قادة المرتزقة وعلى النوادي و اللجان التي كانت تعد الإنتخابات المحصورة في المماليك الدستورية و على التنظيمات الشعبية التي تسيطر على الرأي العام في الديمقراطيات المعاصرة، فكلمة حزب لم تحصل على معناها و مدلولها العصري إلا منذ حوالي قرن

[1]- المرجع السابق الذكر، ص 492.

من الزمن، كما أن الأحزاب السياسية بشكلها الحاضر لم تتمكن من الدخول إلى حياة الأمم إلا في أواسط القرن العشرين، و هذا يعود إلى ارتباط الأحزاب السياسية الوثيق بنمو الديمقراطية من جهة و بالتطور في الأوضاع السياسية و التاريخية التي عاشتها المجتمعات الغربية من جهة أخرى. وهذا بالذات ما يراه كل من "سيمور مارتن ليبست" Seymour Martin Lipest و "ستاين روكان" Stein Rokkan حيث يريان بأن تطور الأنظمة الحزبية نتاج الظروف التاريخية التي أحاطت بالتنمية الوطنية الإجتماعية والإقتصادية من جهة و الإنقسامات السياسية المعاصرة التي أعقبت ثورتين متتاليتيين (الثورة الوطنية و الثورة الصناعية).

فالثورة الوطنية كان هدفها الأساسي هو عملية البناء الوطني التي غيرت ملامح الخريطة الأوروبية ف القرنين الثامن عشر من التاسع عشر، حيث تسبب ظهور الدول الوطنية في صراعات حول الحدود و من ثم أفرزت صراعات حول القيم و الهويات الثقافية.

أما الثورة الصناعية فقد كانت وراء صراعات إجتماعية جديدة فالهجرة إلى المدن و حاجة الصناعة إلى القطاع الزراعي نتج عنه صراع بين سكان المدن و سكان الريف بالموازاة مع الصراع الذي ميز تلك الفترة بين العمال و أرباب العمل و منه تأسيس الصراع الماركسي الطبقي.

وقد نتج عن هذه الصراعات أنماط وطنية متعددة من النزاع السياسي و أدت ظروف كل بلد إلى أنماط مختلفة من التحالفات بين قادة العديد من الفئات الإجتماعية(1).

ويرى "ليبست" و "روكان" أن الإنقسامات أعطت الفئات الإجتماعية في أوروبا إمكانية الإستحواذ على الحياة السياسية قبل توسيع دائرة حق الإقتراع. و مع منح حق الإقتراع العام للعديد من الأوروبيين في نهاية القرن التاسع العشر، كانت البنية السياسية قد أخذت تتشكل و بعدها تم تعبئة فئات لدعم الجماعات الحزبية التي كانت ممثلة في الساحة

(1) Bertrand Badie, **le développement politique**, 5ème édition, paris, éditions économica, 1994, p170.

السياسية ثم دخل مقترعون جدد في هذه العملية مع كونهم يتمتعون بولاءات حزبية مسبقة.و يرى موريس دوفنجي بأن "تطور الأحزاب مرتبط بالديمقراطية أي بإنتشار نمط الإقتراع العام و التوسع في صلاحيات البرلمانيين، فكلما كانت وظائف و استقلالية المجالس السياسية أكبر، كلما أحس أعضاء هذه المجالس بالحاجة إلى التجمع من أجل التنسيق فيما بينها، كما أنه كلما كان الحق في الإقتراع يتسع أكثر كلما أضحى ضروريا تأطير المنتخبين عن طريق لجان قادرة على التعريف بالمرشحين و توجيه التصويت لصالحهم". هكذا يربذ دوفرجيه ظهور الأحزاب السياسية بتوسيع نمط الإقتراع كعامل حاسم لظهور برلمان يتم في إطار العمل الحزبي. غير أنه يميز بين شكلين من الأحزاب من حيث أصل نشأتها و هي الأحزاب ذات الأصول البرلمانية و الأحزاب ذات الأصل الخارجي و هو ما سيتم عرضها على النحو التالي:

أ) الأحـزاب ذات المنشـأ البرلمانـي:

في البداية تبدأ العملية على مرحلتين حيث تبدأ الاحزاب ذات الأصل البرلماني في المرحلة الأولى بتكتلات نيابية ثم تليها المرحلة اللاحقة بتكتلات اللجان الإنتخابية بعدها يتم التنسيق بين التكتلات و اللجان بهدف تأمين استمرار وصول النواب إلى الندوة البرلمانية. غير أن أسبقية وجود التكتلات أو التجمعات النيابية على اللجان الإنتخابية[1]. ليست مطلقة على الرغم من كونها تشكل القاعدة العامة و السبب في ذلك يعود إلى المؤسسات السياسية العامة قد سبقت في وجودها تطبيق مبدأ الإنتخابات العامة. فالمجالس السياسية العامة قد سبقت في وجودها تطبيق مبدأ الإنتخابات العامة. فالمجالس السياسية في الماضي كانت مجالس وراثية أو معينة كمجلس الشيوخ الروماني القديم أو مجلس ديت بولونيا القديمة أو مجلس الشيوخ البريطاني.

وحتى أنه مع إقرار مبدأ الإنتخاب فقد ظل هذا المبدأ يطبق ضمن شروط محددة، وفي أكثر الأحيان محددا بفئة من المواطنين معروفة من بعضها البعض و لا حاجة في ذلك العمل اللجان الإنتخابية التي لم تدع الحاجة إليها إلا مع إقرار مبدأالإنتخابات العامة الشاملة لجميع المواطنين الذين بلغوا سنا معينا. و المتمتعين بالحقوق المدنية والسياسية

ونتيجة لسيطرة النهج الديمقراطي بإتباع مبدأ الإنتخابات العامة من طرف جميع الدول الحديثة، اتسعت القاعدة الإنتخابية كما فرض على التكتلات النيابية كسب أصوات الناخبين من أجل الإستمرار في الندوة البرلمانية أو الوصول إليها.

يجب الإشارة أيضا إلى أن هناك عوامل وأسباب متعددة في أسباب نشوء التكتلات النيابية رغم كون العوامل الفكرية و الإيديولوجية هي القاعدة التي على أساسها تنشأ التكتلات النيابية. إضافة إلى عامل الإنتماء الجغرافي الذي يؤدي دورا أساسي هو أيضا في تشكيل الكتلة النيابية. إلى جانب ذلك يسجل في فرنسا مثلا أن الغاية من قيام تجمع نواب "اليعاقبة" أو نادي نواب "الجيرونديين" لم تكن الدفاع عن مصالح منطقة معينة من المناطق الفرنسية، بل كان الدافع الأساسي لهذا التجمع هو شعور نواب الأرياف عند وصولهم إلى فرساي بالغربة إلى حد ما و للتخلص من هذا الشعور بالوحدة غير أنه و بعد إجتماعات عديدة تبين لهؤلاء النواب أن الشعور بالوحدة و المصالح الإقليمية ليست وحدها التي تجمع بينهم وبدا لهم جليا أنه بإمكانهم أيضا أن يتفقوا على المباديء الأساسية التي توجه لسياسات الوطنية العامة فسعوا لإجتذاب نواب المناطق الأخرى و الذين يتفقون معهم في مواقفهم الوطنية العامة. من هنا تحولت التجمعات الإقليمية إلى تجمعات وطنية هدفها لا ينحصر في تحقيق مصالح مناطق معينة بل تحقيق مصالح الوطن.

أما فيما يتعلق باللجان الإنتخابية فقد ظهرت تحت تأثير لمجموعات البرلمانية بهدف هيكلة الناخبين الجدد حيث يقول مويزي أوستروقورسكي عن اللجان الإنتخابية "إن اللجان الإنتخابية في بدايتها استطاعت أن تجمع وراءها الجماهير، لكنها لم تتمكن من خلق وعي سياسي عند الناخب للإهتمام بالحياة السياسية، و تحولت هذه اللجان تدريجيا لتصبح آلية في يد بعض الوزراء لشراء أصوات الناخبين مقابل أموال"(1).

لقد كان لدور المجموعات البرلمانية و توسيع نمط الإقتراع تأثيرا على التنامي السريع للجان الإنتخابية وهو ما أدى إلى اندثار الوسائل التقليدية كشبكات الصداقة و النفوذ و

---

(1) - Morsi Ostrogorski**, la démocratie et les partis politiques**, paris : éditions du seuil, 1979, p 52.

بالتالي أتاح للجان الإنتخابية إمكانية تشكيل حلقة وصل بين الناخب و المرشح. وحسب ديفرجي فإن العمل المشترك المنسق بين المجموعات البرلمانية و اللجان الإنتخابية شكل الحجر الأساس لظهور الأحزاب السياسية الحديثة.

ب- الأحـزاب ذات الأصـل الخارجـي:

يمكن تعريف الأحزاب ذات الأصل غير البرلماني بأنها تلك الأحزاب التي يكون مؤسساها غير نواب إلا أن أهدافها ليست بالضرورة غير إنتخابية حيث أنه كثيرا ما نجد بعض التجمعات أو المنظمات غير السياسية كالجمعيات الثقافية و النوادي الشعبية والتعاونيات، قد تشارك في الإنتخابات عن طريق تشكيلها للجان إنتخابية من أجل دعم بعض المرشحين وهذه المنظمات قد تتحول مع الوقت إلى أحزاب سياسية[1].

و قد أدت النقابات دور كبير في نشأة الأحزاب السياسية خاصة الأحزاب الإشتراكية منها و التي كانت بمثابة الهيئة الممثلة للنقابة في مجال النشاطات البرلمانية و الإنتخابية[2].

و يعد حزب العمال أحسن مثال على ذلك إذ تم إنشاؤه نتيجة قرار صدر من مؤتمر اتحادات التجارة Trade-unions في سنة 1899 يقضي بتأسيس منظمة إنتخابية و برلمانية. مع العلم أن حزب العمال كان موجودا من قبل لكن مؤسسيه ينتمون إلى جمعيات المثقفين الإشتراكيين.

إلى جانب دور النقابات في تشكيل الأحزاب السياسية برز أيضا دور التعاونيات الزراعية و التكتلات المهنية و الفلاحية بصورة أساسية في الدول الإسكندنافية و دول أوروبا الوسطى و في سويسرا بالإضافة لأستراليا، كندا و الولايات المتحدة الأمريكية.

إنه من غير الممكن إغفال العامل الديني و دور الكنائس و المذاهب الدينية في تكوين الأحزاب الدينية ففي هولندا مثلا تم إنشاء الحزب المضاد للثوريين من قبل الكلفيين "Calvinistes" و ذلك بهدف معارضة الحزب الكاثوليكي المحافظ. وبعدها قام

---

[1]- رياض الصمد، **مؤسسات الدولة الحديثة**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت. 2003، ص 206.

[2] - Jean charlot, **les partis politiques**, 2ème édition,éditios armand colin, , paris, 1971, p 31.

البروتستانتيون "Protestants" بتكوين الحزب المسيحي بدافع التعبير عن رفضهم للتعاون الذي كان قائما بين الكاثولكيك و الحزب المضاد للثوريين.

أما في بلجيكا فقد كان لتدخل السلطات الدينية الحسم في تطور الحزب المحافظ الكاثوليكي حيث قامت الكنيسة سنة 1897 بحملة ضد ما أسمته بقوانين الشر " Loi de malheur" المتعلقة بالتعليم اللائكي الهدف من تلك الحملة هو حماية التربية الدينية، وعليه فقد تم تشكيل لجان كاثوليكية مدرسية في كافة أنحاء البلد ترتب عنها انسحاب الاطفال من المدارس العمومية و بالتالي ازدياد عدد المدارس الحرة[1]. انتقلت اللجان الكاثوليكية المشكلة لتكون و حدات محلية أو قاعدية للحزب الكاثولوكي و الذي أصبح فيما بعد من أكثر الأحزاب في أوروبا تنظيما.

بعد التطرق إلى دور النقابات ثم جمعيات المثقفين و بعدها الكنائس في تأسيس الأحزاب السياسية خارج البرلمانات يقتضي الحال أن يلقى الضوء على دور جمعيات قدماء المحاربين الذين كان لهم تأثير قوي بعيد الحرب العالمية الأولى حيث لا يخفى علاقة قدامى المحاربين الإيطاليين بالفاشية أما في فرنسا فقد استطاعت جمعية قدماء المحاربين المسماة "صلبان النار "les croix du feu" من أن تنتظم في حزب سياسي سنة 1936 وهو الحزب الإجتماعي الفرنسي. و قبل ذلك عمدت هذه الجمعية إلى إنشاء رابطة المحاربين و كان هدفها سياسيا مثله الأحزاب السياسية. غير أنها تختلف مع الأحزاب في كونها لا تستعمل نفس الوسائل. ففي حين تستعمل الأحزاب الإنتخابات و المنابر البرلمانية تعتمد الرابطة على الدعاية في عملها و تتجنب الدخول في التنافس الديمقراطي.

و تشير الدراسات إلى أن غالبية الأحزاب التي ظهرت قبل 1900 كانت ذات أصل برلماني، في المقابل فإن أغلب الأحزاب التي ظهرت بعد ذلك كانت ذات أصل خارجي و ما يميز هذا الشكل من الأحزاب أنها أكثر مركزية و انضباط من الأحزاب ذات المنشأ البرلماني الإنتخابي.

ج) الفـرق بين الأحـزاب البرلمانيـة و الأحـزاب الخارجيـة:

---

[1] - Maurice Duverger,les partis politiques,Armand colin, paris,1981,p34.

تختلف الأحزاب ذات الأصل الخارجي عن الأحزاب ذات الأصل البرلماني من حيث نشأتها، أهدافها، تنظيمها، و تركيبها و تتجلى أهم الإختلافات فيما يأتي:

1- تسعى الأحزاب ذات الأصل البرلماني في الكثير من الأحيان إلى المحافظة على الوضع الراهن و النظام الذي كان السبب في حصولها على المقاعد ف البرلمان بينما الأحزاب ذات المنشأ الخارجي. و إن كانت تعطي أهمية للعملية الإنتخابية و تهدف إلى الحصول على مقاعد في البرلمان، إلا أن ذلك يبقى ضمن حدود معينة، و لا يشكل إلا وسيلة من وسائل عدة يستعملها الحزب من أجل تحقيق أهدافها السياسية العامة. إن حصول الأحزاب ذات المنشأ الخارجي على بعض المقاعد في البرلمان لا يشكل غاية بل وسيلة للوصول إلى الحكم من أجل تطبيق البرلمان لحزبي الذي قد يؤدي إلى تغيير النظام ككل. و هو حال الحزب الشيوعي الذي يشكل العمل الإنتخابي لديه أحد العناصر الثانوية ضمن استراتيجية عامة تهدف إلى الإستيلاء الكامل على السلطة. و من ثم تحقيق آخر مرحلة من مراحل الحزب و هي القضاء على الدولة حيث تعتبر الماركسية الدولة من صنيع البورجوازية يجب تحطيمها للوصول إلى الشيوعية.

2- تتميز الأحزاب ذات الأصل البرلماني عن مثيلتها ذات الأصل الخارجي بكونها أقل مركزية، فالسلطات و الصلاحيات موزعة على لجانها الموجودة على مستوى جميع المناطق حتى قبل وجود التنظيم المركزي الذي تقتصر مهامه على التنسيق بين هذه اللجان بينما تتركز الصلاحيات و السلطات في الأحزاب الخارجية في المركز. فهو الذي ينشيء الفروع و اللجان المحلية و يوزع المهام و يحدد الصلاحيات.

3- تحرص الأحزاب ذات الأصل الخارجي على القيام بنشاطات مستمرة و دائمة عكس الأحزاب ذات الأصل البرلماني التي يطغى عليها النشاط الموسمي. فهي تقوم بتنظيم ندوات و لقاءات دائمة لإيصال الأفكار و المباديء التي تؤمن بها إلى أكبر عدد من أفراد الشعب. كما أنها تستطيع أن تشرك أكبر عدد من المواطنين في أعمالها بإتخاذها لبعض المواقف الوطنية بخصوص القضايا المطروحة. فهي عندما تتخذ موقفا ضد الغلاء، وتطالب الحكومة بالتدابير التي تؤدي إلى الحد من الغلاء، فإنها تشارك غالبية الشعب في شعوره و عندما تقود مظاهرات الإحتجاج للضغط على الحكومة من أجل ذلك

فإنها تشرك الجميع في هذه القضية دون أن يكونوا حزبيين، و لقاؤهم معهم في مواقف متشابكة و متكررة يؤدي بالبعض منهم إلى أن يتجه نحو الإنضمام إلى الحزب صاحب المبادرة، وتؤدي بالبعض الآخر منهم أ، يتحد منهم موقف المؤيد أو المحبذ لهذا الحزب.[1]

4- رغم كون أعضاء الأحزاب ذات الأصل البرلماني غير مواظبين على حضور جلسات الحزب و غير مداومين على دفع الإشتراكات الحزبية في الظروف العادية غير أنهم يغيرون سلوكهم هذا أثناء الإنتخابات حيث يحرصون على دفع الإشتراكات، الهبات و التبرعات للحزب. وبهذا ينحصر نشاطهم في الحالات الإستثنائية و هي الإنتخابات في الجهة المقابلة يلاحظ أن الأحزاب ذات الأصل الخارجي يتميز أعضاؤها بنشاط وحركة دائمة. فهم يحضرون الجلسات العادية الدورية و يسددون اشتراكاتهم الشهرية في الأوقات العادية و الإستثنائية على حد السواء.

5- لا تتطلب عملية الإنتساب للأحزاب ذات الأصل البرلماني شروط معقدة بل يكف لذلك تقديم طلب انتساب يتضمن المعلومات الشخصية عن طالب الإنتساب مع تعريف أحد أعضاء الحزب أو أكثر عنه، بالإضافة إلى دفع عملية الإشتراك. أما في الأحزاب ذات الأصل غير البرلماني. فإن عملية الإنتساب صعبة، إذ يتطلب وجديته وحتى يصبح المرشح عضوا عاملا تقضي الضرورة الحزبية بأن يمر بفترة انتقالية يتثقف خلالها بمبادئ الحزب و عقيدته.

1-4. دور الأحـزاب السياسيـة:

يرى ميشال هاستينقس بأن دور الأحزاب السياسية ترتبط بعدة عوامل منها: حجم الحزب، إيديولوجيته، و محيطه الإجتماعي و السياسي، غير أن هدفه يبقى الوصول إلى ممارسة السلطة، ففي إطار التمثيلي يؤدي الحزب ثلاثة وظائف[1] و هي:

1- إعـلام الـرأي العـام :

---

[1] نفس المرجع السابق الذكر، ص 210.

([2] - Michel Hasting, **Aborder la science politique**, Editions du seuil, paris, 1996. p 39.

يقدم الحزب برامج تعبر عن المبادئ و النوايا و مجموع الإقتراحات الملموسة تطرح للنقاش العام. في فترة الإنتخابات تطرح هذه البرامج نفسها كعقد ثقة بين الحزب والمنتخبين، كما يدافع الحزب عن مشروع المجتمع الذي يتبناه إضافة إلى رؤيته للإنسان والعالم و القيم التي يعتنقها منتخبو الحزب.

2- إنتقـاء النخبـة السياسيـة:

يمثل الحزب الإطار الملائم لممارسة العمل النضالي، كما يشكل هيئة لتدريب المبتدئين الراغبين في الإنخراط في الحياة العامة. و يقوم كذلك بوظيفة التجنيد عن طريق تعيين المترشحين للإنتخابات الوطنية و المحلية.

3- المساهمـة فـي الإدمـاج الإجتماعـي:

تمنح الأحزاب السياسية للأفراد و المجموعات الإجتماعية إمكانية الإستفادة من هياكل للإستقبال و التنشئة الإجتماعية. كما أن النضال في إطار حزب معين يتيح جملة من المزايا المادية و الرمزية مثل الترقية الإجتماعية، الرضا نتيجة الدفاع عن قضية ما، الوصول إلى مناصب في السلطة و الشعور بالتضامن و كثير من المزايا الأخرى.

تساهم هذه المزايا الفردية في جعل المناضلين أوفياء للمشروع المشترك للحزب، إضافة إلى ذلك يمكن للحزب أن يكون العائلة الثانية و بذلك يكون مجتمع مضاد حقيقي.

أما فيليب برو فهو يرى بأن الحزب السياسي تتلخص في ثلاثة محاور أساسية(1) وهي:

1- الأحـزاب كـآلات إنتخابيـة:

إن الوظيفة الأولى للأحزاب هي إنتقاء المرشحين للإنتخابات المحلية والوطنية، ومجرد دخولها في المعركة الإنتخابية يكفي لتمييزها عن مجموعة المصالح. وقد يحصل أن تدافع بعض هذه المجموعات أمام الناخبين عن مصالحها الخاصة.

---

(1) - Michel Hasting,opc. p 39.

وهذا بالضبط ما حصل في فرنسا عندما قدمت منظمات الصيادين مرشحين للإنتخابات الأوروبية في عامي 1989 و 1994 و كذلك في الإنتخابات الإقليمية لعام 992.

و تختلف إجراءات انتقاء المرشحين بحسب الأنظمة الداخلية للأحزاب التي تعطي للأعضاء في القواعد حقوقا متفاوتة في اتساعها. و يحصل أحيانا كما في بعض الولايات الأمريكية أن تكون الجمعيات الإبتدائية مفتوحة لغير المنتمين الذين يشاركون في عملية التعيين.

و مع ذلك فإنه يبقى استثنائيا أن لا تحتفظ القيادة المركزية للحزب لنفسها على الأقل بحق تثبيت الترشيحات التي جرت على الصعيد المحلي. و من المعتاد أكثر أن تعطي نفسها حق التأثير على هذه الترشيحات، بل و تقريرها و في الأحزاب ذات البنية الداخلية القوية تكون الإجراءات محددة بالأنظمة أو في أحزاب الأطر و نقابات المنتخبين أما الوظيفة الثانية للأحزاب السياسية فهي تعبئة الدعم بغية مجابهة المعركة الإنتخابية في أحسن الأحوال(1). و في هذا الإطار تمتلك الأحزاب قوية التنظيم أوراق خاصة للنجاح فهي تضع تحت تصرف مرشحيها قوة جهازها. وبالتالي تتوفر موارد مالية مستقلة عن الإعانات المالية الإستثنائية التي تجمع أثناء الحملة.

و تكمن الوظيفة الثالثة، أخيرا، في انتقاء و اختيار القادة الوطنيين. إن الإعتماد على الأشخاص في هذا المستوى يعد في الأحزاب الأكثر أهمية شرط الوصول إلى أعلى الوظائف في الدولة، إما بصورة آلية في أنظمة الحزب الواحد أو على أساس تناوب في النظم التعددية. و مع ذلك فإننا نتردد في الحديث عن اختيار يجريه الحزب لأن التعبير يحمل في طياته الكثير من الغموض. إن الأمر يحتاج كثيرا من الجهد لكي يكون لدى القاعدة النضالية واقعيا الإمكانية "لاختيار" قادتها بواسطة عقد مؤتمر على سبيل المثال. إن القادة يكونون غالبا قادرين على مراقبة الهيئات التقريرية التي يفترض فيها أن تنتخبهم أو تثبتهم في مناصبهم. و في هذه الحالة يكون الصراع من أجل الهيمنة على القمة محصورا في داخل دائرة ضيقة من "الشيوخ" المؤثرين. وهذا هو الحال بصفة خاصة في الأحزاب ذات القاعدة المحدودة العدد من الأعضاء (التي تسمى بأحزاب الأطر) أو في

(1) - Ibid. p 377.

الأحزاب ذات البنية المركزية القوية (الحزب الشيوعي، روابط اليمين المتطرف ....الخ)..

2- الأحـزاب كحلبـات للجـدل:

تساهم المجادلات التي تثيرها الأحزاب السياسية في توجيه الرأي العام و من ثم التأثير عليه و ترشيده. وقد تكون بعض هذه المجادلات داخلية كتلك التي تشهدها مؤتمرات الأحزاب أو هيئاتها القيادية و تسمح للقاعدة الحزبية بإعلان موقفها من خط الحزب. كما يقع بعضها داخل المؤسسات البرلمانية بحيث تتجابه الأغلبية و المعارضة ويكون الرهان المباشر دائرا حول مراقبة النشاط الحكومي.

ويمكن لبعض المجادلات الأخرى، أن تظهر من خلال البرامج المتلفزة والمقالات الصحفية. إنه من خلال المجادلات تأخذ بعض بعض الأحزاب التوقعات الصادرة عن المجتمع سواء تعلق الأمر بمتطلبات واضحة تماما لفئة أو لأخرى من السكان أم تتعلق بإستياءات و آمال متعددة الأشكال و غير مصاغة بشكل دقيق حينها تعمد الأحزاب لتضفي عليها مضمونا واضحا. و تضاف لهذه التوقعات الخارجية اهتمامات متعلقة بالأمور المنطقية للجهاز كموضوع القانون الإنتخابي مثلا أو كل ما تعلق بالأعضاء و القادة من مثل الحصول على مناصب عمل و تعويضات....الخ.

ويشكل العمل المبدئي مظهرا أساسيا لعمل الحزب السياسي حيث يقوم الأعضاء و المنتخبون بالإصغاء إلى شكاوى الناس وتجميعها و عقلنتها ثم يأتي بعد ذلك إعداد الإيديولوجي و المذهبي الذي يهدف إلى إرساء أسس شرعية مشروع مجتمعي واسع، يعد بمثابة المشروع الذي يقدم الأجوبة الحقيقية على أسباب الإستياء المتعدد الأشكال للسكان.

إنه من البداهة بمكان وجود أحزاب تكتسي طابعا إيديولوجيا أكثر من غيرها بمعنى أنها تولي أهمية أكبر للمذهب و للمراجع النظرية. و تساهم عدة عوامل في تحديد هذا الإتجاه، فهناك أولا واقع كون الحزب تنظيما يطالب بإحداث تغيير جذري على مستوى النظام القائم. إن الأحزاب الثورية تحتاج ي وقت واحد لتبرير و لشرح طرق ووسائل الإنقلاب المطلوب إجراؤه. و من هنا تنبع فائدة الرجوع للماركسية في الأحزاب

الشيوعية و في فترة مابين الحربين كانت التشكيلات المعادية للديمقراطية الليبرالية تعاني أيضا من ضرورة الإعتماد بطريقة ملحة على مذهب ذي حدود معدة سلفا تقريبا: كالتجمعية و الفاشية، والقومية الإشتراكية (النازية).

وهناك ثانيا، العامل الذي يتعلق بوزن المثقفين في الحزب الأمر الذي يساهم في توضيح سبب وجود ميل بارز لدى الأحزاب اليسارية للمجادلات في موضوع النظرية السياسية. و أخيرا فإن مجرد البقاء لمدة طويلة بعيدا عن مسؤوليات السلطة يدفع الحزب للتعويض عن شعوره بالعجز و ذلك بعمل مذهبي يؤكد على ملائمة الأهداف الإجمالية في المدى البعيد. و يتضح ذلك بصورة جيدة في تاريخ الإشتراكية الديمقراطية حيث تنقطع المجادلات ذات الطابع الإيديولوجي بترافق ممارسة السلطة. و بالرغم من ذلك، ينبغي التمييز حتى داخل الأحزاب الأكثر "إيديولوجية" بين عدة مستويات من الإهتمامات المذهبية[1]. فهناك أولا، مستوى مفكري الحزب و منظريه الذي يتسم بطابع عقلاني قوي.

وثانيا، مستوى القادة الذين يتجهون عادة للتمييز بين التسويات التكتيكية في المدى القصير و الحفاظ على المراجع المذهبية للمدى الطويل و يعد هذا المستوى أكثر مرونة وهناك ثالثا، المستوى الخاص بالأعضاء المناضلين الملتحمين بمعتقدات ورموز مشتركة[2] و يعد أكثر اعتمادا على الإيمان. وأخيرا مستوى الناخبين المتعاطفين مع الحزب والذي يعد عموما مبهما وقائما على مفاهيم تقريبية. إضافة إلى ما سبق يؤدي البرنامج السياسي دورا هما باعتباره دليلا للمبادئ والنوايا والمقترحات الملموسة كما يمتاز بكونه التزام اتجاه الناخبين إلا أن شروط ممارسة السلطة تجعل من النادر رؤيته مطبقا بشكل كامل و قد أشار كل من برينو جوبيرو بيار مولر إلى القدرة الضعيفة جدا للأحزاب على التأثير في مضمون السياسات العامة[1].

---

[1] - Jean Touchard : **introduction à l'idéologie du PCF**, publie dans le « le communisme en France », A. Colin, 1969, p 85.
[2] - Henry Rey, Françoise subileau, **les militants socialistes à l'épreuve du pouvoir**, presse de la F. N. S. P, 1991, p 231.

([1] - Bruno Jobert et Pierre Muller, **l'état en action. Politiques publiques et corporatisme**, PUF, 1987 p 49.

و يبقى مع ذلك مناقشة البرنامج و تبنيه آثار رمزية هامة فهو يمثل في الدرجة الأولى فضيلة دلالية لأن وجوده يهدف لإقناع الرأي العام بالجدية التي ينظر بها الحزب إلى مسألة و صوله للسلطة. وفضيلة تربوية ثانيا، حيث يكون على الأعضاء أن يبدو رأيهم في توجهات البرنامج من جهة أخرى يرجى من وضع البرنامج تعريف الجمهور بمشروع المجتمع الذي يتبناه الحزب عن طريق إقامة جسر بين أفكار قوية كالليبرالية والإشتراكية و حماية البيئة و الإهتمامات اليومية لمختلف الفئات الإجتماعية. و أخيرا يمكن اعتبار كل فقرة من فقرات البرنامج موجهة لإغراء طبقة معينة من السكان من خلال مقترحات تأخذ تطلعاتهم بعين الإعتبار.

- الأحـزاب كـأدوات للتكيـف الإجتماعـي:

تتميز الأحزاب السياسية بكونها منظمات تهدف للعمل على تنظيم المنتخبين والمساعدة على نشر الوعي التضامني بين المجموعات الإجتماعية المختلفة، إن البرنامج أو المذهب أو حتى مواضيع الحملة الإنتخابية تنقل بالفعل رسائل تستعمل كمرجع مشترك لأعضاء الحزب و كذا لناخبيه و المتعاطفين معه على حد سواء.

ويتعلق الأمر هنا بتسويات ملموسة بين مصالح مختلفة من شأنها أن تجمع حولها المستأجرين و المعلمين و أولياء التلاميذ و أصحاب الأملاك العقارية، سكان المدن و سكان الأرياف.

كما يتعلق الأمر بقيم ذات حدود غير واضحة بصورة كافية: كحقوق الإنسان والحرية و التضامن.... وذلك لخلق الوهم بوجود معتقدات مشتركة بين فئات المواطنين الذين يتقاسمون تطلعات مختلفة جدا. غير أن هذا "الوهم" يخلق الشعور بوجود تضامنات أفقية تتجاوز فوارق السن و الطبقة و الإنتماء المحلي و يشجع بالتالي على التكامل الإجتماعي[1].

من جهة أخرى، تشكل بعض الأحزاب مجتمعا حقيقيا مضادا، وهو ما ينطبق على المجموعات الصغيرة ذات البناء التنظيمي القوي و الملتحمة من وجهة نظر

---

1 فليب برو المرجع السابق ص384

إيديولوجيتها أو إنضباطها الداخلي. و سواء كانت من أقصى اليسار أو من أقصى اليمين من التروتسكيين من أنصار الملكية أو من دعاة الإستقلال الذاتي للمناطق، فإنها تشكل شبكات لحياة إجتماعية كثيفة.

فالحياة الحزبية الأكثر دعما تشجع على وجود الشعور بامتلاك أسلوب حياة مختلف بعمق عن أعضاء الأحزاب الأخرى. و يطغى هذا النشاط القوي و التعاون المتبادل بين أعضاء المنظمة على العلاقات الخاصة فينمي شعورا حادا بالهوية السياسية.

1-5. الأشكال الرئيسية للتنظيمات الحزبيـة:

ليس هناك من تصنيف واحد متفق عليه في تصنيف الأحزاب السياسية، فهناك من صنف الأحزاب على أساس هيكلتها الداخلية و هناك فريق آخر صنف صنفها على أساس علاقات التفاعل في إطار نظام معين(2). أما من حيث تصنيف الأحزاب السياسية من خلال هيكلتها فقد قسمها موريس دوفرجيه إلى قسمين: أحزاب الإطارات و أحزاب الجماهير.

- **أحـزاب الجماهيـر:** تعتبر هذه الأحزاب ثمرة الإقتراع العام و كذا الطبقات الشغيلة في الحياة السياسية. و قد أنشأت من قبل الحركات الإشتراكية في مطلع القرن العشرين، من أهم خصائص هذه الأحزاب قدرتها على إحتواء أكبر عدد ممكن من المناضلين و لمساهمة في تكوينهم السياسي و تأطيرهم من "المهد إلى اللحد". و يعتبر الحزب الإشتراكي الفرنسي نموذجا فذا لأحزاب الجماهير، حيث يمثل تجنيد المنخرطين بالنسبة له الدعامة الأساسية للطبقة العاملة و من ثم انتقاء نخبة قادرة على تسيير الحكومة و الإدارة في البلاد. و يتم تمويل نشاطات الحزب السياسية من خلال الإشتراكات التي يقدمها مناضلوه.

و تتم عملية التمويل هذه على مستويين ففي المستوى الأول يقوم أعضاء الحزب بجمع الأموال من أجل ضمان تسيير الحزب اليومي و كذا القيام بالتنشئة السياسية. ثم يأتي المستوى الثاني و هو يتطلب أموالا طائلة من أجل تمويل الحملة الإنتخابية. و على

(2) - Michel Hastings, opcit, p 40

عكس الأحزاب الليبرالية التي تعتمد على المانحين الخواص الكبار من صناعيين، بنكيين وتجار كبار، فإن الأحزاب الإشتراكية تجتنب هذا النوع من التمويل الذي يضع حرية مرشحها أو منتخبها تحت رحمة ممولها. و بالتالي تعتمد على التمويل الديمقراطي على حد تعبير موريس دوفرجيه.

2- أحزاب الإطارات:

يختلف الأمر بالنسبة لأحزاب الإطارات من حيث تركيبتها و طرق الإنخراط فيها، فهي على النقيض من الأحزاب الجماهير تعتمد على مجموعات من الأعيان المؤثرة فمنها من يساعد بشهرته و بروز إسمه لتشكيل قاعدة لدعم مرشح الحزب، و منها من الأعيان التقنيين الذين يتقنون فن التأثير على الناخبين و كذا تنظيم الإنتخابات. و منها في الأخير من يتكفل بتوفير ما يحتاجه الحزب من الدعم المالي.

إن الميزة الرئيسة التي تتسم بها أحزاب الإطارات هي اعتماجها على النوعية، فما تحصل عليه أحزاب الجماهير بكثرة العدد تناله أحزاب الإطارات بالإنتقاء المنخرطين[1].

بعدما تم التطرق إلى التقسيم القائم على أساس هيكلة الأحزاب السياسية بصفة موجزة نحاول التطرق إلى التقسيم الذي يأخذ بعين الإعتبار علاقات التفاعل في إطار نظام معين.

و بموجب هذا التقسيم تصنف الأنظمة الحزبية إلى أصناف ثلاثة:

- نظام الحزب الواحد.
- نظام الحزبين.
- نظام تعدد الأحزاب.

أولا: نظـام الحـزب الواحـد:

يعتبر الحزب الواحد من أكبر ابتداعات القرن العشرين حيث يتميز تنظيمه بالمركزية الشديدة و الطاعة الكاملة[2] لأعضائه. غير أن نظام الحزب الواحد لا يعني

[1] - Ibid, p 121.

عدم تواجد أحزاب أخرى إلى جانب الحاكم.لأنه إذا كان بإمكاننا أن نجد بعض الأنظمة الحزبية التي تعتمد نظام الحزب الواحد منعت وجود أحزاب أخرى إلى جانبه.

فبإمكاننا أيضا أن نجد بين هذه الأنظمة من أبقى على وجود بعض الأحزاب إلى جانب الحزب الحاكم، كما هو الحال في سوريا أو على الأقل فإنها لم تمنع ذلك بشكل رسمي كما هو الحال في ألمانيا الشرقية و بعض الديمقراطيات الشعبية سابقا[3]. إلا أن النتيجة على مستوى الحكم تكون واحدة. و هي دمج السلطات بشخص واحدا و بهيئة واحدة و عليه سيتم التمييز بين نظام الحزب الواحد الجامد و نظام الحزب الواحد المرن.

1- نظـام الحـزب الواحـد الجامـد:

يتبنى هذا النوع من الأنظمة الحزبية قواعد جامدة تمنع وجود أحزاب أخرى إلى جانب الحزب الحاكم و تذهب أيضا إلى حد منع وجود تيارات ونزاعات داخل الحزب أيضا. و يهدف المدافعون عن هذا النظام إلى خلق جيل جديد يؤمن بعقيدتهم إيمانا راسخا، و يعملون على تنشئة جيل متجانس متفاهم وهو ما يعني بالضرورة عدم و جود أحزاب تعتنق عقائد مختلفة. إن خير نموذج يمكن أن يذكر بهذا الصدد هو الحزب الشيوعي الذي حكم الإتحاد السوفييتي سابقا طوال عهد ستالين بالإضافة إلى الحزب النازي حكم ألمانيا في فترة ما بين الحربين.

أ- الحـزب الشيوعـي:

فور وصوله إلى الحكم بعد الثورة البلشفية سنة 1917 حاول الحزب الشيوعي تطبيق الشيوعية و فقد برنامج عمل محدد. إلا أنه و بعد تجربة طالت عدة سنوات، وجد أن ذلك لابد أن يمر بعدد من المراحل. ففي البداية أراد إزالة الدولة[1] إلا أنه عاد و استعملها بكل مؤسساتها كوسيلة للتعبير عن إراداته و ليس إيمانا منه بها. فقد اتخذ من

---

[2]- محمد نصر مهنا، **في نظرية الدولة و النظم السياسية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1999 ، ص 302.

[3]- رياض الصمد، **مؤسسات الدولة الحديثة**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت، 2003 ،ص 236.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 237.

اللجنة المركزية للحزب مركز النشاط الفعلي و ليس الحكومة أو رئاسة الدولة. أما نفوذ الوزراء فإنه لا يتأتى إلا لكونهم أعضاء في الحزب الحاكم.

ب- الحـزب النـازي:

على إثر الأزمة الإقتصادية لعام 1929 التي اجتاحت العالم بشكل عام و ألمانيا بشكل خاص، و رغم المساعدات التي قدمها الحلفاء لجمهورية "فيمر" تمكنت النازية من الوصول إلى الحكم ليس ذلك نتيجة لثورة أو لإنقلاب بل نتيجة أكثرية برلمانية. لقد أزال هتلر إثر صعوده الحكم عام 1933 بعض الأحزاب الموجودة آنذاك على الساحة الألمانية بحجة تلقيها الأوامر من الخارج كالحزب الشيوعي و الحزب الديمقراطي المسيحي، كما أزال البعض الآخر بداعي كونها عقبة في طريق تنفيذ برنامجه.

إن من الخصائص المشتركة بين الحزب النازي و الحزب الشيوعي تتجلى في كون الحزبين يقصيان بحزم للممارسة السياسية للأحزاب الأخرى. واستعانا على ذلك بتجميع كافة السلطات بيديهما بالإضافة إلى إستحداث جهاز بوليسي دقيق التنظيم و مراقبة شديدة لكل النشاطات الفكرية و لوسائل الإتصال المختلفة.

أما القضايا التي يتعارض على أساسها الحزب الشيوعي و الحزب النازي فيمكن إجمال معضمها في ثلاثة أقسام وهي:

1- الأساس العقائدي.

2- النظرة إلى الفرد.

3- التنظيم الهيكلي.

1- الأسـاس العقائـدي:

لقد كانت النازية تعتبر أن الشيوعية عدوتها الأولى، فالشيوعية منطلقها اعتبار الطبيعة البشرية صالحة وواحدة لدى جميع الناس.

إلا أن النظام الرأسمالي أفسدها و تسبب في الهوى السحيقة بين فئة المستِغِلين و فئة المستغلين بين الطبقة الحاكمة و الطبقة المحكومة. بينما تعتبر النازية أن الطبيعية

البشرية في الأصل شريرة، وما على المجتمع وما ينبثق عنه من سلكات حاكمة إلى القيام بضبط الفرد و جعله مواطنا صالحا.

2- النظـرة إلـى الفـرد:

ترى الشيوعية ضرورة المساواة بين جميع أفراد الشعب و إن كل شيء حتى الدولة يجب أن تسخر من أجل رفاهية الفرد و سعادته في حين و على النقيض من ذلك ترفض النازية المساواة بين الأفراد و لا مانع لديها من أن يضحى بالفرد بغية المحافظة على الدولة.

3- التنظيـم الهيكلـي:

اعتمد الحزب الشيوعي كقاعدة للعمل الحزبي على الوحدات المدنية وشكلت الخلية الوحدة الأساسية للحزب في المقابل اعتمد الحزب النازي على الوحدات البوليسية كمنطلق للعمل الحزبي و شكلت لميليشيا القاعدة الأساسية لعمله.

2- نظـام الحـزب الواحـد المـرن:

لا تعني الأحادية الحزبية بصفة مطلقة إنتفاء وجود تيارات و اتجاهات داخل الحزب الواحد بل قد تتعدى ذلك بوجود أحزاب ثانوية إلى جانب الحزب الحاكم أيضا.

لقد كان الحزب الشيوعي الروسي طوال عهد لينين يسمح بتعدد الإتجاهات داخل الحزب لكن بعد مجيء ستالين عمد إلى منع تعدد الإتجاهات داخل الحزب و قام بقمع مناوئيه وخاصة منهم التروتسكيين.

أما ما جرى بمصر و في عهد السادات فقد أقر أنور السادات رسميا قيام المنابر الثلاث و هي اليمين، اليسار ثم الوسط داخل حزب الإتحاد الإشتراكي العربي في مصر. وهو ما يعني السماح لكل الإتجاهات و التيارات بالتعبير عن نفسها و ممارسة نشاطها السياسي بكل حرية ضمن الحزب الإشتراكي العربي. هذه الوضعية جعلت منه حزبا يصنف على أنه مرن بعدما كان يعتبر حزبا واحدا جامدا. إن هذا التراجع من نظام

الحزب الواحد الجامد إلى نظام الحزب الواحد المرن شكل خطوة طبيعية نحو نظام تعدد الأحزاب في مصر.

من ناحية أخرى، هناك بعض الأحزاب الحاكمة تسمح بوجود أحزاب أخرى إلى جانبها مثل حرب البعث الإشتراكي الحاكم في سوريا. فعلى الرغم من أن هذا الحزب يسيطر على دواليب الحكم في البلاد و يتحكم فيها كيفما شاء إلى أنه سمح بقيام أحزاب أخرى إلى جانبه. و لم تقتصر عملية الإصلاح هذه على الإبقاء على هيكلية الأحزاب الجديدة بل شملت نشاطات أيضا و بالتالي أصبح بإمكان هذه الأحزاب الناشئة المشاركة في الإنتخابات و التواجد بالبرلمان حتى في الحكومة. غير أن وجودها إلى جانب الحزب المسيطر، يبقى ضمن حدود شرط ألا يؤدي ذلك إلى مزاحمته على الأكثرية في البرلمان أو إلى منعه من تحقيقه أهدافه و مبادئه التي أتى من أجلها إلى الحكم.

إن نظام الحزب الواحد جامدا كان أن مرنا يؤدي بالنهاية إلى دمج السلطات و جمعها بيد القائد الواحد أو الهيئة الحاكمة الواحدة. و ذلك دون أن يؤدي إلى الحد من حريات المواطنين السياسية بشكل مطلق لأنها تبقى تمارس نسبيا عن طريق الحزب ومن داخله بشكل أو بآخر[(1)] و يرى حسن صعب بأن الحزب الواحد (غير الدكتاتوري) بشكل عام و الحزب الشيوعي بشكل خاص يساهم في تعزيز الحرية بفضل الثنائية التنظيمية بين الدولة و الحزب[(1)].

ثانيـا: نظـام الثنائيـة الحزبيـة:

من الصعب التمييز بين الثنائية الحزبية و التعددية الحزبية و يرجع السبب في ذلك حسب موريس دوفرجيه، في وجود أحزاب صغيرة تعمل إلى جانب الأحزاب الكبرى[(2)] ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تنشط مجموعة من الأحزاب الصغيرة

---

(1)- المرجع السابق، ص 242.

(1) - حسن صعب، **عمل السياسة**، دار العلم للملايين، بيروت 1966، ص 352

(2) - موريس دوفرجيه، المرجع السابق، ص 294.

كحزب العمال أو حزب المزارعين إلى جوار الحزبين العملاقين وهما الحزب الديمقراطي و الحزب الجمهوري.

لقد استطاعت هذه الأحزاب الصغيرة أن تثبت وجودها في عدة استحقاقات إنتخابية وهو ما حدث فعلا في ولاية مينيسوتا "Minnesota" إذ فاز حزب المزارعين على الحزب الديمقراطي الذي احتل المرتبة الثالثة. و كذلك الأمر بالنسبة لحزب العمال فقد استطاع سنة 1937 أن ينتخب خمسة من أعضائه في مجالس المدينة إلا أن ما يميز رغم ذلك النظام الأمريكي كونه نظام الثنائية الحزبية.

إن نظام الثنائية الحزبية يتنافس فيه حزبان كبيران على الحكم تبعا لحصول على الأغلبية في الإنتخابات العامة. ونتحدث في هذا المقام عن الإنتخابات العامة و ليس النيابية، لأنه ليس دائما الأكثرية البرلمانية هي التي تحكم خاصة في النظام الرئاسي. وهذا ما يدفعنا إلى الكلام عن نوعين من أنظمة الثنائية الحزبية.

أ- الثنائيـة الحزبيـة في النظـام الرئاسـي:

لا يشكل النظام الأمريكي النموذجي الحي دراسة الأنظمة الرئاسية في العالم بل و يشكل فوق كل ذلك النموذج الأمثل لدراسة الثنائية الحزبية في الأنظمة الرئاسية فالإنتخابات العامة كثيرا ما تحمل إلى مدة الحكم رئيسا للجمهورية من حزب معين وأكثرية برلمانية من حزب آخر و عندما تكون الأكثرية النيابية في إتجاه معين و رئاسة الجمهورية في اتجاه آخر، يؤدي ذلك إلى الشلل في عملية الحكم. و في النظام البرلماني يؤدي ذلك إلى حل المجلس النيابي أو إستقالة رئيس الجمهورية.

ولكن في النظام الرئاسي و حيث أنه لا يمكن للحكومة حل المجلس النيابي فإن الظروف وطبيعة النظام الأمريكي لهما تأثير على الحياة الحزبية بحيث أنها لا يمكن أن تكون جامدة.وإلا فإن ذلك سيعرض البلاد و عملية الحكم إلى أزمات مستمرة وهذا ما جعل المرونة صفة ملازمة للنظام الحزبي الأمريكي. حتى أن البعض من المفكرين أطلق على النظام الحزبي الأمريكي ليس إسم الثنائية الحزبية و إنما شبه الثنائية الحزبية[1]

---

[1]- أنور الخطيب، **الدولة و النظام السياسية**، القسم الثاني، مطابع قدموس الجديدة، بيروت، 1970، ص 477

وهذا يعود إلى إطلاق اليد للعضو في مجلس الشيوخ أو في المجلس النيابي في الإدلاء بصوته حسب ما يمليه عليه ضميره، وغالبا مصالحه دون العودة إلى حزبه. و هذه الحرية في التصويت خلقت المرونة في الثنائية الحزبية و حتى أنها أدت إلى وجود معارضة ليست ثابتة بل متغيرة بتغير المواضيع.[2]

ب- الثنائيـة الحزبيـة فـي النظـام البرلمانـي بالنسبـة للثنائيـة الحزبيـة:

يشكل النظام الإنجليزي النموذج الأمثل بدوره بالنسبة للأنظمة البرلمانية. بالضبط كما هو الحال بالنسبة للنظام الرئاسي الأمريكي و الثنائية الحزبية، فإذا كان هذا الأخير (النظام الأمريكي) من تأثير على مرونة الثنائية الحزبية في أمريكا فإن تأثير النظام البرلماني الإنجليزي واضح على الثنائية الحزبية و جعلها جامدة و قوية في بريطانيا. فالرئيس الأمريكي إذا كان يوجه اهتمامه من أجل عدم قيام أكثرية صلبة و قوية في وجه مشاريعه فإن الرئيس الإنجليزي لا يمكنه أ، يبقى في الحكم إذا لم تكن إلى جانبه أكثرية تدعمه و تؤيده. فالأكثرية بالنسبة للرئيس الأمريكي هي لتسيير الحكم بالوجهة التي يريدها، أما بالنسبة للرئيس الإنجليزي فالأكثرية تعني له البقاء في الحكم أو عدمه. وبسبب الرغبة الملحة في البقاء في الحكم قضت الضرورة بالتجانس و التوافق فيما بين نواب كل من الأحزاب البريطانية فكان التصويت الواحد لأعضاء الحزبين تصويتا ضروريا و من يخالف ذلك تنزل به عقوبة الطرد أو الفصل من الحزب.

من هنا نرى أن رئيس حزب الأكثرية الذي هو رئيس الحكومة في النظام البريطاني يواجه البرلمان ولو بأغلبية صوت واحد لأنه على ثقة تامة من طاعة و تنفيذ أعضاء حزبه لأوامر و مقررات الحزب.

و يرى موريس دوفرجي في تحليله للثنائية الحزبية بأنه:

---

[2]- رياض الصمد، المرجع السابق، ص 243.

" مهما كانت الثنائية الحزبية برلمانية أو رئاسية فهي تأخذ منحى طبيعي للأشياء باعتبار أن الخيارات السياسية تكون دائما ثنائية الشكل[1]. قد لا نصادف دائما في كل الأنظمة الثنائية الحزبية غير أنه يوجد دائما ثنائية في التوجهات ".

إن كل سياسية تفترض الإختيار بين نوعين من الحلول و الإمكانات لأن الحلول الوسطى المتأرجحة بين هذا الإتجاه و ذاك يعني بأن إتجاه الوسط غير موجود على الساحة السياسية: قد يكون هناك حزب الوسط دون أن يعني ذلك بالضرورة وجود إتجاه الوسط أو عقيدة الوسط.

ثالثا : النظـام التعدديـة الحزبيـة:

تعني التعددية الحزبية وجود مجموعة أحزاب، ثلاثة وما فوق تكون هذه الأحزاب متقاربة في قوتها أو على الأقل تحول دون حصول أحدها على أكثرية مطلقة و دائمة في الإنتخابات. لأن التعددية الحزبية تعني أولا و قبل كل شيء عدم تمكن أي حزب بمفرده من التمتع بالأكثرية التي تؤهله لإستلام الحكم بمفرده.

إن وجود أك[1]ثر من حزبين في بلد ما لا يكفي لإعطاء نظامه الحزبي اسم التعددية الحزبية أحدهما مسيطرا على الآخر، حيث يتمكن و بشكل دائم من الحصول على أكثرية تمكنه من الوصول إلى الحكم. فيطلق في هذه الحالة على هذا النظام اسم نظام حزب الواحد المرن. كما أن الضرورة تقتضي بعدم وجود حزبين كبيرين يتناوبان الأكثرية المطلقة و في هذه الحالة نصبح أمام نظام الثنائية الحزبية.و من بين الدول التي تعتمد نظام التعددية الحزبية و هي كثيرة حاليا نجد إيطاليا، فرنسا، بلجيكا، الدول الاسكندنافية وفي العالم الغربي يوجد لبنان، الجزائر و آخرون. لا يستطيع أي حزب في هذه الدول أن يؤمن الأكثرية المطلقة بمفرده،و عليه التعاون مع أحزاب أخرى من أجل الوصول إلى الحكم و تأمين عملية الحكم. و بسبب صعوبة الوصول إلى الإئتلاف خاصة

---

[1] - Maurice Duverger, opcit, p 303.

[1] رياض الصمد، المرجع السابق، ص 245

إذا كانت الأحزاب العاملة ذات أهداف و مبادئ متضاربة، فإن الحكم في ظل التعددية يكون على الأغلب غير مستقر، خاصة إذا كان النظام السياسي المعتمد نظاما برلمانيا.

فعلاقات الأحزاب فيما بينهما في ظل نظام تعدد الأحزاب تقام على الأساس الإيديولوجي. فإذا كانت البرامج و الإيديولوجيا متقاربة كانت العلاقات تميل إلى التحالف، أما إذا كانت الإيديولوجيات متناقضة تميل العلاقات إلى الصراع و التنابذ و يبدو هذا الصراع عبر القنوات الشرعية مثل الإنتخابات أو في البرلمان أو الإجتماعات أو الندوات ...الخ. كما قد يبدو عنيفا محتدما مثل المعارك و الإشتباكات بالأيدي أو بالأسلحة أو لجود كل فريق إلى تصفية الآخر[2].

أما بالنسبة للتحالف فقد يتخذ شكل التحالف الإنتخابي أو التحاف الوزاري (حكومة ائتلافية) و يقصد بالأول اتفاق بعض الأحزاب قبل دخول المعركة الإنتخابية عل التنسيق بينهم و تنفيذ مخطط معين أثناء الحملة الإنتخابية، بالنسبة للتحالف الوزاري فهو يتم بين التي تسمح له بتأليف حكومة و تتخذ الحكومة في هذه الحالة شكل الإئتلاف.

المبحث الثاني: الوسائل البشرية والمادية في سيرورة العمل الحزبي

2-1. درجـات المشـاركـة في الأحزاب السياسية:

يرى موريس دوفرجيه بأن هناك ثلاث دوائر للمشاركة في الأحزاب السياسية، وذلك في الأحزاب التي لا تتطلب انخراطا رسميا[1] (أي الأحزاب التي لا توزع البطاقات). ويشكل الناخبون العدد الأكبر باعتبار أنهم يصوتون على المرشحين من قبل الحزب.

---

[2]- محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 300.

[1] - Maurice Duverger, opcit, p 151

أما الفئة الثانية فتتألف من المتعاطفين وهم يتجاوزون درجة المصوتين حيث يبدون ميولهم للحزب الذي اختاروه يدافعون عن أفكاره أكثر من ذلك يقدمون له الدعم المالي في بعض الأحيان.

بينما تتشكل الفئة الثالثة من المناضلين الذين يكونون الدائرة الداخلية للحزب، فعلى عاتقهم تقع مسؤولية التنظيم و التسيير للحزب و هم الذين يخططون للدعاية و النشاط العام للحزب. إلى جانب الفئات الثلاث يحتل المنخرطون مكانة هامة داخل الأحزاب التي تقوم على فكرة الإنخراط هؤلاء يمثل عددهم أقل من المتعاطفين و أكبر من المناضلين[2]. ويمكن بالتالي أن يشكلوا الدائرة الرابعة.

1- المناضلـون:

يختلف مفهوم المناضل بإختلاف طبيعة الأحزاب من حيث كونها أحزاب إطارات أو أحزاب الجماهير. بالنسبة لهذه الأخيرة فالمناضل يمثل صنف متميز من المنتسبين، إن المناضل يتميز بكثافة نشاطه حيث يكون المناضلون نواة كل جماعة قاعدية للحزب وهو ما يحدث بالفعل على مستوى الشعب مثلا إذ نجد أنها تشكل دائرة مصغرة من المنتمين لهم خصائص تميزهم عن الوعاء الجماهيري تتمثل في الحضور بصورة منتظمة للإجتماعات يدعمون تنظيم الدعاية و يساهم في تحضير الحملات الإنتخابية، هم لا يعتبرون مسؤولين في الحزب لكنهم ينفذون التعليمات التي تعطى لهم. و على العكس ما يوجد في الأحزاب الإطارات حيث يضطلع بتسيير الحزب على مستوى اللجان المناضلون فقط دون غيرهم و لا يملك المتعاطفون أي دور أو صفة الإنتساب داخل الحزب يشارك بالمقابل في أحزاب الجماهير كل الأعضاء بما فيهم المتعاطفون في الإجتماعات و الدعاية و في كافة الأنشطة التي يقوم بها الحزب.

2- المنتسبـون:

[2]- جان بيار كوت و جان بيار مونيي، **من أجل علم اجتماع سياسي، الجزء الأول**، (ترجمة محمد هناد) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 143.

الإنتساب هو ميزة أحزاب الجماهير التي تطبق طريقة شكلية مؤداها توقيع المرشح للعضوية على طلب الإنتساب يلتزم فيه بمبادئ الحزب ويدفع الإشتراكات السنوية. وهذان الأمران ليس لهما من شأن في حياة أحزاب الأطر التي ليس لها من إيديولوجية واضحة، و إن أوجدت لنفسها بعض المبادئ العامة وهي ليست بحاجة إلى الإشتراكات لأنها تعتمد على الهبات التي تقدم لها من قبل كبار الممولين و خاصة في موسم الإنتخابات.

تبدأ عملية الإنتساب ة التي هي خاصية أحزاب الجماهير كما سبق ذكره بتقديم طلب انتساب من قبل المرشح شخصيا و هذا الطلب من الممكن أن يكون موجزا بحيث لا يشمل إلا على رغبة المرشح في الإنتساب إلى الحزب و تسجيل باقي المعلومات على سجل خاص و قد يكون الطلب مفصلا بحيث أنه يتضمن الكثير من المعلومات الشخصية.

فالطلب الموجز يقتصر مضمونه على الرغبة بالإنضمام إلى الحزب مع ذكر الإسم، العمر، المهنة و مكان السكن بالنسبة للطلب المسهب فهو يحتوي على عدة معلومات نذكر منها:

الإسم الكامل، إسم الأب، إسم الأم، تاريخ و مكان الولادة، عنوان العمل مع الهاتف، الدرجة العلمية، المعارف من أعضاء الحزب، الحزب أو الأحزاب التي سبق الإنتساب إليها، توقيع الطلب وغيرها من المعلومات.[1]

وكثيرا ما تلجأ بعض الأحزاب إلى وسائلها الخاصة من أجل الحصول على المزيد من المعلومات عن المرشح للعضوية في الحزب و تسجل ذلك في مستندات خاصة بها. ونتيجة لما سبق يمكننا التمييز بين نوعين من الإنتساب: إنتساب مفتوح و إنتساب منظم، يقتضي الأول مجرد التوقيع على طلب الإنتساب و دفع الإشتراك، بينما يتضمن الثاني تقديم الطلب من قبل المرشح شخصيا كما أن قرار الحزب يصدر بعد دراسة الطلب بالإستناد للمعلومات الواردة فيه و التي يكون قد حصل عليها الحزب بأساليبه الخاصة،

---

[1]- ر ياض الصمد، **مؤسسات الدولة الحديثة،** المؤسسة الجامعية للدراسات و النضر و التوزيع، بيروت، 2003، ص 226.

إضافة إلى رأي المركزيين اللذين يكونان قد وقعا إلى جانب صاحب العلاقة. بعد ذلك تعكف لجنة خاصة على دراسة الطلب، ويعود قرار الرفض أو القبول من اختصاص الوحدة المحلية. وفي حال الرفض يمكن لصاحب العلاقة اللجوء إلى المراجع العليا للحزب، أما في حال قبول الطلب فيصبح المرشح منسبا للحزب و يحمل بطاقة تثبت ذلك.

للإشارة أن هناك بعض الأحزاب يعتمد مبدأ القسم قبل تسليم البطاقة الحزبية في حفلة علنية تأخذ طابع الرصانة و الجدية. وعادة ما يتم القسم بوضع اليد اليمنى على أحج الكتب السماوية كل حسب دينه في حال كان الحزب غير إلحادي. أما في حال الإلحاد فيستبدل الكتاب المقدس بوثيقة شرف. وبعد أداء اليمين الحزبي يتم التوقيع من قبل المرشح حيث يصبح عضوا ثم يصافح رئيس الحزب أو المسؤول المنتدب مع صورة تذكارية.

إن كل هذه الإجراءات و الخطوات التي تتخذ من قبل بعض الأحزاب في قبول الأعضاء الجدد تعود لعدة أسباب وهي:

1- منع التجسس على الأحزاب من قبل الدولة.
2- منع عناصر الشغب من الدخول إليها كي لا يؤدي ذلك للإساءة إلى سمعتها لدى الرأي العام.
3- منع الإحتواء من قبل أحزاب أخرى.
4- منع التفجير من الداخل.
5- منع استقلال الحزب من قبل أشخاص قد يكون دخولهم إليه بغية تحقيق بعض المكاسب على حساب الحزب وتسخير الحزب من أجل أهداف و مصالح لا يؤمن بها.

إذا كان أمر الإنتساب معقد عند بعض الأحزاب لكونها تدافع عن نفسها في وجه السلطة و الأحزاب الأخرى و كذا المتاجرين بالمباديء و الأفكار إلا أن نفس هذه الأحزاب تسعى بجد لزيادة عدد المنسبين إليها و يرجع ذلك لأسباب سياسية ومالية

فالمنتسبون بالنسبة لهذه الأحزاب كالجنود بالنسبة للجيش أو الموارد الأولية بالنسبة للمصنع لهذا فإنها تنظم الندوات التثقيفية من أجل استخلاص فئة من الموطنين قادرة على حمل أفكار الحزب و مبادئه و إيصالها إلى جميع فئات الشعب. من الناحية المالية تعتمد هذه الأحزاب على اشتراكات المنتسبين من أجل تحقيق أهدافها وضمان استقلالها.

و تختلف نسبة الإشتراك من حزب لآخر حيث تتبنى الأحزاب التي تضم الفئات العمالية و الفقيرة بصورة عامة مبدأ الإشتراكات المرتفعة و يرجع ذلك لكون الإخلاص للحزب يكون أقوى في الأحزاب الشعبية منه في البورجوازية. و هو ما يسهل إقرار إشتراك مرتفع بالمقابل لا يكتسي الإشتراك نفس الأهمية لأن تمويل الحزب يتم بواسطة الوجهاء و أصحاب رؤوس الأموال.

3- المتعاطفـون:

يعتبر المتعاطف بالنسبة للحزب أقل درجة من المنتسب و أعلى درجة من المصوت فهو إلى جانب منحه التصويت للحزب في المناسبات الإنتخابية، كما يفعل ذلك الناخبون يظهر و لاءه السياسي علنا. و يرى ديفرجيه بأن "الناخب الذي يعلن عن تصويته لا يعتبر مجرد ناخب بل إنه بدأ فعلا في التحول إلى متعاطف".(1)

ويقترب الناخب أكثر من كونه متعاطفا بعد التعبير عن ميله السياسي إذ ما قام بمجهود آخر إيجابي في هذا الإتجاه كأن يطالع صحافة الحزب أو يحضر اجتماعاته أو المظاهرات التي ينظمها أو يكتب أو يقوم بالدعاية له وخاصة خلال الحملات الإنتخابية.

لكن إذا كان المتعاطف يقوم بكل هذه الوظائف و الأعمال ما الذي يمنعه إذا من الإنخراط رسميا في الحزب ؟

بالنسبة للأحزاب التي لا تعرف هذا النوع من الإنخراط يبدو الأمر بديهي بإعتبار الإنخراط لا يشكل أهمية لهذه الأحزاب عكس ما يوجد في أحزاب الجماهير حيث

---

(1) - Maurice Duverger, opcit, p 165.

يشكل الإنخراط ركيزة من الركائز الهامة في عملها. رغم ذلك هناك أسباب موضوعية تمنع بعض المتعاطفين من الإنخراط في تلك الأحزاب نذكر منها:

- الحالة التي تمنع فيها الوظائف المهنية صاحبها من الإنخراط. فهناك بعض الدول أو أرباب العمل من يحرم بصورة علنية أو ضمنية الإنتماء إلى هذا الحزب أو ذاك، كما أن هناك حالات أخرى وهي أكثر انتشارا يكون فيها اتفاق بين المتعاطف والحزب إن الكثير من المتعاطفين يؤثرون حزبا ما دون غيره و يشعرون بقربهم منه لكن دون أن يكونوا مؤيدين له في كل موقفه و آرائه.

من جانب آخر، يصعب كثيرا معرفة عدد المتعاطفين بالنسبة لحزب معين حتى و إن كان بالإمكان إحصاء قراء صحيفة الحزب أو الذين يحضرون الإجتماعات الحزبية، ذلك أن لا هذا و لا ذاك يشكل مقياسا دقيقا. فقد نقرأ صحيفة حزب ما ليس لتعاطفنا معه

وإنما لمجرد إشباع الفضول. كما قد نحضر اجتماعا بغرض الترفيه أكثر ما نحضره تأييدا للحزب. إن الطريقة الوحيدة تمكن من إحصاء المتعاطفين هي القيام بإستطلاع للرأي العام. و قد قام "ش. نتلهايم" بتحقيق "بأوسكار" تبين من خلاله بأن هذه المدينة تأوي حوالي خمسة متعاطفين مقابل منخرط واحد مع نسبة المنخرطين مرتفعة في أوساط العمال أكثر من غيرهم.

لقد كان وعي الأحزاب الجماهيرية بأهمية المتعاطفين هو ما دفعها للعمل على تنظيمهم بغية خلق دائرة إضافية تتوسط دائرتي المتعاطفين غير المنظمين من جهة والمنخرطين من جهة أخرى. هذه العملية تساهم على نشر توجيهات و شعارات الحزب لدى المتعاطفين المجتمعين في إطار تنظيمات ملحقة. كما أن هذه التنظيمات تقوم أيضا بوظيفة إعدادية ذلك أن العديد من المتعاطفين لا ينخرطون بصورة سريعة و إنما بعد مرور بضعة سنوات على انتمائهم لأحد التنظيمات الملحقة: مثل تجمعات الشباب، التجمعات النسوية، النوادي الرياضية، نوادي قدماء المحاربين، نوادي رجال الفكر، النوادي الترفيهية، النقابات، التعاونيات، جمعيات الصداقات الدولية، جمعيات، الصداقات

الدولية، جمعيات مستأجرين. كل هذه التنظيمات لها مساهمات كبيرة في استقطاب وتأطير المتعاطفين.

4- الناخبـون:

تعتبر الإنتخابات أكثر العمليات التي تدفع بالمواطنين إلى الساهمة في الحياة الحزبية. وهو ما دفع ببعض المفكرين إلى اعتبار الحياة الحزبية نتيجة من نتائج الإنتخابات العامة. حيث و مع انتشار الممارسة الإنتخابية عند كافة الشرائح التي توفرت فيها بعض الشروط بلغت الحياة الحزبية هذا الستوى من التطور و التنظيم.

كما أن الإنتخابات تظل بالنسبة لجميع المقياس الأفضل لمعرفة قوة كل حزب ومدى قبوله من الرأي العام. لأن قوة الحزب لا تستند فقط إلى عدد المنسبين حيث يكون للحزب مؤيدين في أوساط الشعب قد تفوق بكثير عدد أعضائه المنسبين. و عدد المؤيدين الناخبين للحزب و إن كان من السهل إحصاؤه بشكل عام إلا أن عملية الإحصاء تكون

أقرب إلى الموضوعية في الأنظمة الإنتخابية التي تعتمد مبدأ الإقتراع: النسبي، الوطني، الحزبي. و نقصد بذلك الإقتراع النسبي و الدائرة الواحدة على أساس الوطن و الإنتخاب للحزب و ليس للمرشح و في جميع الأحوال فإن عدد أصوات الناخبين يمكن أن يشكل المؤشر لقوة حزب ما أو ضعفه كما أن تطور أي حزب يمكن أن يقاس بتطور ناخبيه.

فإذا كان عدد هؤلاء في إزدياد مضطرد، نقول أن الحزب هو في تقدم أيضا أما إذا كان عدد الناخبين في تناقص فنقول بأن الحزب هو في طريق الإنحطاط. و إذا تناقص عدد ناخبيه في دوره ما نستنتج بأن ذلك يعود لأزمة عارضة مر فيها الحزب ولعل أهم عامل في حدو انخفاض كبير و سريع في تعداد ليس ناخبي الحزب و حسب وإنما في تعداد أعضائه أيضا يعود إلى الإنشقاق الذي قد يتعرض له أو لخلافات الأساسية التي تقع بين كبار قادته أو لوفاة زعيمه. كما أن حدوث بعض الأزمات العامة قد تؤثر على وضع الأحزاب الخاصة فخلال الأزمات الحادة يقبل الشباب للإنتساب أو التعاون مع بعض الأحزاب و لكن هذا الإقبال لا يلبث أن يخفق تدريجيا مع زوال أسباب الأزمة و عودة

الحياة إلى وضعها الطبيعي. و حتى أعضاء الذين انتسبوا إلى الحزب تحت وطأة الظروف الإستثنائية لا يلبث بعضهم أن ينقطع عن أي نشاط حزبي أو دفع اشتراك.

2-2. هـيـكـلـة الأحـزاب السـيـاسـيـة:

يرى موريس دوفرجي بأن الحزب السياسي هو مجموعة من الجماعات و ليس جماعة واحدة[1] إنه إجتماع مجموعة وحدات مرتبطة بأجهزة تنسق فيما بينها ضمن هيكل معقد التركيب. فالهيكل بالنسبة لدوفرجي هو "الإطار العام لنشاط الأتباع و الشكل المفروض لتضامنهم و هو الذي يحدد نظم إنتقاء القادة و سلطاتهم و هو الذي يفسر غالبا قوة بعض الأحزاب و فعاليتها و ضعف الأحزاب الأخرى و عدم فعاليتها"[2] غير أنه و بعدما كانت هيكلية الأحزاب تعتمد على اللجان المصغرة و المستقلة نسبيا عن بعضها البعض عملت الأحزاب الشيوعية خلال سنتي 1890 و1900 على وضع خلايا شعبية

متينة الترابط فيما بينها و مفتوحة أمام الأتباع جميعهم. أما في فترة 1925– 1930 فلقد عمدت الأحزاب الشيوعية إلى تطوير الهيكلية الحزبية معتمدة على خلاياها التي تشكل وحدات صغيرة تربط فيما بينها إدارة مركزية قوية[1]. من جانب آخر كانت الأحزاب الفاشية قد أحدثت جيوشا سياسية و أجهزة خاصة للإستلاء على الحكم بالقوة و حمايته عند الوصول إليه. و من خلال دراسة هيكلية الأحزاب سنتعرض للوحدات الأساسية أو القاعدية ثم نلقي الضوء بعد ذلك على الترابط و العلاقة التي تربط هذه الوحدات.

أولا: الوحـدات الأسـاسيـة:

كما تختلف الأحزاب عن بعضها البعض من حيث المبادئ و العقيدة و الإتجاه، يحتفظ كل حزب بالمقابل بتركيبه الخاص الذي يميزه عن الأحزاب الأخرى و لكل منه وحداته الأساسية التي تنشأ إما على أساس السكن أو على أساس العمل. و هذه الوحدة هي

---

(1) - Maurice Duverger, opcite, p 62
(2) - Ibid, p 36

(1)- رياض الصمد، المرجع السابق، ص 211

أدنى درجة في هيكل الحزب التنظيمي و هذه الوحدات الأساسية يمكن تقسيمها إلى أربع فئات كبيرة و هي:

1- اللجنــة.
2- الشعبيــة.
3- الخليــة.
4- الميليشــا.

- اللجنــة:

يحمل هذا المفهوم نفس المعنى الذي يستعمل في التعبير لأنجلو سكوتي كوكيس و هو يمثل الوحدة الأساسية في الأحزاب ذات المنشأ البرلماني، التي تكون في طبيعتها محافظة أحيانا و راديكالية أو إصلاحية في بعض الأحيان. تتكون اللجنة من عدد قليل من الأعضاء بحيث لا يمكن الإنضمام إليها إلا بالإختيار الضمني أو بالتعيين الصريح، كما تعتمد على نوعية أعضائها لا على عددهم. تقتصر عضوية اللجنة على كبار الصناعيين وأصحاب المصارف و بعض رجال الدين الناقدين. أما بالنسبة للأحزاب الراديكالية فإنها تضم بعض التجار و الصناعيين الصغار و الموظفين و الأساتذة و المحامين و الصحفيين والكتاب، من دون أن يمثلوا مجموعاتهم أو أصحاب المهنة التي ينتمون إليها. غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلا بعد ظهور نظام الشعب، فقد أصبح أعضاء اللجنة سالفي الذكر يمثلون مهنهم إذ حل محل الوجهاء الممثلون المنتدبون من قبل التنظيمات العمالية أو النقابية أو التعاونية و هذا ما أعطى هذه الأحزاب القوة للإستمرار في وجه الأحزاب الإشتراكية ذات نظام "الشعب".

ويعتبر حزبا الولايات المتحدة الأمريكية نموذجان متكاملان من حيث اعتمادهما على نظام اللجان حيث يعود استمرار نشاط اللجان إلى كون الوضع النفسي و الإجتماعي لفئة من الناس التي تنفر من الإحاطة و العمل الجماعي الذي تتطلبه الشعب و الخلايا.

وهي ترتكز دائما على الإعتراف بالنخبة التقليدية[1] من طريق الولادة أو المنافسة الحرة. فالحزبان الجمهوري و الديمقراطي يعتبران قبل كل شيء آلات إنتخابية تؤمن تعيين المرشحين بأنواع من الإنتخابات الأولية المنظمة رسميا بقوانين "الولايات" كما أنها لا تأخذ صفة التجمعات الطبقية حيث أن الصراع بينهما لا يأخذ شكل الصراع الإيديولوجي. و يعود السبب في ذلك إلى المستوى الحياتي المرتفع إلى بحبوحة العيش السائدة لدى جميع أبناء الشعب الأمريكي. وهذا ما أدى ليس إلى الإستمرار الأحزاب ذات أنظمة اللجان و حسب، و إنما إلى منع أحزاب اشتراكية تقوم على أساس "نظام الشعبة".

- الشعبـة:

الشعبة كما يراها موريس دوفرجيه[*] وحدة أساسية قاعدية أقل لا مركزية من اللجنة. تشكل الشعبة الوحدة الأساسية في الأحزاب الإشتراكية و هو ما يعني أن الإنتساب إليها مفتوح للجميع ضمن شروط يحددها كل حزب عكس ما يحدث بالنسبة للجان فالإنتماء إلى الشعبة متاح للجميع دون أن يعني ذلك استغناءها على النوعية.

وبما أن الشعبة تتكون من عدد أشخاص أكبر من عدد اللجنة. فإنها (الشعبة) تملك تنظيم داخلي أكثر تعقيدا و تطورا. فهناك مكتب منظم يسير جميع المنخرطين و هو مكون من كاتب وظيفته استدعاء الأعضاء و إعداد جدول الأعمال إضافة إلى أمين الخزينة الذي يتكفل بتحصيل الإشتراكات الفردية. و تشمل الشعبة حيزا جغرافيا أضيق من المجال الجغرافي للجنة و أوسع من حيز الخلية. كما أنها من حيث إجتماعاتها دورية، فتتخطى بذلك اجتماعات اللجنة القليلة و غير الثابتة إذا ما وضعنا جانبا فترة الإنتخابات، و لكن إجتماعات الشعبة تبقى دون إجتماعات الخلية المكثفة و التي قد تبلغ درجة الإجتماعات اليومية. ومن جهة الهدف أو الغاية فإن العمل الإنتخابي هو كل أهداف اللجنة

---

[1] - Maurice Duverger, opcite, p 64

[*] - تم الإعتماد بشكل أساسي على مساهمات موريس ديفرجيه نظرا لكونه مرجعية لا مندوحة عنها في مجال الأحزاب السياسية و قد لاحظنا أن الغالبية المطلقة من الكتابات المتعلقة بالأحزاب السياسية تشير إلى أعماله.

على عكس الشعبة التي قد يشكل العمل الإنتخابي إحدى إهتماماتها الرئيسية و حتى أنها تجعل من العمل الإنتخابي و سيلة لخدمة عقيدتها و أهدافها .[1]

- الخليـة:

مثلما أن الشعبة من صنع الأحزاب الإشتراكية فالخلية هي بدورها من صنع الشيوعية، فقد شكلت الوحدة الأساسية للحزب الشيوعي بعد ذلك فرضت على جميع الأحزاب الشيوعية في المؤتمر العالمي الثالث للأحزاب الشيوعية سنة 1924 من حيث عدد أفرادها تكون الخلية أقل عددا من الشعبة و أضيق نطاقا. فبالرغم من أن الشعبة و اللجنة و الخلية تعتمد كلها على النطاق الجغرافي في تشكيلها، فإن الخلية لا تولي أهمية كبرى لحجم المنطقة الجغرافي، فقد يكون مجالها البناية الواحدة أو القرية الصغيرة. غير أن ما لا تولي أهمية كبرى لحجم المنطقة الجغرافي فقد يكون مجالها البناية الواحدة أو القرية الصغيرة. غير أن ما يجب التنويه به هو الإعتماد على "خلية المشروع" المنتشرة على أساس المصنع أو الورشة فيما يتعلق بالعدد الخلايا هم عادة أكثر عددا من الشعب و اللجان. أما عدد الأعضاء في كل منها فعدد أعضاء الخلايا هم الأقل، حيث يجب ألا يتعدى أعضاء الخلية عن المائة عكس تشكيلة الشعبة الذي يتجاوز هذا العدد بكثير ومن خلال توصيف الخلية و طرق عملها يمكن إستنتاج سلبياتها و إيجابياتها.

بالنسبة للإيجابيات نلخصها فيما يلي:

أ- حجم الخلية يسمح بالسيطرة التامة على أعضائها، و التضامن القوي فيما بينهم عن طريق السرعة في دعوتهم إلى جلسات طارئة حيث يسهل على سكرتير الخلية أن يجتمع مع أعضاء الخلية لأن عددها منخفض.

ب- طبيعة الخلية تساعد على تسهيل العمل المحظور أو المراقب من قبل السلطة نتيجة قلة عدد أعضاء الخلية و سهولة إجتماعهم في مكان العمل و بالتالي يسهل ذلك إعطاء التعليمات عند الدخول و الخروج من المشروع و هذا ما جعل البعض إلى

---

[1]-- رياض الصمد، المرجع السابق الذكر، ص 214.

القول بأن التوافق بين الخلية و العمل السري هو أمر طبيعي لأن الخلية أنشئت بالأصل من أجل العمل السري.

أما فيما يخص سلبيات الخلية فتتلخص فيما يلي:

أ- تركيبة الخلية يجعل منها أداة غير مناسبة للعمل الإنتخابي، فهي من جهة لا تنطبق على الدائرة الإنتخابية مثلما هو الحال بالنسبة للجنة أو على أجزاء كبيرة منها كما هو حال الشعبة. لقد وجدت الخلية للعمل داخل المشروع و ليس من أجل العمل الإنتخابي.

ب- تخصص الخلية يؤدي إلى إنغماسها في المطالب المهنية و يبعدها بالتالي عن المسائل السياسية العامة.

- الميليشيـا:

تعتبر الميليشيا شبيهة بجيش خاص يخضع أعضاؤها لنفس التدريب و درجة الإنضباط الموجودة لدى أعضاء الجيوش العادية[1]. غير أن هؤلاء الأعضاء يحافظون على خاصيتهم المدنية و ليسوا تحت التعبئة الدائمة رغم الإجتماعات و التدريبات الكثيفة

و تنقسم الميلشيا إلى قسمين مختلفين فالقسم الأول يمثل جيشا ناشطا بينما الثاني يمثل مجرد إحتياط. إن المليشيا في الحزب الفاشي أو النازي شبيهة بالخلايا في الحزب الشيوعي، من حيث صغر المجموعات الأساسية و تجاوز الأعضاء و كثرة إجتماعاتهم وسرعة حركتهم.

غير أن الميليشيا تهتم بالتعبئة العسكرية عكس الخلية التي تهتم بالتعبئة السياسية. وكثيرا ما تضم الخلية أبناء الطبقة الفقيرة المحرومة في حين الميليشيا تضم أبناء البورجوازية أو الطبقة الوسطى بهدف وضع الحواجز أمام تسلط أبناء الطبقة الشعبية.

أما علاقة الميليشيا بالعمل البرلماني، فهي وإن ساهمت في الصراع الإنتخابي في فترة الإستيلاء على الحكم، إلا أنها ما لبثت أن استعملت الأساليب الإنتخابية لهدم

البرلمانات و هو ما يظهر الميليشيا بأنها أكثر بعدا عن العمل الإنتخابي و البرلماني من الخلية.[1]

بقي أن نشير إلى أن الأحزاب النازية أو الفاشية وإن كانت تعتمد على الميليشيا كوحدة عسكرية، إلا أن ذلك لم يمنعها من الإعتماد أيضا على الوحدات المدنية حيث كانت تستعمل الخلية كوحدة أساسية مدنية بهدف القيام ببعض المهمات. كما أن الميليشيا لم تكن الوسيلة الخاصة بالأحزاب الفاشية فقط، بل اعتمدت من قبل بعض الأحزاب الإشتراكية أو الشيوعية في الظروف غير الطبيعية كالإضطرابات الداخلية و الحروب الدولية و على الرغم من إعتمادها من قبل بعض الأحزاب غير النازية أو الفاشية فإن دورها ظل ثانويا مقارنة بالدور الذي أعطي لها من قبل الأحزاب الفاشية.

ثانيا: التنظيـم الإداري للأحـزاب السيـاسيـة:

كي يتسنى للباحث الوصول إلى معرفة معمقة لطبيعة التنظيم الإداري للأحزاب السياسية لابد له من دراسة نوع العلاقات التي تجمع بين وحداتها من حيث القوة و الضعف و مدى الصلاحية المعطاة لكل منها إلى جانب طبيعة العملية الإتصالية.

أ- قـوة الترابـط أو ضعفـه:

يقتضي وجود مجموعات كبيرة من الوحدات الأساسية في الحزب توفر ترابط فيما بينهما و كثيرا ما يكون هذا الترابط مطابقا للتقسيم الإداري للدولة. كما قد يمتد إلى خارج الوطن و في هذه الحالة تكون القيادة على مستوى الوطن الغربي أو غيره. فمسألة الترابط بين العناصر الأساسية و القيادة المركزية هي ليست قضية تقنية صرفة و إنما هي سياسية أيضا و تشبه إلى حد ما نظامي المركزية و اللامركزية. وهناك عوامل كثيرة تؤدي دورها في جعل الإدارة قوية أو ضعيفة و جعل الترابط بين القاعدة و القمة ضعيفا أو قويا. ونذكر من هذه العوامل:

1- العامل النفسي أو العقلية.

---

[1] - Maurice Duverger, opcite, p 86

2- الظروف التاريخية التي نشأت فيها الأحزاب.

3- الوحدات الأساسية.

4- النظام الإنتخابي

1- العامـل النفسـي أو العقليـة: إن إنضباط الأعضاء و مدى التزامهم بمباديء الحزب و تنفيذهم لأوامر رؤسائهم كلها أمور تتعلق بعقلية المواطن كما تختلف من مجتمع إلى آخر. فميشال غريب يرى بأن "الشعب غير العريق بالنظام الإنتخابي، و الإستقلال السياسي يميل إلى الفوضى في كل أموره و يصعب ضبطه بسرعة بنظام حزبي قاس".

و إذا كانت العقلية تلعب دورا فيما يتعلق بضعف الترابط أو قوته في الحزب إلا أن ذلك ليس معمما بصورة مطلقة. ففي المجتمع الواحد هناك تنظيمات متعددة منها ما يكون الترابط فيها قويا ومنها ما يكون الترابط ضعيفا. و لبيان تأثير عامل العقلية أخذ موريس دوفرجيه حزبين يعتمدان نفس الوحدات الأساسية في دولتين مختلفتين و تبين له أن الأحزاب الإشتراكية اللاتينية هي أقل ارتباطا من الأحزاب الشمالية و الإيطالية أقل قوة من الفرنسية.

2- الظـروف التاريخيـة:

يشبه تطور و نمو الحزب ما يحدث للإنسان. فكما أن بني البشر يحملون طيلة حياتهم طابع طفولتهم و يتأثرون بالظروف الطبيعية و الإجتماعية التي نشئو فيها، كذلك الأحزاب تتأثر بشكل عميق بظروف نشأتها و بالجو العام الذي رافق ذلك. إن الحزب ينشأ في جو معاد من قبل السلطة أو المجتمع يكون الترابط فيه قويا و تنظيمه أكثر صلابة من الأحزاب التي تنشأ في ظروف ملائمة.

3- الوحـدات الأسـاسيـة:

تؤدي الوحدات الأساسية الدور الرئيسي في إدارة الأحزاب و في مدى قوة ترابطها أو ضعفه. فالأحزاب التي تعتمد على اللجنة كوحدة أساسية يكون الترابط العام

فيها ضعيفا، و هذا الترابط يقوي مع الشعبة ثم يزداد قوة مع الخلية إلى أن يبلغ الدرجة القصوى في الأحزاب التي تشكل الميليشيا و حدتها الأساسية. و يرجع تفسير ذلك لكون الترابط الأضعف موجود في نظام اللجان و ذلك التأثير الشخصيات السياسية من جهة و الفردية القوية التي تسيطر على أعضائها من جهة أخرى. أما الترابط الأقوى فهو في نظام الخلايا و الميليشيات و مرده لتأثير العقيدة و فعلها السحري من جهة و لكون الجهاز العسكري ذاته يتطلب تعاونا بين وحدات الأساس و اتصالا تسلسليا منتظما من جهة ثانية.

4- النظـام الإنتخابـي:

النظام الإنتخابي الذي يعتمد الدائرة الإنتخابية الكبرى و الإقتراع للائحة يدفع بمختلف الوحدات الأساسية للحزب الواحد على التعاون الوثيق و على التفاهم على تشكيل اللوائح من أجل إنجاح المرشحين، وهو ما يؤدي إلى ترابط قوي بين هيئات الحزب. أما إذا كان النظام الإنتخابي يعتمد الدائرة الفردية فإنه يجعل من كل وحدة كيانا مستقلا. مما يؤدي بالتالي إلى إضعاف الترابط في الحزب.

ب- الإتصـال الأفقـي و الإتصـال العمـودي:

يتم التعامل بين الوحدات الأساسية و بقية أجهزة الحزب يتم بالإتصال الأفقي أو بالإتصال العمودي.

1- الإتصـال الأفقـي:

هو التعامل بين جهازين من المستوى نفسه كما يعتبر ميزة من مميزات الأحزاب ذات الترابط الضعيف و هو يتم على مستويين: مستوى الأعضاء أو مستوى القادة. أي عبر إتصال مباشر بين الأعضاء في مجموعات الحزب أو بين لجنتين محليتين متجاورتين أو مجلسين متجاورين غير أن ما يجب الإشارة إليه أن الأحزاب في وقتنا الحاضر لا تعتمد على الإتصال الأفقي فقط بل تعتمد الإتصالين معا.

2- الإتصـال العمـودي:

رغم أن الإتصال الأفقي قد سبق تاريخيا الإتصال العمودي. إلا أن الإتصال العمودي وجد قبل الأحزاب الشيوعية و أخذ بالتطور شيئا فشيئا. إن الإتصال العمودي هو الذي يجري بين جهازين تابع أحدهما للأخر كالإتصال بين القيادة القومية و القيادة القطرية أو بين القيادة القطرية وقيادة المحافظة.

و الإتصال العمودي هو أسلوب الأحزاب ذات الترابط القوي بشكل عام، وإذا لم يكن هنالك من أحزاب تعتمد في وقتنا الحاضر على الإتصال الأفقي فقط فإننا قد نجد من الأحزاب تعتمد على الإتصال العمودي فقط. و الحزب الشيوعي هو خير مثال لنظام الإتصالات العمودية، فهي جزء من آلية شاملة يسميها الشيوعيون "المركزية الديمقراطية". تقترح الإدارة المركزية أو توافق على تعيين القادة المحليين و تنفذ تعاليمها بشكل نظامي على كل الدرجات .[1]

و من أهم مميزات الإتصال العمودي ما يلي:

أ- منـع التصـادم و إقامـة التجانـس:

في حالة وجود خلافات بين أعضاء الخلية الواحدة لا يمكن أن ينتقل إلى الخلايا الأخرى لعدم إمكانية الإتصال الأفقي بين الخلايا. كما يساعد كذلك على عدم التصادم بين الهيئات من درجة متماثلة و ذلك تبعا لتباين الآراء في كثير من القضايا.

ب- السريـة فـي العمـل: يسمح النظام العمودي في الإتصال بإبقاء نشاط كل وحدة سريا بالنسبة للوحدات الأخرى.

---

[1]- موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية و القانون الدستوري**، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 1992، ص 418.

ج- الرقابــة السلطويــة: عند رفع الخلاف الذي يحصل ضمن أية هيئة الأعلى يؤمن إشراف هذه على تلك، و يؤدي بالتالي إلى إستمرار الرقابة الفعالة المتسلسلة من القمة حتى القاعدة.

2-3. وسائل العمل المادية:

يشكل موضوع تمويل الأحزاب السياسية محور النقاش الدائر في الدول الموصوفة بالديمقراطيات التعددية. ففي حين يوفر التداخل بين الدولة و الحزب في أنظمة الحزب الواحد، لهذا الأخير و سائل رسمية تماما مريحة للعمل بإعتبار أن مفهوم الحزب متطابق مع مفهوم الدولة يجري الأمور على خلاف ذلك في البلدان التي تؤكد على استقلال الأحزاب تجاه الدولة. لقد ساد لأمد طويل في الماضي مبدأ التمويل الخاص، وذلك باسم الحرية السياسية لكن تفاوتات كبيرة يمكن أن تبرز و يكون من نتيجتها تزوير احترام التعددية بسبب القابلية العليا للأحزاب المحافظة على سبيل المثال للحصول على الأموال من أرباب العمل. و حينذاك يبرز الحرص على تحديد سقف للنفقات و لاسيما نفقات الحملات الإنتخابية و مع ذلك فإن من الصعب جدا تأمين احترام هذه القواعد. فإذا ربح حزب ما الإنتخابات التشريعية بفضل دعاية مكثفة مولت جزئيا بشكل مخالف للقانون فإن أي شيء لن يمنعه من إصدار قانون عفو بحق المخالفات أو إيقاف الملاحقات. إلا أن المصدر الوحيد للزيادة الثابتة في نفقات الحملة لا يمكن فقط في المزايدة بين التشكيلات المتنافسة، بل إنها تفسر أيضا بالشروط الحديثة للإتصال السياسي وببروز تقنيات جديدة مكلفة: تحقيقات سبر الرأي العام، حملات الملصقات على المستوى الوطني، المقابلات المتلفزة، تعويضات المستشارين، إجبار شركات متخصصة قصد نشاطات هادفة للإرتقاء بصورة المرشحين. و تختلف مصادر وطرق التمويل من حزب لآخر غير أنه يمكن التمييز بين أربع فئات و هي:

1- اشتراكــات الأعضــاء:

من وجهة نظر المثال الأعلى الديمقراطي، تعتبر هذه الفئة الأكثر شرعية، وهي تشهد بذلك بشكل ملموس على تعلق المواطنين بالتعبير عن آرائهم. و الواقع أن الوزن

النسبي لهذه الإشتراكات يكون في أغلب الأحيان قليلا في الأحزاب الجماهيرية. ففي بحثها عن تنسيب واسع لدى كل فئات السكان بما فيها الأكثر تواضعا تحدد هذه الأحزاب معدل اشتراك منخفض إلى حد ما حتى و إن كان بالإمكان تعديله تبعا للدخل المعلن من قبل النتتسب.

و إلى جانب هذه الفئة تضاف الإقتطاعات التي تأخذها الأحزاب من أجور وتعويضات المنتخبين غير أن هذه الإقتطاعات المرتفعة جدا في الأحزاب الشيوعية والمتفاوتة في الأحزاب الأخرى ليست أبدا قليلة الأهمية بالنسبة لأولئك الذين يتحملونها.

و التبرير المقدم دائما تقريبا يتجلى في واقع أن ترشيح الحزب لعب دوره في الإنتصار الإنتخابي. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التبرير يهدف في أحزاب أقصى اليسار بما فيها الحزب الشيوعي إلى تجنب حفر فجوة نفسية و مادية بين العمال و المنتخبين.

2- تبرعـات الأفـراد و المشاريـع: تقتضي الممارسة الديمقراطية ترك المجال و الحرية للأحزاب السياسية في مزاولة كافة أنشطتها السياسية و طرق تمويلها غير أن ذلك لا يمنع من وجوب توفر الشفافية في أساليب الحصول على التمويلات الضرورية. فالدولة حريصة على مراقبة ذلك بإعتباره أمرا يمس أمنها، ومن أجل حماية الدولة لنفسها من التلاعبات الخارجية الممكنة قامت الدول الغربية بسن التشريعيات العديدة لتنظيم العمل الحزبي عندها حيث تجري تمييزا بين المنح التي يقدمها الأشخاص الطبيعيون و تلك التي يقدمها الأشخاص الإعتباريون كالشركات أو المؤسسات المصرفية، فالأولى تقبل بطواعية، و بدون تردد، أكثر من الثانية.

يعد ألمانيا أول بلد يسمح فيه تمويل الحملات الإنتخابية من الأموال العمومية فبعدما رفضت المحكمة الدستورية قرار الأحزاب السياسية(عن طريق نوابها) الإستفادة من التمويل نشاطاتها السياسية من الخزينة العمومية تبع ذلك صدور قانون 1967 و التي قننت و رسمت تمويل الأحزاب السياسية فأصبح التمويل العمومي يقتصر فقط على الحملات الإنتخابية[1].

---

[1] - Hugues Portelli, **Droit constitutionnel, Editions d'alloz**, paris, 1999, p 114.

أما بالنسبة لفرنسا فقد إضطر المشرع لسن عدة قوانين لضبط تمويل الحملات الإنتخابية من قانون الأحزاب من هذه القوانين (1988،1990،1993،1995).

فقانون 1990 حدد سقف للمنح و هي: 50 ألف فرنك للشخص الطبيعي الواحد و 500 ألف فرنك للشخص الإعتباري فيما يتعلق بالمنح المقدمة من شخص إعتباري إلى المرشحين في الحملة الإنتخابية، فإنها محددة بـ 10% من النفقات الفعلية و بحدود سقف لا يتعدى الـ 500 ألف فرنك بالنسبة للإنتخابات التشريعية

3- التمويـلات الخفيـة:

تشكل الدفعات نقدا، أو على حسابات موجودة في الخارج، و كذلك المنح المقفلة من الإسم ممارسات شائعة تتجه التشريعات الحديثة لحظرها الآن باسم شفافية و أجهزة السكرتاريا، و العاملين الإداريين تحت تصرف الأحزاب كما يمكن للإنزلاقات الوظيفية أن تشمل الموظفين العموميين، أو العاملين المتفرغين في الجمعيات الذين يقومون في الواقع بوظائفهم لخدمة الحزب(2)، فمدينة باريس على سبيل المثال ضاعفت ثلاث مرات بين 1980 و 1985، عدد العاملين الملحقين بالمكاتب الذي بلغ حينذاك نحو 300 شخص و توجد فئات أخرى من الموارد التي تخالف أحكام القانون التجاري أو القانون الإداري، و هي من جهة أولى فواتير الأعمال الوهمية أو على الأقل المبالغ في قيمتها كدورات التأهيل المهني التي تنظمها جمعيات قريبة من الحزب أو تحمل المشاريع لأعباء

فواتير الطباعة التي تغطي في الحقيقة نفقات الدعاية الإنتخابية أو مكاتب دراسات قريبة من الحزب تقوم ببيع"تحقيقات تقنية لمشاريع قليلة الشموخ حول سعر أو نوعية الإعانات الفعلية المقدمة و هذه الفئة تسمى بفئة الفواتير المزيفة التي تعاقب الضريبة و تشكل قانونيا إختلاسات للأموال الإجتماعية بالرغم من أن من المعتاد في مثل هذه العمليات السرية ألا يحقق الأفراد لأنفسهم أي ربح غير شرعي سواءا كانوا من قادة الحزب أو من المرشحين.

---

(2)- فيليب برو، المرجع السابق ص 392.

كما أن هناك من جهة أخرى العمولات المقترحة بمناسبة عقد الصفقات العامة و قد كشفت بعض الفضائح المدونة كفضيحة لوكهيد في هولندا 1986 وفضيحة لوشير سنة 1987 المدى الذي يمكن أن تأخذه هذه الممارسات في مساومات ذات فائدة كبيرة، لأن الأمريكان يتعلق بإسترداد طائرات و أسلحة.

4- المساعـدات العامـة:

كانت الدولة منذ أمد طويل تقوم بمنح مساعدة للمرشحين بشكل مساهمات مجانية كما تمنح تسهيلات للمجموعات البرلمانية و يعتبر هذا النوع من الدعم مساعدة غير مباشرة للأحزاب غير أنه و منذ سنوات الستينات ظهر النظم الديموقراطية العربية إتجاه قوي لتقديم مساعدة مباشرة. و في فرنسا يقسم مجموع المساعدات العامة منذ صدور قانوني 1988 و 1990 بالشكل التالي:

- تعويض مجاني للنفقات الإنتخابية التي تحملها المترشحون الذيـن حصلوا على نسبـة5 % من أصوات الناخبين المعبرين عن آرائهم و تعويضهم نفقات طباعة النشرات و الملصقات و البيانات الإنتخابية بالنسبة للنفقات الإنتخابية الأخرى فالتعويض لا يمكن أن يتجاوز نسبة 10 % من السقف المسموح به ففي الإنتخابات التشريعية يصل هذا السقف إلى 500 ألف فرنك في الدوائر التي يزيد عدد سكانها على 800 ألف نسمة.

- التسهيلات الممنوحة للمجموعات البرلمانية تستفيد الأحزاب أو المجموعات البرلمانية في المجالس من المكاتب و الإعفاءات البريدية و خدمات السكرتارية و التوثيق

وتمنح لها مساعدة متناسبة مع عدد النواب المسجلين فيها كما تستفيد من أوقات بث مجانية في محطات الإذاعة و التلفزة.

المساعـدة المباشـرة للأحـزاب: و يمنحها قانونا 1988 و 1990 للأحزاب و المجموعات الممثلة في البرلمان نسبة عدد المنتخبين.

ملخص:

لم تظهر الأحزاب السياسية إلا بعد التطور الفكري السياسي الذي حصل في أوروبا إلى جانب ظروف اجتماعية سياسية واقتصادية وثقافية، أنتجت هذه الأحزاب وقد كان من الأحزاب من كان له مصدر برلماني والآخر من كان له مصدر خارج البرلمان، إلى جانب ذلك فقد تعددت تصنيفات الأحزاب السياسية فمنها الأحزاب الجماهيرية وأحزاب الإطارات ومنها الأحزاب المصنفة على أساس التفاعل في إطار معين وبالتالي نجد نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب، كما تؤدي الأحزاب دورا كبيرا من حيث كونها إطارا للجدل السياسي أو كأداة انتخابية أو كوسيلة للتكيف الاجتماعي.

أما ما تعلق بالوسائل البشرية فقد تمثلت في أنواع ودرجات الانخراط داخل الحزب بداية من مجرد التعاطف مع الحزب إلى الحصول على صفة المنخرط والمناضل وبين كل هذه الدرجات فروقات حسب درجة الواجبات والالتزامات المناطة بكل واحد من هذه الفئات، ثم إن هنالك الوسائل المادية التي تخص كل حزب سواءا تعلق الأمر بطرق التنظيم وأشكاله أو بنمط التمويل التي تتعدد مصادرها بداية من المساعدات العامة المقدمة من قبل الدولة إلى تبرعات الأفراد ومساهمة أعضاء الحزب من خلال الاشتراك والتبرعات.

الفصل الثالث

العمل الحزبي وتطوره منذ عهد الاستعمار

مدخل:

لم يبدأ العمل الحزبي في الجزائر مع حصولها على الاستقلال بل ظهر مع بداية القرن العشرين مباشرة اثر المقاومات المسلحة التي اندلعت بصورة متتالية ومتعاقبة غير انه تميز بمحاولة الحصول على بعض الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية وقد مثل هذا الاتجاه عدة أحزاب وحركات بداية من حركة الشبان الجزائري ونجم شمال إفريقيا وحزب الشعب إلى أن اندلعت الثورة التحريرية بتأسيس حزب جبهة التحرير الوطني التي أصبحت بعد تحقيق الاستقلال الحزب الوحيد في الساحة السياسية وبقيت على حالها حتى سنة 1989 مع صدور دستور جديد منح حرية تأسيس الأحزاب السياسية وبذلك أصبحت الجزائر ساحة لظهور عدد كبير من الأحزاب من مختلف التوجيهات والمشارب السياسية إلا أن هذه الوضعية نتج عنها انحرافات خطيرة حتمت على النظام السياسي إجراء تعديلات دستورية وقانونية سنة 1996 لضبط العمل الحزبي ومراقبته من مختلف الجوانب سواءا من حيث شروط التأسيس والإجراءات المتعلقة به ومن حيث التمويل إلى غير ذلك من الإجراءات التي سيتم التطرق إليها في هذا الفصل.

المبحث الأول: العمل الحزبي في الجزائر من التعددية في زمن الاستعمار إلى التعددية في زمن الاستقلال

1-1 . طبيعة النشاط الحزبي من عهد الاستعمار إلى الاستقلال :

إن أهم ما ميز المقاومة المسلحة الجزائرية لقوات الاحتلال الفرنسي في القرن التاسع عشر هو وجودها في مناطق صغيرة و معزولة و هو ما جعل قوات الاستعمار تلجأ إلى حصار المنطقة التي يتواجد بها المقاومون للاحتلال و القضاء عليهم بسهولة ما عدا بعض المقاومات التي استطاعت أن تصمد ردحا من الزمن كمقاومة الأمير عبد القادر و أولاد سيدي الشيخ، غير انه و مع مطلع القرن العشرين أصبح صعبا على الجزائريين الاستمرار في نفس النهج بسبب زيادة عدد الجيش الفرنسي بعد أن أصبحت الجزائر قاعدة للتوسع الفرنسي في شمال وغرب إفريقيا و غياب أي قوة دولية ثالثة لمزاحمة فرنسا و منافستها على الظفر بالجزائريين إيديولوجيا أو سياسيا إضافة إلى عدم وجود قيادة وطنية مثقفة.[1].

وقد تميزت هذه المرحلة بازدياد وسيطرة النفوذ الاستعماري عن طريق التوسع في الأراضي الجزائرية على حساب القبائل التي هاجرت من مناطقها الأصلية، و بذلك لم يكن الشعب الجزائري يتمتع بأبسط الحقوق السياسية و الاجتماعية و الثقافية، هذا الحال دفع المناضلين إلى انتهاج سياسة جديدة ترتكز ليس على مقاومة الغزاة الأجانب بالسلاح فقط و لكن تعتمد أيضا على الاتصال والقيام بضغوطات متوالية على حكومة باريس لإنصاف الجزائيين و تمكينهم من الحصول على مقاعد في البرلمان الفرنسي، و السماح لهم بالمشاركة في الانتخابات المحلية و الاعتراف بالشخصية الجزائرية.[2]

وقد تكفلت بهذه المهمة منذ سنة 1892 "حركة الشباب الجزائريين" التي كان يتزعمها مجموعة من الشخصيات الوطنية التي كانت تشتغل في ميادين الترجمة و التعليم

---

[1] -أبو القاسم سعد ا ، **الحركة الوطنية الجزائرية،** الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار الغرب الإسلامي،1992، ص414.

[2] - عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر،** دار العرب الإسلامي، بيروت، 1997،ص 203.

و التجارة والسياسة و الطب. حاولت هذه الحركة عن طريق اتصالاتها مع المسؤولين الفرنسيين إيصال هموم وانشغالات سكان الجزائر آنذاك و مما سهل مهمتها في ذلك كون أعضاء حركة الشباب الجزائريين كانوا يجيدون اللغة الفرنسية ويحتكون برجال الفكر والثقافة، فقد أنشئوا جريدة "المشعل" التي مثلت منبرا لعرض ونشر أفكارهم وتعلقهم بالشخصية الجزائرية والقيم الإسلامية.

بعدها صدر مرسوم بتاريخ 17 جويلية 1908 ينص على إحصاء الشبان الجزائريين الذين بلغوا سن الثامنة عشر و ذلك بغية تجنيدهم في الجيش الفرنسي وهو ما أثار تذمر و غضب الجزائريين الذين اعتبروا إجراءا كهذا إجحاف و ظلم من قبل فرنسا التي تضطهدهم و تهضم حقوقهم وتحتلهم ثم تأتي بعد ذلك فتطلب منهم أن يتجندوا في صفوف جيشها. ثلاثة أشهر فقط مرت على إصدار المرسوم الخاص بالتجنيد حتى قدمت حركة "الشبان الجزائري" احتجاجا إلى الحكومة الفرنسية داعية إلى إلغائه وعدم قبوله إلا إذا حصل الجزائريون على حقوق أساسية تمثلت في إلغاء قانون الأندجينا(*) و إلغاء بعض بنوده و تخفيضات العقوبات الواردة فيه و رفع نسبة التمثيل في الانتخابات المحلية و المساواة بين المسلمين والأوروبيين.(1)

غير أن هذا الاحتجاج من قبل حركة الشباب الجزائري يعبر فعلا عن مستوى الغضب و........ لأبناء الشعب الجزائري على قرار التجنيد، حيث لجأ بعض السكان إلى الهجرة إلى الخارج لكي يتجنبوا التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي.

و لعل ما يجب الإشارة إليه هو أن ظهور حركة "الشباب الجزائري" قد تزامن مع "حركة الشبان التونسيين" التي كانت على صلة وثيقة بقيادة النهضة الإسلامية في المشرق العربي، و هو ما أضفى عليها صفة الحركة الإصلاحية التي تدعو إلى قيام نهضة عربية في الدول الإسلامية. ورغم تمكنها من الحصول على قبول واسع لدى الجزائريين لم تعمل حركة الشبان الجزائري على تحريك الشارع الجزائري، كما لم تكن

(*)- صدر قانون الأندجينا في جوان 1881 حدد بموجبه المستوطنون الأوروبيون معاقبة المسلمين من بينها دفع الضرائب وعدم الذهاب إلىالحج بدون رخصة مسبقة و منع حمل السلاح و إضهار الطاعة التامة للأروبيين.

(1)- المرجع السابق الذكر،ص204

قادرة على محاربة قوات الاحتلال بل كان دورها يتمثل في قيادة و تأطير حملة سياسية تهدف إلى الضغط على الإدارة الفرنسية حتى تسمح للجزائريين أن يحصلوا على مناصب سياسية وبالتالي يشاركون في تسيير البلاد(1) لقد تمكن قادة "حركة الشبان الجزائريين" من التفاهم و التحالف مع شخصية الأمير خالد الذي تبني برنامج ودافع عنه بطريقة دبلوماسية أثناء توجهه إلى باريس و إلقائه محاضرات تناولت الظروف السياسية والاجتماعية التي يعيشها المسلمون في الجزائر.(2)

و عندما طلبت الإدارة الفرنسية منه تحديد الحقوق التي ترغب حركة "الشبان الجزائريين" في استردادها لمصلحة المواطنين حددها الأمير خالد كالآتي:

1- استخدام اليد العاملة الجزائرية في فرنسا و تأمين الحماية لها.

2- رفع الضغط الذي يمارسه النظام عن المواطنين و القبائل جميعها ودونما استثناء.

3- إجراء تمثيل صحيح و نزيه للمواطنين الجزائريين في كل الهيئات الاستشارية و المجالس التشريعية.

إلا أن انضمام الأمير خالد إلى حركة "الشبان الجزائريين" أثار ضجة كبيرة في أوساط رجال الإدارة الفرنسية بالجزائر، فقد اعتبروه العدو الأول نظرا للشعارات السياسية التي كان يستعملها .

وكان الأمير خالد دور كبير في الحياة السياسية آنذاك، فعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها لم يستفد الجزائريون من خلال مشاركتهم في الحرب إلى جانب فرنسا إلا من بعض الإصلاحات البسيطة، هذا ما دفع بالأمير خالد إلى تقديم رسالة للرئيس الأمريكي"ويلسن" فحواها طلب استقلال الجزائر طبقا لمبادئه التي أعلنها وأهمها حق الشعوب في تقرير مصيرها.

لكن المسؤولين الأوروبيين حاكوا للأمير خالد المؤامرة تلو الأخرى وبذلوا مجهودات كبيرة لتضييق الخناق حوله إلى أن اضطر إلى الانسحاب من الميدان السياسي، وتم بعد ذلك نفيه إلى سوريا.

---

(1)- المرجع السابق الذكر،ص206

(2)بشام العنسلني، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري، النفائس**، بيروت 1984، ص104.

ظهـور نجـم شمـال إفريقيـا:

نتيجة للضغوط الممارسة على القوى الوطنية الناشئة، كان لزاما على الحركة الوطنية أن تعمل بإحدى الطريقتين، أما في الخفاء أو العمل في الخارج في فرنسا تحديدا.لقد وجد الجزائريون المهاجرون في باريس أعضاء نشيطين من بين العمال الجزائريين تحديدا.لقد وجدوا هناك منذ عقود سابقة، بالإضافة كل عدد من الجنود المترشحين، ومشجعين من الأحزاب اليسارية الفرنسية ومن اللاجئين السياسيين الأجانب. في خضم هذه الظروف، نظم الجزائريون تجمعات سياسية، و شكلوا المنظمات الاجتماعية و المدنية، عقدوا المؤتمرات الصحفية و وزعوا الصحف بالتعاون طبع مع الزعماء الآخرين لإفريقيا الشمالية ومع الأوروبيين المتعاطفين مع القضايا الوطنية.

وعندما تم نفي الأمير خالد سنة 1923، لقي ترحيبا واسعا من قبل أتباعه في فرنسا الذين ساهموا تحت قيادته في عقد "مؤتمر الشمال إفريقيين" في ديسمبر 1924 و الذي نتج عنه بروز نجم إفريقيا الشمالية.

لقد أسس نجم شمال إفريقيا في مارس 1926 في باريس على يد جماعة من أهالي إفريقيا الشمالية، وكان أكثرهم من الجزائر نصبوا الأمير خالد رئيسا شرفيا له. أصبح النجم بمرور الوقت منظمة جزائرية خالصة بعدما فقد أعضاء ه التونسيين و المغاربة. لم يسلم النجم بدوره من المؤامرات والمكائد حيث أنهم بكونه جماعة من الدعاة الثوريين يأخذون تعليماتهم من الحزب الشيوعي الفرنسي.(1)

في حين انقلب عليه الحزب الشيوعي الذي لم يهضم سلوك النجم في مكافحة الإمبريالية الفرنسية غب إفريقيا الشمالية تحت راية الوطنية عوض راية الشيوعية. و قد كرس النجم خياره الوطني للمطالبة بالاستقلال صراحة في مؤتمر بروكسل الذي نظمته " الجمعية المعادية للاضطهاد الاستعماري" سنة 1927 حضرته عدة وفود من آسيا، أوروبا وأمريكا. تم من خلاله عرض خمسة عشرة (15) مطلب نذكر أهمها :

-1- الاستقلال الكامل للجزائر.

-2- إنشاء جيش وطني.

---

(1) - أبو القاسم سعد ا ، المرجع السابق، ص378.

-3- جلاء الجيش الفرنسي.

-4- مصادرة الأملاك الزراعية الكبيرة للكولون و الشركات الإقطاعية.

-5- حرية الصحافة، والاجتماع، والتجمع، ومنح الحقوق السياسية والنقابية كتلك التي منحت للفرنسيين.

-6- الإلغاء الفوري لقانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية الأخرى.

-7- خلق المدارس باللغة العربية.

وبمناسبة احتفال الفرنسيين باحتلالهم للجزائر استغل نجم شمال إفريقيا هذه المناسبة وأصدر منشور عنوانه" النضال ضد الامبريالية الفرنسية " من خلاله هاجم النجم الاحتلال الفرنسي واعتبره جيشا متعطشا للدم وللنهب، نتج عنه أسر الجزائريين في قانون الأهالي.

لم تنتظر سلطات الاحتلال كثيرا، حيث قررت السلطات الفرنسية أن تحل النجم في 20 نوفمبر 1929، هذا القرار بالحل لم يعن بتاتا لزعماء النجم نهاية نشاطاتهم السياسية بل عكس ذلك أنشئوا سنة 1930 جريدة "الأمة" التي شكلت في حد ذاتها برنامجا قائما بذاته ثم أعادوا تكوين الحزب من جديد تحت اسم "نجم إفريقيا الشمالية المجيد" حكمت عليهم المحكمة سنة 1934 بالسجن ودفع غرامة مالية بحجة إعادة إحياء منظمة صدر قانون بحلها.

مما سبق تتضح الأهمية التي يكتسبها ميلاد نجم شمال إفريقيا الذي يعتبره أبو القاسم سعد ا " **أحد الأحداث العظيمة في التاريخ السياسي للجزائر.فقد ساهم بنطاقه واتجاهه الثوري، وأمده، في تدعيم وتوجيه الحركة الوطنية الجزائرية بشكل فعال. والنجم، الذي ولد من رماد كثير من المحاولات الوطنية في العقود السابقة، والذي كان يشجعه تأييد اليساريين الأوروبيين، وتطورات الشرق الأدنى، حاول أن يدخل عناصر جديدة في السياسة الجزائرية، ولكن مساهمة النجم خلال الفترة المدروسة لمتكن مدهشة كثيرا لأنه قد واجه عقبات مختلفة من السلطات الفرنسية و كان محاربا للشيوعيين لمواقفه الوطني الضيق، و كان يقوم بنشاط خارج الوطن. و قد ساعد على**

تثقيف الجماهير سياسيا، ولا سيما المهاجرون الجزائريون في فرنسا، بالإضافة إلى الطلبة.كما جعل القضية الجزائرية ومعروفة عالميا".[1]

جمعية العلماء المسلمين:

إلى جانب الإصلاحيين و أعضاء نجم إفريقيا ظهر فريق آخر تمثل في أعضاء جمعية العلماء المسلمين على رأسهم الشيخ عبد الحميد ابن باديس و البشير الإبراهيمي و الطيب العقبي و العربي التبسي و غيرهم استفادوا من التعلم في أشهر مراكز الإشعاع العلمي آنذاك وهي جامع الزيتونة و الأزهر و جامع القيروان طيلة فترة تواجدهم في الشرق الأدنى، تأثروا بحركة الجامعة الإسلامية التي كان يقودها الإمام جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده و رشيد رضا. ومباشرة بعد عودتهم قاموا بإنشاء المدارس الحرة لتعليم اللغة العربية و القرآن.[2]

وكذلك بعض الصحف التي تناولت مواضيع النهضة الثقافية إلى جانب مسائل متعلقة بالأمور السياسية آنذاك[*].

تم تأسيس جمعية العلماء المسلمين يوم 5 ماي 1931 تحت رئاسة ابن باديس بينما عين الشيخ البشير الإبراهيمي نائبا له، كاف بالإقامة بتلمسان لتنشيط حركة جمعية العلماء المسلمين في الغرب. في حين أخذ الشيخ مبارك الميلي على عاتقه مهمة أمين مال الجمعية إضافة إلى إسهامه في إنشاء مدرسة بالعربية في الأغواط والتدريس بها من 1927 إلى 1933.

تلخصت أهداف جمعية العلماء المسلمين فيما يلي:

1- إحياء الدين الإسلامي و تطهيره من الشوائب التي علقت به خلال القرون الأخيرة.

2- العمل من أجل بعث وتطوير الثقافة العربية الإسلامية

3- السعي لتوحيد أبناء الشعب الجزائري تحت راية العروبة و الإسلام

4- توعية الشباب الجزائري بالشخصية الجزائرية و تهيئته للنضال في المستقبل

---

[1] - المرجع السابق الذكر، ص383

[2] - Mahfoud KADDACHE et Djilali SAR,**l'Algérie dans l'histoire**, office des publications universitaire,Alger, 1989,p 29.

[*] - شكلت قضايا الإصلاح الديني والمساواة في الحقوق و المحافظة على الهوية الوطنية أهم القضايا السياسية والثقافية للعلماء.

5- إقامة جسور للتعاون بين الجزائر و بقية الدول العربية و الإسلامية[1]

لقد استطاعت جمعية العلماء رغم المضيقات و الاضطهاد من قبل الاستعمار، أن تقدم نموذجا للتفسير الديني الصحيح الخالي من الخرافات ومهدت الطريق بذلك للوطنيين الآخرين من أجل الملائمة بين الوطنية في مفهومها الحديث و بين الأفكار الدينية والاجتماعية التي غالبا ما اعتبرت عقبات في طريق نجاح الوطنية.و في هذا السياق يقول الهواري عدي عن جمعية العلماء المسلمين" يحتل العلماء الجزائريون مكانة خاصة في التيار الوطني الجزائري : لقد ساهموا في تكوينه بصورة حاسمة رغم الموقف المعتدل الذي أبدوه نحو مطلب الاستقلال ... إن المجهودات التي بدلها العلماء لإعادة بعث المجتمع الجزائري، بمحاربة الطرقية، و في تعليم اللغة العربية وإعادة إحياء التاريخ الوطني و أمجاده تتيح لهم أن يكتسبوا صفة مؤسسي العقيدة الوطنية التي اعتنقتها الحركة الوطنية.[2]

ما ميز أيضا جمعية العلماء أنها لم تكن ثورية كما كان نجم شمال إفريقيا فلم يكن أعضاؤها موالين للفرنسيين مثلما كان الليبراليون.[3]

غير أن النجاح الكبير لجمعية العلماء تمثل من دون شك في بناء المدارس الحرة و نشر أفكاره في جرائد "المنتقد" و "الشهاب" ثم "البصائر" في سنة 1936، تمكنت جمعية العلماء من تأسيس 136 مدرسة حرة لقيت بعدها ترحابا و نفوذا في مختلف ولايات القطر.

و إذا كان العلماء المسلمون ينادون بالاستقلال الهوية الوطنية فقد كان التيار الاندماجي على العكس من ذلك متعلقا بفرنسا تعلقا وثيقا حيث رفض خلال الثلاثينات الاعتراف بوجود أمة جزائرية، أهم من مثل هذا التيار ابن جلول و فرحات عباس.

بالنسبة لابن جلول فقد بدأ نجمه يسطع منذ فشل حركة الأمير خالد في الجزائر حيث ترأس كتلة النواب في ولاية قسنطينة تم شارك في عدة مناسبات جعلت منه الشخصية المرموقة بعض الوقت، قدمه المؤتمر الإسلامي ليكون رئيسا له و تمثيله على

---

[1]- عما بوحوش، المرجع السابق، ص246

[2]- أبو القاسم سعدا ، المرجع السابق، ص406.

[3] - Lahaouri ADDI,**l'impasse du populisme entreprise nationale du livre**, Alger,1990, p 13.

رأس وفد إلى باريس. و في أثناء انتخابات الوفود المالية سنة 1935 طالب ابن جلول بإلغاء قانون الأهالي والمساواة في الخدمة العسكرية. أما ما تعلق بفكرة الوطنية، فقد كان يرى أنه "من الخراف الحديث عن الشعب و عن الجامعة الإسلامية في الجزائر،.. لأنه إذا كانت لدينا وطنية أفليست هي فرنسية لحما و دما.[(1)]

وقد كان لفرحات عباس نفس المواقف تجاه الوطنية حيث نفى وجود أمة جزائرية وبالتالي طالب بدستور للجزائر وإنقاذ الشعب ماديا ومعنويا من التدهور الذي كان يعانيه، أسس سنة1938 حزبا سياسيا منفصلا عن تيار ابن جلول أطلق عليه اسم "الإتحاد الشعبي الجزائري" حاول من خلاله أ ن يوجه اتجاه النخبة إلى الشعب خاصة عندما رأى نفاذ كلمة العلماء وسط الطبقات الشعبية أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي.

ثم قام فرحات عباس بتحالف مع حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء والحزب الشيوعي سنة1944 في إطار كتلة أطلق عليها "أصدقاء البيان والحرية"وبقيت الأمور متدهورة بين الأحزاب السياسية ومنها حزب فرحات عباس إلى غاية قيام الثورة التحريرية،عندها قرر فرحات عباس الاتصال بقادة الثورة سنة 1955.

ولم يستطع الحزب الشيوعي من جهته أن يجد مكانة لائقة به رغم محاولاته الفاشلة سنة 1936 من التقرب من الأحزاب الوطنية، فقد وجد نفسه يدافع عن المصالح الفرنسية ومصالح الجزائر في آن واحد، مما نتج عنه الفشل في إرضاء أي طرف

كما يعاب على الحزب الشيوعي الجزائري انتهاجه سياسة مستمدة من الخارج أي من فرنسا بصورة خاصة ومن الإستراتيجية المسطرة من الشيوعية الدولية بصورة عامة. فمن ناحية تقييم نشاط الحزب الشيوعي يرى عمار بوحوش" بأنه (الحزب الشيوعي) لم يشكل في أي يوم من الأيام قوة معتبرة في الجزائر، ولم يؤثر في مجرى الأمور سواء قبيل ثورة التحرير في سنة1954 أو بعدها. وقد كان أمينه العام السيد العربي بوهالي متصارعا مع قادة حزب انتصار الحريات الديمقراطية الذي يرأسه مصالي الحاج، والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي يرأسه فرحات عباس ولم يحقق أي نتيجة، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن بشير حاج على الذي صار يعمل في

---

(1) - أبو القاسم سعدا ، المرجع السابق، ص72.

الخفاء بعد قيام ثورة أول نوفمبر 1954.ولعل الشخص الوحيد الذي لعب دورا في جر الحزب الشيوعي الجزائري إلى الوقوف بجانب جبهة وجيش التحرير الوطني ضد فرنسا هو السيد صادق هجرس الذي انضم إلى الحزب سنة 1950...".[1]

لقد شهدت الجزائر بداية من ظهور حركة "الشبان الجزائري" حركية سياسية بدأت بمجرد المطالبة بأبسط الحقوق وإلغاء بعض القوانين الجائرة في إطار إصلاحات سياسية واجتماعية كإلغاء قانون الأنديجيا والتجنيد المطالبة بالمشاركة في المجالس النيابية إلى أن وصلت المطالب مع بروز جمعية العلماء المسلمين مستوى أعلى تمثل في الحفاظ على الهوية الوطنية بأبعادها الثلاث : الإسلام، الجزائر، واللغة العربية.

إلى جانب جمعية العلماء المسلمين سطع "نجم شمال إفريقيا" وأدى دورا بالغ الأهمية إلى أن تم حله من قبل الاحتلال الفرنسي، غير أن مصالي الحاج أنشأ حزب جديد تحت اسم "حزب الشعب الجزائري" وذلك في 11 مارس1937، ركز مصالي الحاج على ثلاثة جوانب أساسية في برنامج حزبه وهي التجارة والفلاحة والإسلام بهدف منافسة جمعية العلماء المسلمين في كسب دعم التجار البورجوازيين وفسح المجال لمشاركة فئة شعبية عريضة في نشاطات الحزب، غير أن السلطات الفرنسية أصدرت مرسوما يقضي بحل الحزب(حزب ....في 26 سبتمبر1939 ثم اعتقلت 28 شخصية مرموقة من الحزب من بينها مصالي الحاج.

وبعد إطلاق صراح مصالي الحاج مباشرة عمل على إنشاء حزب جديد والمشاركة في الانتخابات المقررة يوم 16 نوفمبر1946رغم الخلاف الذي نشب بينه وبين جماعة الأمين دباغين، وحسين لحول، وعمر أوصديق والطيب بولحروف الذين كانوا يطالبون بإنشاء تنظيم سري للعمل العسكري.

إنه من خلال التطورات التي حدثت بين 1930 و1945 والتي شهدت نضج في العمل الحزبي بالنسبة للجزائريين نتيجة العراقيل والمؤتمرات من قبل المعمرين و التي وصلت حد حل الأحزاب الجزائرية وسجن قادتها وتزوير الانتخابات إلى غاية المجزرة التي وقعت في 8 ماي 1945، كل هذه التطورات كنا لها صدى على كافة التيارات

---

[1] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص286.

الوطنية آنذاك. وقد كان الحل العسكري محل اختلاف لدي الحركة الاستقلالية الممثلة في حزب "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" والذي تنج عنه التسليم بمواصلة العمل السياسي موازاة مع إنشاء جناح عسكري اصطلح على تسميته بالمنظمة الخاصة.

وقد تزامن مع تطورات الأحداث السياسية ظهور أزمة داخلية داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عبرت عن اختلاف في الرؤية السياسية بين مصالي الحاج وبعض القيادات التي كانت متحمسة لحمل السلاح كونه يشكل الوسيلة الوحيدة للحصول على الاستقلال إلى جانب ذلك كان لقضية لمين دباغين و الأزمة البربرية[1] أثرها على الانسجام داخل الحركة إلى أن انعقد المؤتمر الثاني في أفريل 1953، حيث شهد بروز تيارين متخالفين، مثل التيار الأول مصالي و بعض الوجوه في الحزب كمولاي مرباح، مزرنة و ممشاوي و التيار الثاني ممثلا في أعضاء اللجنة المركزية و منهم بن يوسف بن خدة، حسين لحول وسيد علي عبد الحميد. فبعد انتخاب بن خدة أمينا عاما للحزب، قام باختيار حسين لحول، عبد الرحمن كيوات و فروخي كأعضاء مساعدين له و هو ما يعني انقلابا على مصالي الحاج. لقد أخذت الأزمة بين الطرفين أبعادا خطيرة بعد انتقال صداها إلى الشارع، مما دفع ببعض المناضلين إلى محاولة التوفيق بين الطرفين من أجل وحدة الصف.

لكن كل تلك المحاولات باءت بالفشل مما دفع المجموعة المتكونة من أعضاء المنظمة الخاصة بالقيام بمبادرة تمخض عنها اجتماع " 22 " تقرر على إثره الاتفاق على بداية العمل المسلح إضافة إلى ذلك تم انتخاب مسؤول وطني (محمد بوضياف) مكلف بتطبيق قرارات الاجتماع وخمسة أعضاء (بن بولعيد، ديدوش مراد، بن مهيدي العربي، رابح بيطاط وكريم بلقاسم) كما تشكل الوفد الخارجي من (بنبلة أحمد، محمد خيضر وآيت أحمد).

لقد حاول أعضاء مجموعة 22، أن يضموا كل أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى نهجهم المسلح. كما تم عقد سلسلة من الاجتماعات ابتداءا من شهر

---

[1] - Mahfoud BENOUNE,**le hasawt et l'histoire : entretien avecBELAIDE Abdelslam**, tome I, Alger, ENAG edition, 1990,p35.

سبتمبر 1954 قاما بمناقشة الترتيبات الأساسية للإعلان عن الثورة وفي النهاية تم الاتفاق على ما يلي:

1. تسمية المنظمة السياسي بـ : جبهة التحرير الوطني الجزائري

2. تسمية المنظمة العسكرية بـ : جيش التحرير الوطني الجزائري

3. اللامركزية في العمل نظرا لاتساع الجزائر وصعوبة قيام جهاز مركزي بتسيير الثورة.

4. ترك حرية العمل في البداية لكل منطقة حتى يحين موعد عقد مؤتمر وطني في المستقبل.

5. إعطاء الأولوية للداخل، لأن الوفد الخارجي يقتصر دوره على شراء السلاح والقيام بالدعاية.

6. توزيع المسؤوليات في داخل الجزائر على أساس المناطق.

لقد أرسى بيان أول نوفمبر قواعد الدولة الحديثة حيث حدد أهداف الثورة ووسائل تحقيقها وهي الاستقلال الكامل عن فرنسا، كما لعبت جبهة التحرير الوطني دورا كبيرا في توحيد القوى السياسية الوطنية فقد"غيرت الحقل السياسي، إذ أجبرت كل الأحزاب على تحديد موقفها بالنظر إليها.[(1)]

بالفعل فقد استطاعت أن تجمع كافة القوى السياسية تحت قيادة موحدة رغم التردد و المعارضة التي لقيتها من جهات عدة. ويرى محمد بجاوي في هذا الصدد أن.[(2)] الجبهة عند تأسيسها كانت أقرب للحزب أكثر من كونها بناء جبهوي، ويعبر عن ذلك بيان أول نوفمبر الذي يقر بوجود مجموعة متجانسة جمعت بينهم وحدة الموقف السياسي لإخراج الحركة الوطنية من المأزق" .... في حين شكلت سنة 1956 بداية لظهور الجبهة بدخول شرائح مختلفة لتشكل ائتلاف ضمني لتحقيق الاستقلال، و يذهب بجاوي إلى أبعد منذ ذلك بوصف الجبهة بالحزب " الأمة" معتمدا في ذلك على أسلوب الانخراط فيها الشيء الذي يجعل كل الشعب جبهوي طالما استمرت الحرب".

[(1)] - Mohamed HARBI, **le FLN :mirage ou réalité NAQD-END**,Alger ;1993, p131.

[(2)] الأمين شريط، **التعددية الحزبية في الحركة الوطنية الجزائرية(1919-1962)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1989،ص7-8.

لقد كان رجال الثورة بحاجة إلى إعادة تنظيم صفوفهم وتنسيق العمل فيما بينهم وهومادفعهم إلى عقد مؤتمر الصومام في 20أوت 1956 والذي نتج عنه إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية كسلطة تشريعية و"لجنة التنسيق والتنفيذ" كسلطة تنفيذية،كما تم الاتفاق على أولوية الدخل على الخارج وكذا أولوية السياسي على العسكري بالإضافة إلى ذلك أصبح جيش التحرير يتمتع بهياكل جديدة من مثل استحداث محاكم عسكرية ورتب ونياشين.(1)

وعن هذه القرارات التي تمخضت اثر عقد مؤتمر الصومام يرى عبان رمضان والعربي بن مهيدي "أنه هناك قانون في التاريخ، قديم قدم العالم مفاده انه لايمكن قيادة ثورة بصورة مقبولة وفعالة إذا لم نعش داخل هذه الثورة، فالذين هم على اتصال يومي بالعدو من جهة، وبالشعب والمقاتلين من جهة أخرى، لهم دراية أكثر للحكم على الوضع والتصرف بعد ذلك.(2)

غير أنه بالرغم من أن مؤتمر الصومام منح مؤسسات وتنظيم للثورة فقد نتج عنه خلافات بين قادة الثورة فيما يتعلق بأولوية السياسي عن العسكري والداخل عن الخارج فقد وصلت الأمور حد التصفية الجسدية.(3)

كما أن السلطة الفعلية للثورة انتقلت إلى العسكريين وخاصة الثلاثي الشهير (كريم بلقاسم)، (بن طوبال) و(بوصوف) والذين سيشكلون بعد جانفي 1960، اللجنة الوزارية لشؤون الحزب.(4)

ومع تحول لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 شهدت الجزائر خلافات حادة بين أعضاء هذه الحكومة والقيادة العسكرية لكنها بقيت خافية عن أسماع الجماهير وفي خلال ذلك كانت المفاوضات جارية مع السلطات الفرنسية حول مسألة الاستقلال إلى أن قررت الحكومة المؤقتة قرارها بعزل قيادة الأركان في 30 جوان 1962، ثم تلى ذلك دخولها العاصمة سعيا منها لتولي السلطة

(1) - Abdelkader YEFSAH, **la question du pouvoir en Algérie**,ENAP édition :1990,p46
(2) - IBID,p47
(3) - Mohamed TEGUIA,**l'Algérie en guerre,opu**,Alger,1988,p134.
(4) - سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح أورس اليفين**، ترجمة محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر،2003،ص474.

وقد لاقت معارضة من قبل قيادة الأركان وأعضاء المجلس الموالين لهم. وفي 22 جويلية 1962 أعلن المكتب السياسي قدرته على قيادة البلاد وإعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني، وجيش التحرير ومن ثم بناء الدولة الجزائرية إلا أن ذلك دفع إلى دخول مجموعة أخرى في الصراع على السلطة وهي مجموعة تيزي وزو بقيادة "كريم بلقاسم" "آيت أحمد" و"محمد بوضياف" الذين رفضوا الانضمام إلى المكتب السياسي، وبعد مواجهة عنيفة بين المجموعتين جرت مفاوضات انتهت باتفاق لتشكيل المكتب السياسي ثم اعترف "بن خدة بن يوسف" بسلطة هذا الجهاز. إلا أن انسحاب الحكومة المؤقتة لم ينه ذلك الصراع كلية خاصة بعد دخول المكتب السياسي العاصمة وإقراره إعادة تنظيم الجيش، بفصل السلطة السياسية عن السلطة العسكرية بعث ذلك الصراع مع الولايتين الثالثة والرابعة عرف بأزمة صائفة 1962 انتهت بعد خروج الجماهير الشعبية ثم تم الاتفاق في 5 سبتمبر 1962 مع الولايتين لوقف القتال ونزع السلاح وتنظيم انتخابات المجلس التأسيسي في 20 سبتمبر 1962 .

2-1 . وضع العمل الحزبي في ظل الأحادية الحزبية إلى غاية سنة 1989:

بعدما استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تجمع كل الاتجاهات السياسية من أجل هدف مشترك وهو تحقيق الاستقلال ونيل الحرية من مستعمر حاول طمس هوية الشعب الجزائري واستعباده، ولم يكن يعني هذا المنحى الاتفاق على الانتظام في حزب واحد بعد الاستقلال يلغي غيره من الأحزاب. لقد ورد في بيان أول نوفمبر بأن "الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحد حول قضية الاستقلال والعمل" وأن الهدف من الاستقلال هو "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار الشريعة الإسلامية" إضافة إلى ذلك أكد البيان على: "احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني"، وليس هناك ثمة شك أن المقصود من مفهوم الديمقراطية وكذا احترام

الحريات الأساسية بعين وجود تعددية حزبية تسمح لكافة القوى السياسية بالتعبير عن نفسها وآرائها.

لكن الآراء تباينت حول شكل النظام الذي سيتم اعتماده لاحقا في اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مؤتمر طرابلس، فقد "اقترح البعض نظاما برلمانيا يعتمد التعددية الحزبية، ورأى غيرهم أن النظام الأمثل هو النظام الاشتراكي"[1]

ولعل الحجج التي رفعها دعاة انتهاج النظام الاشتراكي وتبني فكرة الأحادية الحزبية تكمن في الظروف التي سادت غداة استقلال الجزائر حيث احتدم الصراع على السلطة ووصل الأمر إلى الاقتتال بين الإخوة، إلى أن أفرز الصراع تغلب أحد الأجنحة المتصارعة على السلطة مما نتج عنه واقع جديد ساده الغموض وظل مشحونا بفكرة الإقصاء والتخلص من المنافسين السياسيين، لقد تم تمرير الفكرة القائلة بأن التعددية الحزبية تعني التقسيم والصدام والتفرقة بين الجزائريين لذلك تم ترسيم الأحادية بموجب دستور 1963 والذي يعد امتدادا للخط الذي رسم في مؤتمر طرابلس فقد نصت المادة (23) من هذا الدستور على أن "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد في الجزائر".[2]

لقد عمل أحمد بن بلة على توطيد سلطة الحزب (جبهة التحرير الوطني) ودعا إلى انضمام كافة المجاهدين عشية انعقاد مؤتمر الحزب سنة 1964 والذي أفرز قوانين تتكز على التنظيم الإداري الجهوي وكذا مركزية قوية تعتمد على مبدأ الانتخاب الديمقراطي، لكن الصراعات والمؤامرات التي كانت تسود تلك الفترة منعت من تجسيد تلك القوانين إلى جانب ذلك حاول بن بلة شخصية السلطة وتبني إيديولوجية شعبوية حيث قال في أول مقابلة كرئيس للدولة: "تريدون أن أقول لكم شيئا، في الحقيقة أنا الفرصة الوحيدة في الجزائر". [1]

ولم تكن تلك الأجواء تسمح بتوحيد وجمع الآراء حول خط سياسي جامع مما نتج عنه استقالة محمد بوضياف من المكتب السياسي بسبب إبعاده عن إعداد القوائم الانتخابية

[1]- سعيد بو الشعير، **النظام السياسي في الجزائر**، دار الهدى، الجزائر، ص 28.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الدستور 1963، ص 30.

[1] - Abdelkader Yefsah,opc,p98.

للجمعية التأسيسية وكذا تعيين مسؤولين سياسيين في مناصب هامة، ثم استقال من الجمعية التأسيسية في 15 نوفمبر 1961 ومن ثم أنشأ حزبه السياسي حزب الثورة الاشتراكية لأن جبهة التحرير الوطني حسبه عاجزة على تلبية مطامح وآمال الطبقات الشعبية، ثم سار على خطاة آيت أحمد فقدم استقالته من الجمعية التأسيسية في 24 نوفمبر 1962 بعد عجزه عن تشكيل معارضة داخلها، حيث صرح بأنه لا يمكن التسليم بالحزب الواحد سواءا كان في خدمة رجل في السلطة أو مجموعة من الرجال لأنه من غير الممكن السماح لرجل أن يحدد الخط الإيديولوجي أو السياسي لبلاد بأكمله وعليه فقد أسس جبهة القوى الاشتراكية في سبتمبر 1963.

أ) الوضع السياسي بعد الحركة 19 جوان 1965:

عندما قام بومدين بالحركة الانقلابية أو التصحيحية ضد نظام بن بلة وضع الحزب جانبا وبالتالي عمل على تهميشه وإبعاده وهذا ما أعطى الانطباع أن الحركة الانقلابية كانت ضد الحزب أكثر منها ضد الأمين العام للحزب أحمد بن بلة[2] ثم تلى ذلك إلغاء الهيئات المركزية للحزب واستخلافها بهيئة جديدة في هم السلطة هي مجلس الثورة الذي مثل بحق الجهاز التنفيذي والتشريعي، ولم يكتف الرئيس بومدين بجعل السلطات جميعها بيد مجلس الثورة بحجة محاربة شخصية السلطة بل سعى إلى إقصاء الخصوم بصورة تدريجية حيث وضع على رأس الحزب أشخاص موالين ساهموا في تهميشه وجعله رمز فقط ومن هؤلاء الأشخاص شريف بلقاسم.(2)

وبالموازاة مع ذلك ظهرت هنالك محاولات لإعادة تنظيم الحزب من خلال تعليمات 24 جانفي 1968(1) لكنها لم تنجح بسبب هيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة من جهة وكذلك بسبب عمل الرئيس بومدين الذي استغنى عن الحزب واستثمر في المشاريع الكبرى كالثورة الزراعية والتوجه نحو تبني القضايا السياسية في العالم كمقاومة الإمبريالية والانخراط في حركة عدم الانحياز وهو ما أكسبه شعبية كبيرة في ظل غياب

---

(2)- عامر رخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، 1962-1980 /** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1993، ص 179.

(2)- نف المرجع السابق، ص 189.

شرعية قانونية ودشتورية، لكن مع نهاية الستينات أراد الرئيس بومدين أن يرجع إلى الشرعية الدستورية من خلال القيام أولا بمجموعة من الإصلاحات بداية من البلدية والولاية مرورا بالميثاق والدستور إلى أن تم انتخاب المجلس الشعبي الوطني سنة 1977 ثم انتخاب رئيس الجمهورية بعد ذلك، غير أن هذه الإصلاحات وكذلك إعداد الميثاق تم إعداده من قبل لجنة إدارية نصها الرئيس بومدين، ضمت كل من "مصطفى لشرف" و"رضا مالك" (بناء المجتمع الاشتاكي)، "محمد الصديق بن يحيى" (الدولة والحزب والدفاع)، "بلعيد عبد السلام" (التنمية)،[2] وبذلك همش الحزب مرة أخرى من الحياة السياسية بالرغم من إقرار الميثاق والدستور بأولوية الحزب وصفته الطلائعية.

ب) إعادة بعث الحزب من جديد:

بوفاة الرئيس بومدين ظهرت الأهمية الكبيرة للحزب باعتباره هيئة عليا دستوريا لحل أزمة شعور منصب رئيس الجمهورية، فخلال انعقاد المؤتمر الرابع من 27 إلى 31 جانفي 1979 تم مناقشة كيفية نقل السلطة من مجلس الثورة إلى الحزب طبقا لما جاء في المادة 97 من الدستور والمتعلقة بالوظيفة السياسية التي هي من اختصاص الحزب، كما وضع حزب جبهة التحرير الوطني برنامجا سياسيا طموحا يهدف إلى تطبيق الاشتراكية في إطار المبادئ الوطنية والإسلامية والمحافظة على الاستقلال الوطني إضافة لذلك رشح العقيد "الشاذلي بن جديد" لرئاسة الجمهورية ثم انتخب في 07 فيفري 1979 بمنصب الرئاسة كمرشح وحيد لرئاسة الجمهورية.

أصبح حزب جبهة التحرير الوطني في ظل حكم الرئيس الشاذلي بن جديد يحتل مكانة مهمة في الساحة السياسية الجزائري خاصة عشية انعقاد مؤتمره الرابع الذي منحه قانون أساسي وهياكل تنظيمية وهيئات مركزية لم تكن موجودة لديه.[1]

ومع بداية العهدة الرئاسية للرئيس الشاذلي بن جديد عمد إلى القضاء على هيمنة مجموعة بومدين في الحزب وفي باقي امؤسسات الدولة وقد اتضح ذلك جليا في تركيبة الحكومة التي عينها في مارس 1979 حيث لم يوجد فيها إلا أربع وزراء من الحكومة السابقة إلى جانب ذلك تم تغيير الأمين العام للحزب فخلق "محمد شريف مساعديه"، "محمد

[1]- سعيد بو الشعير، المرجع السابق، ص 82.

[1]- عامر رخيلة، المرجع السابق، ص 223

الصالح يحياوي" وهذا ما يعني رغبة الرئيس الشاذلي بن جديد إعطاء دفع ودور للحزب، فأصبح جهاز متعدد الوظائف، يؤطر الجماهير ويراقب كل من يسعى إلى القيام بإضرابات أو إنشاء تنظيمات أيا كانت خلفياتها. وقد تميزت سياسة الرئيس الشاذلي بن جديد في بداية الثمانينات بالتفتح على أصعدة مختلفة حيث أبدى نوعا من الليونة مع المعارضة التي كانت تعمل في الخفاء في عهد الرئيس بومدين ومن ضمنها جبهة القوى الاشتراكية التي ظهرت في بداية الستينات وعادت إلى الواجهة مع بداية الثمانينات عقب أحداث الربيع الأمازيغي مستثمرة هذا الظرف لتقديم مطالب مغلقة بالتعددية الحزبية كنتيجة للتعددية الثقافية، إلى جانب جبهة القوى الاشتراكية وفرت الظروف الدولية ونقصد بها انتصار الثورة الإيرانية في بعث الحركة الإسلامية حيث نظمت مسيرة في نوفمبر 1982 بالعاصمة، اعتبرت أول مظاهرة تقوم بها حركة خارج إطار الدولة، وإذا كانت حركة الجزأرة قد تبنت سياسة سليمة فإن أقطاب من الحركة الإسلامية تبنت العمل المسلح لضرب النظام وفرض نفسها سياسيا.(2)

لقد شكلت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 المنعرج الذي أضعف النظام السياسي نتيجة لتبني سياسة بناء المشاريع الكبرى دون أن تحقق أرباح تغطي على الأقل النفقات التي صرفت فيها بالإضافة إلى الاختلاسات وتهريب الأموال إلى الخارج، هذا الوضع استغل من قبل المعارضة للمطالبة بإجراء إصلاحات جذرية على المنسوبين والاقتصادي والسياسي وهو ما ظهر من خلال تصريح الرئيس الشاذلي بن جديد لجريدة الشرق الأوسط في أكتوبر 1989 حيث يقول عن الإصلاحات: "قررنا استقلالية المؤسسات كقاعدة لبداية إصلاحات اقتصادية عميقة، ترافقها إصلاحات سياسية، أو ما يمكن أن نسميه الممارسة الفعلية للديمقراطية، أي تمكين الشعب من مراقبة سير الحياة السياسية بواسطة ممثليه المنتخبين من أحزاب سياسية أو جمعيات".

هذا التصريح يعبر بالفعل عن تغيير في التوجه السياسي والاقتصادي للقيادة السياسية التي أدركت درجة الاحتقان السياسي والغليان الاجتماعي الذي انطلقت شرارته

(2) - Amine TOUATI, **Algérie, les islamistes à l’assant du pouvoir**, Paris :éditions l’Harmattan 1995, P 6

بعد خطاب 19 سبتمبر 1988 للرئيس الشاذلي بن جديد والذي كان بمثابة شرارة أحداث أكتوبر 1988.[1]

3-1 . إقـرار الانفتـاح السيـاسي و نهاية هيمنة الحزب الـواحد ابتدءا من 1989 :

مع بدايـة الثمانينات شهـدت الجزائر تحولات عديدة على مستويات مختلفة بدءا بإعادة بعث الحزب الواحد من جديد، بعدما تم تهميشه من قبل الرئيس الراحل هواري بومدين وإعطائه دور و مهام أساسية في النظام السياسي الجزائري، كما شهدت الجزائر بداية للانفتاح السياسي والاقتصادي بدأت تظهر معالمه شيئا فشيئا في مختلف المجالات (السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية) كانت تمثل ردة فعل للأزمة و الاحتقان الاجتماعي و السياسي، إلى أن اندلعت أحداث أكتوبر 1988 التي مثلت محطة في غاية الأهمية في تاريخ الجزائر، فقد بدأت الأحداث يوم 04 أكتوبر مساءا، بمظاهرات الشباب (المنفصلون عن الدراسة، البطالون، العزاب، وعموما المنتمون إلى الطبقات الشعبية[2]. في الأحياء الشعبية تميزت باندلاع أعمال شغب مست كل ما يرمز للندرة و الفساد، و كل ما يرمز للدولة و الحزب. و قد اضطر الجيش إلى التدخل لأول مرة منذ سنة 1965 بقرار من رئيس الجمهورية إلى جانب إعلان حالة الحصار وفرض حظر التجوال، بعدها ألقى الرئيس الشاذلي بن جديد يوم 10 أكتوبر خطابا للشعب تأسف فيه عما حدث وما نتج من خسائر، ووعد بإجراء إصلاحات سياسية كبيرة تعرض على الشعب للاستفتاء حولها.

لقد اختلفت الآراء حول أسباب اندلاع هذه الحوادث فمنهم من اعتبرها رد فعل عفوي بالنظر للظروف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية الصعبة. فقد صرح الرئيس الأسبق أحمد بن بلة بأن "سبب هذه الأحداث هو وجود أزمة اجتماعية

و اقتصادية كظاهرة ندرة المواد الأساسية، أزمة السكن، تدهور المنظومة الصحية، ضعف التعليم ظاهرة التهميش خاصة لدى الشباب.[1]

---

[1] - Abed Charef, opcit, P 62

[2]- علي الكنز، **حول الأزمة: 05 دراسات حول الجزائر و العالم العربي**، دار لوشان للنشر، الجزائر، 1990، ص 8.

[1]- عبد العالي رزاقي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**: **خلفيات و حقائق**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1990، ص 27.

كما ذهب فريق آخر إلى اعتبار الأحداث من صنع النظام نفسه و بصورة أدق من صنع التيار الإصلاحي بقيادة الرئيس بن جديد "بعد أن اشتدت معارضة الجناح المحافظ حيث اعتبر محمد الشريف مساعدية (من الجناح المحافظ) أن الأحداث مؤامرة نفذت بأجهزة تابعة للنظام و بتواطؤ مع الخارج.[2]

رغـم التأويـلات والتفسيرات العديدة التي قيلت حول هذه الأحداث يبقى أن ثمة أوضاع و ظروف مهدت لهذه الأحداث و بالتالي دفعت إلى القيام بإصلاحات سياسية جذرية بداية من الإستفتاء حول تعديل الدستور في نوفمبر 198، وصولا إلى إلى إقرار دستور 1989.

وقد أبدى الشعب الجزائري تجاوبا كبيرا مع هذا الدستور حيث صوت بأغلبية كبيرة و ذلك أملا في أن يحقق له استرجاع حقوقه المصادرة و يبعده ما أمكن عن ويلات الأحادية بكل ما تحمله من معاني. إلا أن التصويت على الدستور بالإيجاب لا يصنع وحده الديمقراطية "فليس للدستور في حد ذاته قوة أو طابع ملزم، وقد شهد القرن العشرون أمثلة على دساتير كثيرة كتبت على عجل و اعتمدت على عجل ونسيها الناس على عجل.[3]

كما شهد أيضا قيام الديمقراطية في بريطانيا دون أن تعتمد على دستور مكتوب، فالدستور الوحيد في هذا البلد عبارة عن جملة لم يتم تغييرها أبدا وهي"إن البرلمان هو صاحب السيادة".

إنه إذا ما أريد لدستور ما أن يكون ذا جدوى و فعالية يجب أن يكون متأصلا في المجتمع يغذيه العرف السياسي وعامل الزمن، و الأهم من ذلك كله يجب أن يشعر الناس بأنه لهم، وبأنهم أصحابه، وبأنه ليس غريبا عنهم[1].

فعلى محرري الدستور أن يحاولوا تجميع كافة الشروط الضرورية لنجاحه و منها:

1- التمهيد التدريجي لتكريس جوهر الدستور عبر التعديل المرحلي المتوازن للهياكل الموروثة عن عهد الأحادية و بناء القناعات اللازمة لممارسة الديمقراطية

---

[2]- سعد بوعقبة، **حقيقة حوادث أكتوبر،(مجلة الوحد)ة**، العدد 458، الصادر بتاريخ (1990/11/16)، ص 4-5.

[3]- ليسلي ليبسون: **الحضارة الديمقراطية**، تقر عن عيسى حرااد

[1]- نفس المرجع، ص، 26.

2- توفير جو حقيقي ينتج حرية التعبير و الصحافة و الاجتماع

3- صون الأفراد من الاعتقال أو السجن ومن قوانين التجريد من سائر الحقوق المدنية

4- توفير أجهزة حكومية وإقامة نهج يتفق عليه مسبقا يمكن معه للرجال و الهيئات أن يتنافسوا سلميا في سبيل الساطة

وقد كان ممكنا، في ظل هذا المنظور لدستور 1989 أن يكون قاعدة لتأسيس تعددية ايجابية مع إرساء قواعد حكم لا يتستر وراء تعددية شكلية

غير "أنه فشل في تثبيت أساس الديمقراطية إزاء استمرار أوضاع أحادية و مراكز نفوذ موروثة لا تتورع عن تعطيله وحتى تغييره، فالأحزاب التي تولد بموجب دستور تعددي قد تظل محدودة الأثر إذا ما اصطدمت بواقع لا يتجاوب معها أو ظلت حبيسة دستور تملك أكثر من جهة خرقه أو وقف العمل به خلف الستار".[2]

1-4. تركيبـة الأحـزاب السياسيـة و اتجاهـاتهـا:

مباشرة بعد إعلان إمكانية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي و بالتالي فتح المجال للعمل الحزبي التعددي بموجب دستور 1989 ثم قانون الجمعيات السياسية المؤرخ في جويلية 1989، أصبح بإمكان كل مواطن تتوفر فيه مجموعة من المواصفات و الشروط رفقة أربعة عشر (14) عضوا إنشاء حزب سياسي و بالفعل فقد تم إنشاء أكثر من 60 حزبا سياسيا كما تم إعتمادها رسميا وقانونيا نذكر أهمها على النحو التالي و بصورة عفوية أي دون ترتيبها على حسب الأهمية:

- ✓ حزب جبهة التحرير الوطني.
- ✓ حركة مجتمع السلم (حركة المجتمع الإسلامي سابقا).
- ✓ التجمع الوطني الديمقرطي.
- ✓ التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية.

---

[2]- نفس المرجع، ص، 27

- ✓ جبهة القوى الإشتراكية.
- ✓ حزب العمال.
- ✓ حركة النهضة.
- ✓ حزب التجديد الجزائري.
- ✓ حركة الإصلاح.
- ✓ التجمع الوطني الجمهوري.
- ✓ الإتحاد من أجل الديمقراطية و الحريات.
- ✓ التجمع الوطني الدستوري.
- ✓ حركة الوفاق الوطني.
- ✓ الحزب الإجتماعي الوطني.
- ✓ التحالف الوطني الجمهوري
- ✓ .الحركة من أجل الطبيعة و النمو.
- ✓ الحزب الجمهوري التقدمي.
- ✓ الحزب الوطني من أجل التضامن و التنمية.
- ✓ الحركة الوطنية للشبيبة الجزائرية.
- ✓ الجبهة الوطنية الجزائرية.
- ✓ حزب عهد 54.

إنه من خلال عرض هذه المجموعة من الأحزاب تتبين صعوبة تصنيفها و ماهو المعيار الذي يتم على أساسه تصنيفها ؟ هل سنعتمد على نتائج الإنتخابات ؟ مع العلم أن الخريطة الإنتخابية في الجزائر غير مستقرة فحزب جبهة التحرير الوطني تحصل في الإنتخابات التشريعية التي جرت في ديسمبر 1991 على 15 مقعد و بالتالي احتل المرتبة

الثانية بعد حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ[1] الذي حصل على 188 مقعد، نجده يقفز إلى إحتلال المرتبة الأولى بمجتمع 199 مقعد من ضمن 388 و هو عدد في الإنتخابات التشريعية لسنة 1997. نفس الشيء بالنسبة للتجمع الوطني الديمقراطي الذي احتل المرتبة الأولى في الإنتخابات التشريعية لسنة 1997 ثلاثة أشهر فقط بعد إنشائه، نجده يحتل المرتبة الثانية سنة 2002 بـ 48 مقعد فقط.

وعلى هذا الأساس لايمكن الإعتماد بصفة مطلقة على حجم الوعاء الإنتخابي وحده كمقياس لتصنيف الأحزاب السياسية. مع العلم أيضا أن غالبية الأحزاب حديثة عهد بالعمل الحزبي وبالتالي لا تملك تقاليد حزبية مثلما هو الحال في الدول المتطورة. ففي فرنسا مثلا هناك تصنيف تقليدي للخارطة السياسية بوجود أحزاب يمين و أحزاب أخرى تمثل اليسار إلى جانب أحزاب الوسط سواء اليمين الوسط أو اليسار الوسط.

أما في الجزائر فإن المشهد مختلف تماما حيث بإستثناء الأحزاب اليسارية التي تتبنى الأحزاب الأخرى لا تعبر بالفعل على هذا النوع من التصنيف. (أي تصنيف يسار يمين).

ونتيجة لما تقدم تم الإعتماد في تصنيف الأحزاب على الأسس التالية:

1- الأحزاب الوطنية.

2- الأحزاب الإسلامية.

3- الأحزاب الديمقر اطية.

4- الأحزاب اليسارية.

أولا: الأحـزاب الوطنيـة:

يشمل هذا الوصف الأحزاب التي تعتبر نفسها وريثة قيم الحركة الوطنية وقيم ثورة نوفمبر. هذه الأحزاب تلتقي فكريا وسياسيا مع الأحزاب الإسلامية نظرا للقيم

---

(1)- عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، دار قرية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 48.

المشتركة التي تجمعها وعندما توصف بالأحزاب الوطنية فذلك لا يعني بالضرورة نزع صفة الوطنية عن الأحزاب الأخرى بل كل ما في الأمر أنها تحمل خصائص و مميزات أهمها:

- الإرتكاز على مرجعية قيم الثورة التحريرية ومبادئ أول نوفمبر 1954.
- العمل على بناء علاقة تتسم بالإستقلالية إزاء فرنسا.
- إستقطابها لفئة المجاهدين.
- ارتباط الكثير من أعضائها بالحزب الواحد سابقا.

ويمثل الأحزاب الوطنية أساسا حزبا جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي اللذين يعتبرهما الهواري عدي ممثلين للإدارة الحكومية "الإدارة الحكومية يمثلها تنظيمان يخضعان لها رغم خلافات الزمر والأشخاص التي تؤثر فيهما بصورة منتظمة وهما حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

تتمثل مهمتهما في الدفاع عن سياسية الحكومة و تحضر قوائم الترشح لمختلف الإنتخابات مقابل ذلك يستفيد أعضائها من تعيينات في مناصب سياسية أو إدارية.

ويتعرض حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي لأزمات على مستوى القمة وهي تعبير عن طموح أشخاص يشكلون مجموعة من العصب. كما تثير الإمتيازات الرمزية والمادية الممنوحة من قبل النظام إلى المنتخبين الشهية والطموح وهو ما يستدعي تشكيل علاقات زبائنية وآليات لتوزيع موارد الدولة بغية تأمين الدعم المحلي وبالتالي تجنيد الأعيان من أجل التأثير على نتائج الإنتخابات".

أ) حـزب جبهـة التحريـر الوطنـي:

أسس هذا الحزب سنة 1954 من أجل الحصول على الإستقلال الوطني منحته ميثاق الجزائر لسنة 1964 مهام الدفاع عن الخيارات تبناها النظام آنذاك (التصنيع، الثورة الزراعية.......) لدى الشعب، ثم استمد سلطته من كاريزما الرئيس بومدين إثر إنقلاب 19 جوان 1965. بعد الإصلاحات الدستورية لسنة 1989 انتقل الحزب من موقع حزب

ظل يحكم مدة ثلاثين سنة فرض أفكاره و سلوكه على الدولة و المجتمع إلى موقع حزب يبحث عن نفسه ضمن قائمة مفتوحة من الأحزاب التي ظهرت بموجب المادة 40 من دستور فيفري 1989 إنه بداية من هذه المرحلة تم الفصل نهائيا بين قيادة الحزب وقيادة الدولة حيث ألغت المادة 74من نفس الدستور ألغت ما جاء في المادة 111 من دستور 1976 بخصوص مسألة القيادة. وبذلك أصبح لزاما على حزب جبهة التحرير التكيف مع الواقع الجديد لظهور أحزاب تنافسية في المناسبات الانتخابية المختلفة و ستتم دراسة الحزب بأكثر تفصيل في المراحل القادمة من البحث نكتفي هنا بعرض أهم المبادئ ثم الأهداف التي وردت في البرنامج الانتخابي للحزب لسنة 2002 و هي:

- الطابع الوطني و الجمهوري: و تمس خلقيا بالقيم السامية لتاريخنا المجيد وبالأصالة و هو يحمل في طياته تكوين وتنمية الحس الوطني لدى المواطن، و ترقية و حماية الهوية الوطنية الجزائرية المبنية على أساس العزوبة، الإسلام و الأمازيغية.[1]

- **الطابع الديمقراطي والشعبي لمشروع الحزب**:

إن هذا الطابع مستمد من المبادئ الأساسية للأمة الجزائرية مثلما نص عليها بيان أول نوفمبر 1954.

و يطمح برنامج الحزب إلى تطبيق الثقافة بديمقراطية حقيقية مبنية على تعدد الآراء، و تقبل الاختلاف و الرأي الآخر، من خلال كل أشكال تعبيره، سواء منها الاجتماعية أو الفكرية أو الفلسفية أو الدينية أو السياسية، و يجب العمل على ترسيخ الحوار، و تقبل كل طرف لرأي الطرف الآخر، و رفض كل أشكال المواجهة و الإقصاء والعنف.

الطابع المتفتح على العصر، والمتوجه نحو المستقبل والمتفتح على العالمية:

أما فيما يتعلق بأهداف ومحتوى البرنامج فقد جاء في نفس الوثيقة السابقة للحزب على الخصوص ما يلي:

[1] - البرنامج الإنتخابي لحزب جبهة التحرير الوطني في الإنتخابات التشريعية لسنة2002.

-1- الارتقاء بمبادئ الحكم الراشد إلى قواعد تسيير المؤسسات وعملها: ويكون ذلك بترقية المبادئ الديمقراطية في تسيير المسائل السياسية، والشؤون العمومية، واعتماد أسلوب الحكم الراشد، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، ومن هذا المنطق يجب النظر إلى الحكم الراشد على أنه تسيير عقلاني ومنظم لكافة القواعد والمؤسسات، من أجل إيجاد حلول ناجعة لمشاكل المجموعة الوطنية، وتحقيق الرقي الاجتماعي المرجو.

-2- تعزيز الدفاع عن الحريات الفردية والجماعية: و يكون ذلك عن طريق الدفاع عن السيادة السياسية وعن الوحدة الترابية للجزائر وعن حق المواطن في السلم والأمن، والحق في العدالة، والحق في ممارسة عمل لائق و في كل أشكال التنمية والازدهار البشري وحرية التعبير والصحافة من أجل ضمان تداول حر للأفكار بالكلمة والصورة.

-3- من اجل دولة الحق والقانون، دولة مدعمة في دورها الذي يكرس العدل في خدمة الوطن، دولة تضمن حفظ النظام العام، والاستقرار، وتضمن العقد الاجتماعي.

-4- الإسراع في المسارات لامركزية في القرار، ولا تمركز المؤسسات، والقضاء على الممارسات البيروقراطية في سير الإدارة.

-5- ترقية سياسة لتعزيز التنمية الاقتصادية وذلك بالتكيف مع المتغيرات التي يتطلبها الاقتصاد المتفتح – اقتصاد السوق- والاندماج التدريجي في الاقتصاد الشامل الدولي.

-6- من أجل اقتصاد سوق اجتماعي يوفق بين روح المقاولة وإنتاج الثروات في لإطار اقتصاد متفتح، مع حتمية تنمية شاملة تستفيد منها كل شرائح المجتمع.

من خلال عرض أهم ما ورد في البرنامج الانتخابي لحزب جبهة التحرير الوطني نستنتج أن جبهة التحرير الوطني من حيث المبادئ حافظ على نفس المبادئ التي تخص الطابع الديمقراطي والشعبي للدول الجزائرية والمستمد من بيان أول نوفمبر، إلى جانب الهوية الوطنية المبنية على العروبة، الإسلام والأمازيغية.

أما فيما يتعلق ببرنامج الحزب فقد أكد التحول الذي طرأ على الخط السياسي للحزب مع التعددية السياسية حيث أشار إلى ضرورة التكيف مع المتغيرات التي يتطلبها الاقتصاد المتفتح (أي اقتصاد السوق) و تدعيم حرية التعبير والصحافة وضرورة تداول الأفكار و تضاربها دون أي حواجز أوعرا قيل.

ب- التجمع الوطني الديمقراطي:

الذي ظهر إثر توقيف المسار الانتخابي شاركت فيه عدة أحزاب جزائرية سنة 1995 منها ممثلون عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية وحركة الديمقراطية في الجزائر وحركة النهضة إلى جانب حزب العمال والرابطة الجزائرية لحقـوق الإنسـان دون أن ننسى حـزب جبهة التحـرير الوطني في اجتمـاع سانت إيجيديوا " Sant Egidio " الذي تمخضت عنه توقيع عن الاتفاقية التي تنص على الحل السياسي في الجزائر، وقد صادف وأن كانت المرة الأولى التي يبادر فيها حزب جبهة التحرير بخطوة أثارت غضب الجيش، وهو ما طرح فكرة إنشاء حزب ينافس حزب جبهة التحرير الوطني، ويدعم السياسة الأمنية للنظام. كان للجنرال محمد بتشين دور كبير في إتمام العمل الذي قام به عبد الحق بن حمودة الذي اغتيل سنة 1996. وفي نفس السنة التي أنشئ فيها هذا الحزب (حزب التجمع الوطني الديمقراطي) أي سنة 1997 وفرت له كل الوسائل المادية و البشرية لخوض الانتخابات التشريعية لنفس السنة.

كما انضم إلى هذا الحزب العديد من الإطارات والموظفون تحفزهم المصالح الشخصية أكثر من القناعات السياسية.[1]

إن أهم ما ورد في البيان التأسيسي الأول للتجمع الوطني الديمقراطي الذي نشر في 24 فيفري 1997 أنه " فضاء سياسي وطني متفتح، لا يدعي الاحتكار، ولا يسلك الاقتصاد، لا يتنكر لانتمائنا الحضاري، ولا يذوب في أوعية الغير، لا ينغلق على نفسه ولا يعادي الحداثة "

[1] - Lahhouari ADD,op cité, p10.

وهو " يؤمن بالتعددية و بالتناوب على السلطة، و مثل الحرية، و يسعى لتوسيع الفضاء الإعلامي، و يناضل من أجل حرية التعبير و ترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان و التضامن الوطني.."

وهو يعتبر نفسه تجمعا لكل الفئات "..الشبيبة، العمال، الفلاحون، المرأة، أصحاب المهن الحرة، المجاهدون.." وباختصار هو " تجمع كل مكونات المجتمع المدني.[2]

إلا أن ما تجب الإشارة إليه هو أن التجمع الوطني الديمقراطي نجح خلال الانتخابات التشريعية سنة 1997، بضعة شهور فقط منذ إنشائه من الفوز بها بمجموع أكثر من ثلاثة ملايين ونصف من الأصوات وهو ما أدى بأحزاب المعارضة إلى اتهامه بالقيام بعمليات تزوير واسعة النطاق و تم بعد ذلك تداول تقرير برلماني لم يتم نشره يثبت صحة الاتهامات التي تداولتها الأحزاب المعارضة. هنا يتوجب أن يطرح السؤال التالي:

كيف لحزب سياسي لم يمر على تأسيسه سوى بضعة أشهر أن ينجح في حصد كل هذه الأصوات مع العلم أن باقي الأحزاب السياسية تفوقه من الناحية التنظيمية والتجربة السياسية؟

ربما يمكن تفسير ذلك بكون النظام الانتخابي يحتوي على العديد من الثغرات ومنها مثلا أن أعضاء مختلف قوى الأمن قد صوتت في أماكن خاصة في غياب المراقبين الانتخابيين و بالتالي ذهبت كل أصواتهم إلى ذلك الحزب. إلى جانب ذلك وفرت الحكومة صناديق للانتخابات متنقلة بغية السماح لسكان المناطق النائية من التصويت وهو ما أدى إلى أن تكون هذه الصناديق بدورها غير مراقبة البتة. كما أنه في كثير من الأحيان وجد المراقبون الانتخابيون نفسهم ممنوعين من طيلة عملية الانتحاب و أثناء عملية الفرز. وقد نقلت كل هذه التجاوزات إلى اللجنة الانتخابية ثم تبعها عمليات تحقيق عديدة لم تغير في النتيجة من شيء.

من جهة أخرى يلاحظ أن حزب التجمع الوطني الديمقراطي استفاد كثيرا من الدعم الحكومي سواء من حيث عدد الإطارات التي تحتل مراكز هامة في الدولة أو من

---

[2]- عيسى جوادي، المرجع السابق الذكر، ص153.

الناحية المادية واللوجيستيكية وكذا هجرة بعض كوادر حزب جبهة التحرير الوطني إلى هذا الحزب.

ثانيا: الأحـزاب الإسـلاميـة

بعد استقلال الجزائر تبنى النظام الحاكم الخيار الاشتراكي كإيديولوجيا للدولة الجزائرية بينما اعتبر الإسلام دينا للدولة دون أن يكون مصدرا للتشريع.هذا القرار لم تستسغه الجماعات الإسلامية و طالبت أن تتشكل في إطار تنظيمات رسمية، لكن استجابة الرئيس بومدين كانت عنيفة حيث قام بقمع هذه الجماعات بحجة حماية الوحدة الشعبية، ثم تبنى بعد ذلك برنامج وبعض أفكار هذه الجماعات و أقدم على تعريب قطاع التربية وبناء عدد كبير من المساجد و تكوين الكثير من الأئمة[1]

ثم استمر الوضع على حاله إلى غاية 1982 عندما ظهر شكل جديد من النضال في الجامعات حيث اشتد الصراع بين الإسلاميين و الشيوعيين من جهة و بين الإسلاميين والحركة البربرية من جهة ثانية بهدف المراقبة و السيطرة على المحيط الجامعي. بعدها ظهر شكل آخر تمثل في حركة مصطفى بويعلي الذي لجأ إلى العمل المسلح دام قرابة الخمس سنوات، انتهى بمقتله سنة 1987. للإشارة فإن فئات الحركة الإسلامية آنذاك لم يكن لها نمط وحيد من حيث المنهج الفكري المتبع، بل وجد هناك تيارات تختلف عن بعضها البعض، ليس من الجانب التنظيمي و التعبوي فحسب بل تعداه إلى الطريقة والوسائل التي تعتمد عليها. ومع صدور دستور 1989 الذي سمحت بموجبه للتيارات التي كانت تعمل في السرية بتشكيل أحزاب سياسية معتمدة قانونا، ظهرت الأحزاب الإسلامية وتم اعتمادها من قبل وزارة الداخلية. و أهم ما ميزها كونها تطالب بالعودة إلى مبادئ الإسلام من منطلق أنه منهج حياة شامل، وكذا دفاعها المستمر عن ثوابت المجتمع الجزائري وقيمه الأصيلة وتبنيها مواقف تناهض التغريب و اللائكية، كما أنها تعتقد بأن مبادئ أول نوفمبر هي في صميمها إسلامية غير أنها تعرضت للتحريف و المصادرة[2]. و أهم الأحزاب التي تمثل هذا التيار حركة مجتمع السلم، حركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني. مع الإشارة إلى أن أهم وأكبر حزب مثل هذا التيار بعد إقرار التعددية الحزبية

---

[1] Willam QUANDT,**société et pouvoir en Algérie**, traduit par M'hamed et autres, casbah édition Ager,1999,p

هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تم حلها سنة 1992 إثر توقيف المسار الانتخابي بعد نجاحها في الحصول على الأغلبية في الانتخابات التشريعية لسنة 1991.[1]

أ. حـركة مجتمـع السلـم:

تعد حركة مجتمع السلم (حركة المجتمع الإسلامي سابقا) أهم ممثل للأحزاب السياسية حاليا، وهي عضو فاعل في التحالف الرئاسي الذي يضم حزب جبهة التحرير الوطني و الحزب الوطني الديمقراطي. فبالنسبة لقادة هذا الحزب فإن " إقامة النظام الإسلامي واجب شرعي، والقول أن الإسلام دين عبادة فقط يستلزم نسخ آيات وإلغاء سور وموضوعات من القرآن الكريم، تتناول قضايا الحكم بفلسفة لم يدرسها العلمانيون".[2]

لقد جاء في مقدمة القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم مايلي: "..و هي بذلك تندفع متحدية جعلت اللـه غايتها، و التمكين لدين ا هدفا ساميا تسعى لتحقيقه ".

أما المادة السادسة من قانونها الأساسي، في فصله الثالث المتعلق بالأهداف فقد نصت على جملة من الأهداف وهي:

-1- العمل على تحقيق الحل الإسلامي الشامل وفق سنن التغيير، مع مراعاة المرحلية، الواقعية و الموضوعية.

-2-إقامة المجتمع الإسلامي المبني على الأخوة، والرحمة، والتعاون، والتسامح والاعتدال.

-3- العمل على إقامة دولة إسلامية، قوامها الشورى والديمقراطية، العمل، العدل، الحرية والقوة.

-4-ضمان الحريات العامة الجماعية والفردية للمواطن، وحماية حقوق الإنسان.

-5- توظيف الطاقات الروحية والمادية والعلمية والثقافية والإعلامية التي تزخر بها الأمة للإسهام في انجاز مشروع حضاري يوفر الأمن والإزدهار.

---

[1]- عيسى جرادي، المرجع السابق، ص49.

[2]-الشعب(27 مارس 1989، حوار مع الشيخ محفوظ نحناح.

-6- إيجاد فعالية وحركية اقتصادية، اندماجية على المستوى الزراعي والصناعي والتجاري والمالي، بتحريره من التبعية والقيود التعسفية بما يحقق كرامة المواطن تربويا وغذائيا وصحيا.

-7- إسهام كل الشرائح الاجتماعية وخصوصا الشباب في التنمية الشاملة بناءا على الأخلاق الإسلامية.

-8- تقنين الفقه الإسلامي ومقاصد الشريعة الإسلامية وفق الاجتهاد الجماعي للعلم، ومستجدات العصر والعمل على لإلغاء كل قانون يتعارض مع النصوص الشرعية وثوابت المجتمع وأخلاقه.

-9- العمل على توفير أجواء الوحدة على مستوى المغرب العربي، والعالم العربي والإسلامي واعتبار فلسطين جزء من عقيدة المسلمين والدفاع عن المستضعفين من الفرائض الإسلامية.

-10- تطوير البعد الإستراتيجي في إفريقيا، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وجعلهما بعيدين عن أسباب الهيمنة والتوتر، والتلوث، وإعادة النظر في العلاقات مع المجتمعات الدولية على أساس الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة للشعوب.

أما بالنسبة للبرنامج السياسي لحركة مجتمع السلم فمن ضمن ما جاء فيه مايلي:
"وتهدف الحركة إلى استئناف الحياة الإسلامية المعطلة في شتى مجالات الحياة عقيدة وشريعة، دينا ودنيا، علما وحضارة، وتحقيق الحل الإسلامي لكافة المشاكل والمعضلات، وذلك من خلال:

-1- قراءة تجديدية للإسلام بعين العصر، واجتهاد جماعي معتصم بالشرع كتابا وسنة وموصول بالسلف الصالح، ومنتقي للصالح مع مذخور التاريخ، ومتفتح على التراث الإنساني، و الإنجازات التكنولوجية والمنتوجات العلمية الحديثة.

-2- منهجية تراعي سنن التغيير، وتعتمد المرحلية و الموضوعية والواقعية.

أما فيما يخص الجانب السياسي والاقتصادي تهدف لحركة مجتمع السلم إلى:

-1- نظام حكم إسلامي يعتمد على الشورى والمساواة والعدل و الحرية.

-2- ضمان الحريات العامة والفردية التي تشمل ما يلي:

- ✓ الحريات الأساسية والسياسية.
- ✓ حرية التفكير والضمير والنشر الصحافي.
- ✓ حرية التنقل في الداخل والخارج.
- ✓ حرية إنشاء الأحزاب السياسية، الجمعيات والنقابات.
- ✓ ضمان حق المواطنين المتمثل في الكليات الخمس(حفظ الدين، النفس، العقل، العرض والمال).

-3- توسيع اختصاصات المجلس الدستوري وتعزيزه بالفقهاء.

-4- دعم استقلالية القضاء، وتوفير الحماية للقضاة، وتسهيل إجراءات القضاء

-5- تعمل الحركة على إيجاد بديل اقتصادي يهتدي بالإسلام، و يسعى للتحرر من التبعية، ويسد حاجيات المجتمع وتطوير إمكانياته ومؤسساته مما يحفظ كرامة المواطن.(1)

إن من أهم ما يميز حركة مجتمع السلم هو انتهاجها لإستراتيجية المشاركة في الحكم عن طريق الإستفاذة من حقائب وزارية على درجة من الأهمية (وزارة التجارة، وزارة الأشغال العمومية) لكنها مقابل ذلك، لم تستطيع الحصول على وزارات ذات سيادة، كوزارة الخارجية أو الداخلية أو التربية،و يدخل ذلك في إطار إستراتيجية الحركة التي تتبنى فكرة المرحلية في التغيير واعتماد سياسة " خذ ثم طالب" وهي بذلك تبتعد عن النهج التصادمي الذي تبناه أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ والذي نتج عنه اعتقال قياديه وسجنهم واندلاع مواجهات عنف دامية.

إلا أنه كثيرا ما تعرضت حركة مجتمع السلم للنقد من قبل كثير من الملاحظين و حتى من شركائها في التحالف الرئاسي.الذين يرون في موقفها تناقضا واضحا فهي من جهة تشارك في الحكم و تتبنى برنامج رئيس الجمهورية ثم تدعي من جهة أخرى أنها حزب ينتمي إلى المعارضة ينتقد السياسة المعتمدة من قبل الحكومة.

كذلك تجب الإشارة إلى أن حركة مجتمع السلم تتجه حاليا إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة تعتمد على التسيير وفق مؤسسات قوية بعد وفاة مؤسسها الراحل الشيخ

---

(1) - لمزيد من التفاصيل أنظر البرنامج الإنتخابي لحركة مجتمع السلم لسنة1997 الخاص بالتشريعات.

محفوظ نحناح الذي كان يتمتع بكاريزمة كبيرة نتيجة لمجموعة من الصفات الشخصية والمؤهلات الخاصة التي كان يتمتع بها و بذلك فقد كان يمثل النموذج الفيبيري(webe) من حيث السلطة التي كان يتمتع بها.

وكثيرا ما يبدي قيادوا حركة مجتمع السلم رضا قد يبدوا مفرطا بعض الشيء خاصة ما تعلق بدور الحركة في " الحفاظ على الدولة الجزائرية من الإرهاب و التدخل الأجنبي وإسهامها في ترجيح الكفة نحو المصالحة الوطنية ". كما يشيد هؤلاء القياديون بانتمائهم لحركة الإخوان المسلمين وقدرتهم على تحقيق ثلاثة مكاسب في غاية الأهمية وهي: "نعمة الإسلام والانتساب للحركة ثم نعمة الشرعية وثالثها الانضباط الذي يميز صفوف المناضلين والمنخرطين في الحركة ".

ب. **حـركة النهضـة :**

من خلال قانونها الأساسي تعرف حركة النهضة نفسها في المادة الأولى بأنها: " جمعية إسلامية تغييرية شاملة تسعى لإيجاد المجتمع الإسلامي الجامع بين الأصالة والمعاصرة و التجدد" .[1]

أما برنامجها و مبادئها فتستمدهما من " المصادر الأصلية للتشريع الإسلامي" و قد عقد حركة النهضة(حركة النهضة الإسلامية سابقا)مؤتمرها التأسيسي في سبتمبر من سنة 1994 و الذي ناقش المرجعية الفكرية و قواعد السير للحركة وأكد على أهمية العمل السياسي للاعتبارات التي نذكر أهمها فيما يلي:[1]

- السلطة هي أهم و أول عامل في تطوير المجتمع
- الجماهير تتجاوب مع العمل العلني أكثر من تجاوبها مع العمل السري.
- الحركة الإسلامية مدعوة لتطوير نفسها ومراجعة أطرها التنظيمية وبنائها الفكري والتربوي لتكون في مستوى الأحداث و إلا همشها التاريخ.
- الساحة السياسية بحاجة لبديل إسلامي يضبط خطابه و مواقفه و علاقاته بشرع ا ليكون مصدر قوى و عامل نهوض بالدعوة.

---

[1] - القانون الأساسي لحركة النهضة

[1] -عيسى جرادي، المرجع السابق، ص 122.

أما بالنسبة لأهداف و غايات حركة النهضة فقد تضمنها برنامجها وشملت الأبعاد التالية:

- إرساء قواعد حكم مستقر، قادر على كسب ثقة الشعب وتحقيق التقدم و الازدهار للأمة
- و ضع حد لاستبداد السلطة وتعسفها ولانحرافات الأحزاب و جماعات الضغط
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة و إسناد المسؤوليات
- تحقيق ديمقراطية المشاركة لجميع أبناء الجزائر على اختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية
- إقرار مبدأ الحق في الممارسة السياسية لجميع القوى التي تؤمن بالمبادئ العامة في تنظيم الدولة، و تمارسها في إطار دستور البلاد وثوابت الأمة وقيمها الأخلاقية و الحضرية
- وضع ضمانات للعمل السياسي تحميه من الاستبداد و التعسف و تمنعه من الانزلاق، والانحراف.

كان لحركة النهضة دور فاعل في الحياة السياسية في الجزائر. سواءا من حيث المشاركة في المناسبات الانتخابية أومن حيث النشاطات والتحركات المتعددة للوصول إلى حلول للأزمة التي تعاني منها الجزائر. والتي يراها مؤسس حركة النهضة بأنها:"ليست مجرد أزمة أمنية بسيطة تعالج بالحل الأمني، و ليست مجرد أزمة مؤسسات تعالج بتنصيب مؤسسات أخرى، و ليست مجرد أزمة اقتصادية تعالج -إعادة جدولة الديون..و إنما أزمة الدولة الجزائرية التي تشكو انفصالا واضحا عن الشعب الجزائري، فلا تتمتع بثقته و نصرته لأنها خاضعة لنفوذ مجموعات المغتربين... الذين سعوا إلى سلخ الشعب من هويته العربية الإسلامية و قطع صلاته الحضارية و الثقافية.[1]

عليها كانت في الانتخابات التشريعية سنة 1997 حيث احتلت المرتبة الرابعة من حيث النتائج بمجموع 34 مقعدا بنسبة 08,72،[2] من مجموع الأصوات وبذلك نجحت في تجاوز عدة أحزاب تفوقها من حيث الأقدمية والإمكانيات ومنها جبهة القوى الاشتراكية الذي تحصل على 20 مقعد ثم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ب20 مقعد إلا أنها لم

---

[1]- - الخبر، 23 جويلية 1994، حوار مع الشيخ جاب ا .

[2] - Rachid BENYOUB, **annuaire politique de l’Algérie**, 3ème édition , Alger, Anep,2000,p1

تستطع أن تحافظ على مكانتها في الساحة السياسية نتيجة الانشقاق الذي حصل داخل الحزب والذي أدى إلى لجوء رئيسها عبد ا جاب ا ذي الشخصية الكاريزمية إلى تأسيس حزب جديد وهو "حركة الإصلاح الوطني".

ففي التشريعية لسنة 2002 الانتخابات ظهرت جليا ملامح الأزمة التي مرت بها حركة النهضة حيث لم تتحصل سوى على مقعد واحد في البرلمان بينما تحصلت "حركة الإصلاح " المنشقة عنها على المرتبة الثالثة بمجموع 43 مقعد،[3] هذه النتيجة برهنت بلا شك على قيمة الوزن السياسي الذي تمثله شخصية عبد ا جاب ا وقدرته على التأثير في الساحة السياسية في الجزائر. لكنها كشفت من جهة أخرى عجز حركة النهضة على الحفاظ على المكانة السياسية في ظل انشقاق عبد ا جاب ا .

ثالثا: الأحـزاب اليسـاريـة

ترجع نشأة تيار اليسار إلى العهد الاستعماري، فقد كان الحزب الشيوعي الجزائري امتدادا للحزب الشيوعي الفرنسي إلى أن استقل شكليا سنة 1935 وعقد مؤتمره في 24 أكتوبر 1936 وصادق على برنامج عمل أكد فيه أن هدفه هو العمل من أجل جزائر حرة سعيدة متحدة اتحادا أخويا مع الشعب الفرنسي[1]. و لم يكن الحزب الشيوعي مساندا للعمليات الأولى للثورة، ففي تقرير أصدرته قيادته في فيفري 1955 اعتبر الحوادث التي وقعت كونها لم تتحد فيها القوى الوطنية والديمقراطية بعد.

أ. الحزب الشيوعي بعد الاستقلال:

دخل الحزب الشيوعي الجزائري في العمل السري بعد انقلاب جوان 1965 تحت اسم "حزب الطليعة الاشتراكية" واستمر الحال إلى غاية فتح المجال للتعددية الحزبية سنة 1989 حيث حاول أن يجد له مكانا ضمن العدد الهائل للأحزاب التي دخلت في المنافسات الانتخابية غير أنه لم يفلح في تشكيل قاعدة شعبية ولا أدل على ذلك الصدمة التي لحقته في الانتخابات المحلية في جوان 1990.

---

[3]-جريدة السفير العدد105، الصادر من 3 إلى 5 جوان 2002.

[1]- عمر صدوق، **آراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأمة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990،ص66.

أهم ميزة لهذا الحزب هو معاداته ومعارضته الشديدة للتيار الإسلامي إذ يرى أنه من المستحيل إقامة التسوية بين الجمهورية العصرية والدولة الإسلامية... إن الجزائر أمام مشروعين: الحل العصري أو الحل الأصولي[2].

أمـا بالنسبـة لموقف الحزب فيمـا يتعلـق بالأزمة السياسية في الجزائر فهو يرى بأنه:" يستحيل تسوية الأزمة سلميا، وان المواجهة لا مفر منها وينبغي فعل ما يجب فعله حتى إن كان ذلك مؤلما[3]. وبهذا ينتمي الحزب إلى التيار الإستئصالي[*].

كما غير من تسميته مرتين فبعد أن كانت تسمية الحزب "حزب الطليعة الاشتراكية" أصبحت بعد ذلك "حزب التحدي" ثم مرة ثانية تم تغيير الاسم إلى "الحزب الاجتماعي الديمقراطي".، إلى جانب الحزب الاجتماعي الديمقراطي الذي يصنف في أقصى اليسار يوجد حزبان آخران أقوى وأكثر منه حضورا خاصة من حيث القواعد الشعبية و النتائج المحصلة في مختلف الانتخابات وهما حزبا "جبهة القوى الاشتراكية" و"حزب العمال".

ب. جبهـة القـوى الاشتراكيـة:

تم إنشاء هذا الحزب سنة 1963 من قبل حسين آيت أحمد، الذي كان عضوا في الجمعية الوطنية التأسيسية ثم انتقل إلى المعارضة بسبب عدم تمكنه من التعبير الحر في الجمعية التأسيسية ومنعها من أداء وظيفتها الأولى وهي توفير دستور للبلاد. وقد لجأ آيت أحمد إلى العصيان المسلح في بلاد القبائل هذا العصيان الذي احتواه الجيش وكان من نتائجه الحكم على آيت أحمد بالإعدام، غير أنه تمكن من الفرار إلى خارج الوطن ثم واصل نشاطه السياسي في المنفى إلى غاية السماح بالتعددية الحزبية، بعدها وفي خضم أول انتخابات تشريعية تعددية سنة 1991 تحصل على 25 مقعد خاف الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهو ما جعله الحزب المعارض الأقوى، فنظم مسيرة في الجزائر العاصمة تحت

---

[2]- عيسى جراد، المرجع السابق، ص 150

[3]- الخبر (13 جانفي1994)

[*]-التيار أو الإتجاه الإستئصالي هو اتجاه فريق من السياسيين و رجال الأعلام الذين رأوا ضرورة حل الأزمة السياسية عن طريق القوة و ذلك بالقضاء نهائيا على الحركات الإسلامية المسلحة وعدم القبول بالحوار و المصالحة الوطنية.

شعار رافض لدولة بوليسية أو دولة أصولية، عارض توقيف المسار الانتخابي ثم شارك بعد ذلك في لقاء سانت أجيديو. و بالتالي الابتعاد عن التدخل في الشؤون السياسية.[1]

كما يعتبر الحزب الوحيد الذي يطالب بعودة الجيش إلى الثكنات " Sant egidio"، فيما يتعلق بتوجه الحزب و مبادئه ترى جبهة الـقوى الاشتراكية بأنه يجب عدم استعمال الدين لأهداف سياسية من قبل كل الأحزاب لأن الدين مـلك لكل الجزائريين وعليه فهي(جبهة القوى الاشتراكية) ضد وجود حزب إسـلامي يستغل الـدين للوصـول إلى الحكم، فالـدين شيء و السيـاسة شـيء آخـر، كمـا أن الاعـتراف بالأحزاب السيـاسية كـان خرقا للقـانون.

وتعتبر جبهة القوى الاشتراكية بأنه " لا تعارض بين الاشتراكية و اقتصاد السوق لأن هذا الأخير لا يتعارض مع أشكال العدالة الاجتماعية، و مع أشكال التنظيم الاقتصادي التي تجنب المجتمع الانتقال من الاشتراكية المتوحشة إلى الليبرالية المتوحشة".

فالاشتراكية هي:" الجانب الأخلاقي، هذا الجانب الذي لا يمكن التخلي عنه أو التنازل عنه لأن هناك ببساطة تطبيقات وحشية للاشتراكية".[2]

بالنسبة لمسألة الهوية يرى هذا الحزب بأن هناك إقصاءا متعمدا لأحد المقومات الأساسية للهوية الوطنية و هي الأمازيغية و هو ما يستدعي العمل على إعادة الاعتبار لهذا المقوم من خلال الدعوة إلى التعددية الثقافية اللغوية.

غير أنه رغم محاولات الحزب الكبيرة لإعطاء الانطباع على أنه حزب يمثل كافة أنحاء الوطن و أن خطابه استطاع بصعوبة أن يجلب إليه بعض النخب في العديد من المدن كوهران، قسنطينة وعنابة. إلا أنه ظل يعاني من الصورة التي ارتسمت عليه وهي كونه حزب جهوي يمثل منطقة القبائل. و الحقيقة أن جبهة القوى الاشتراكية تراهن على منطقة القبائل باعتبارها قاعدة تمكنها من الوقوف في وجه السلطة و بالتالي فقد تصنف على أنها حزب ذو طابع جهوي. أما في حالة التركيز على باقي مناطق الوطن فقد يفقد

---

[1] - Lahouri ADDI, opirt, p13.

[2] - عيسى جراد، المرجع السابق، ص 117

الحزب القاعدة الرئيسية له والمتمثلة في منطقة القبائل لصالح غريمه التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

رابعا: الأحزاب الديمقراطية

يشكل هذا التيار مجموعة من الأحزاب نذكر منها التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية ، التحالف الوطني الجمهوري والحركة الديمقراطية الاجتماعية وإذا ما سميت هذه الأحزاب بالديمقراطية فلا يعني ذلك بتاتا أنها حقيقة تحتكر صفة الديمقراطية لنفسها مثلما هو الشأن تماما بالنسبة للأحزاب الوطنية، فقد جرت التسمية من خلال الإعلام ومن خلال كذلك هذه الأحزاب نفسها حيث غالبا ما كانت تعتبر الأحزاب الأخرى بأنها غير ديمقراطية خاصة الأحزاب الإسلامية، لكن ما أمكن ملاحظته عن هذه الأحزاب أنها لا تستطيع فرض نفسها انتخابيا وبالتالي نجدها لا تتحصل على نتائج تعكس مستوى حضورها الإعلامي وقد نستثني منها التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية الذي استطاع بفضل تمركزه في منطقة القبائل من أن يحصل على مقاعد في البرلمان في عدة استحقاقات انتخابية.

وقد تم تأسيس حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية في فيفري 1989 "بتيزي وزو" وعرف نفسه بأنه: " إطار سياسي لكل المؤمنين بالثقافة الجزائرية وفي الجزائر شعب، ولهذا الشعب هوية تتكون من العناصر المتمثلة في الأمازيغية ، الإسلام، العروبة، العصرانية"[(1)]

فالتجمع هو إطار ملائم لكل المؤمنين بالديمقراطية فلا يمكن أن نجد مجتمعا تعدديا في غياب الديمقراطية، فالتجمع مفتوح لهؤلاء وأولئك.

إن الخطوط العريضة في البرنامج السياسي للتجمع تشير إليها الدعوة إلى تبني اللائكية من خلال الفصل بين الدين والدولة إلى جانب ذلك يناضل الحزب من اجل إعادة النظر في مركب الهوية الوطنية حيث يصر على إدراج " الأمازيغية" ضمن هذا المركب، لكن رغم تصريح الحزب بأنه يتبنى كل القضايا الوطنية ويعمل من أجل قضايا تهم كل الجزائريين إلا أن الطابع الجهوي ما فتئ يلتصق بهذا الحزب.

[(1)]– عيسى جراد، المرجع السابق، ص 134.

المبحث الثاني : مراجعة مسار وآليات العمل الحزبي في الجزائر بداية من 1996.

2-1 دستور 1996 وإعادة تنظيم العمل الحزبي:

صدر في 28 نوفمبر 1996 دستور جديد تميز عن سابقيه بميزتين اثنتين، فقد تم تبنيه عن طريق استفتاء شعبي في ظل الأزمة الحادة والتي كان من مظاهرها تجميد المؤسسات الموجودة آنذاك، كما سبق صدوره مشاورات جرت داخل ندوة الوفاق الوطني تمخض عنها ضرورة إحداث تغييرات على مسار العمل الحزبي من جهة أخرى ظهر أن هذا الدستور يحمل في طياته آثار وبصمات الانتخابات التشريعية الملغاة لسنة 1991، كما أنه أظهر نية احتواء وسد ثغرات الاقتراع العام واحتمالات حل المجلس الشعبي الوطني كما حصل ذلك في سنة 1992.

أما فيما تعلق بالآليات الجديدة في التعامل مع إنشاء الأحزاب الجديدة فقد ورد في دستور 1996 في المادة 42 أن: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة.[1]

وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرفي أو جنسي أو مهني أو جهوي.

ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة في الفقرة السابقة.

يحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية.

---

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . دستور 1996، ص 16

لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما.

تحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب قانون".

إنه من خلال فحص دقيق لفقرات المادة 42 من دستور 1996، تتضح نية المشرع الجزائري في ضبط نشاط الأحزاب، ذلك النشاط الذي أصبح ينظر إليه بريبة وحذر شديد نتيجة الأزمة التي عصفت بالبلاد وزعزعت أمنها واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي لذلك الحرص على تقييد هذه الأحزاب بنص الدستور، ونصوص القوانين التي تؤطر وجودها وعملها، والحقيقة أن وجه الاختلاف الأساسي بين نص هذه المادة، والنص المقابل لها في المادة 40 من دستور 1989 يكمن أساسا في الفقرات التي وضعت لتحجب مكونات الهوية بالكيفية التي سادت في ظل دستور 1989، وبالتالي حرمان أية جهة يمكن أن يتيح لنفسها اللجوء إلى استعمال العنف والإكراه سواء عن طريق الشعارات أو الممارسات الفعلية.

ولئن وجد من يرى في هذه المادة تقييدا للنشاط الحزبي وتراجعا عن مكاسب أساسية وهامة في مجال التعددية والتنوع الحزبي إلا أن الظروف السياسية والأمنية آنذاك فرضت على السلطات الجزائرية حلا استعجاليا يمكن استدراك الأوضاع والتكيف مع الواقع الجديد من جهة ومواصلة مسار التعددية والانفتاح السياسي من جهة أخرى وهو ما برز بشكل واضح في نص المادة 178 على أنه: "لا يمكن تعديل دستوري أن يمس: النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية...

وبالفعل يؤكد ما ورد في المادة 178 حرص النظام السياسي الجزائري على التمسك بالتعددية الحزبية إذ لم يعد بالإمكان العودة إلى النمط السابق المتمثل في العمل بالحزب الواحد، في ظل عولمة شملت كافة أنحاء العالم، ومست جوانب الحياة كلها الاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها من الجوانب الأخرى، وفي هذا الإطار العام الدولي المتسم بالانفتاح السياسي إلى جانب ظروف داخلية استثنائية صدر قانون عضوي خاص بالأحزاب السياسية في 6 مارس 1997 يعد ترجمة للمادة 42 من دستور 1996، كما أنه لا يحمل في طياته اختلافات كبيرة عن قانون الجمعيات السياسية الذي صدر عام 1989.

وليس هناك فروقات كثيرة بين المواد المتقابلة في القانونين ما عدا المادة الثالثة والتي جاءت بمجموعة من الواجبات التي يجب على الأحزاب أن تلتزم بها وهي:[1] عدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية لأغراض الدعاية الحزبية.

- احترام وتجسيد مبادئ ثورة أول نوفمبر 1954.
- نبذ العنف والإكراه كوسيلة للتعبير و/العمل السياسي أو الوصول إلى السلطة و/أو البقاء فيها، والتنديد به، احترام الحريات الفردية والجماعية، واحترام حقوق الإنسان.
- توطيد الوحدة الوطنية.
- الحفاظ على السيادة الوطنية.
- الحفاظ على أمن التراب الوطني وسلامته واستقلال البلاد.
- تبني التعددية السياسية.
- احترام الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة.
- احترام التداول على السلطة عن طريق الاختيار الحر للشعب الجزائري.

وبصورة عملية ترتبت عن إعادة صياغة المادة الثالثة بهذا المضمون الجديد مطالبة الأحزاب القائمة (... بجعل تسميتها وأسسها وأهدافها مطابقة للمادتين 3 و5 من هذا القانون وكذا أي عنصر آخر من عناصر قانونها الأساسي أو نشاطاتها الناتجة عن تطبيق هذه الأحكام، المادة 42 من نفس القانون).

إنه ورغم أن الأحزاب الإسلامية كانت أكثر الأطراف المعنية بالمطابقة الاسمية لمقتضيات القوانين الجديدة إلا أن ما يجلب الملاحظة هو انسحاب أحزاب أخرى لم يكن لها تأثير على مجريات السياسة الداخلية ومن ثم الأزمة التي تلت توقيف المسار الانتخابي على غرار حزب "الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر" أو حزب النهضة اللذين حلاّ من تلقاء نفسيهما، من جانب الأحزاب الإسلامية فقد غيرت حركة المجتمع الإسلامي

---

[1]- أمر رقم 97-09 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق لـ 06 مارس سنة 1997، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.

اسمها إلى حركة "مجتمع السلم" وكذا الأمر بالنسبة لحركة النهضة الإسلامية "الذي تحول إلى حركة النهضة".

لقد أثرت بعض التحفظات على النص الذي اشترط عدم استعمال الحزب السياسي للمكونات الأساسية للهوية بأبعادها الثلاثة وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية لأغراض سياسية، حيث تم إخطار المجلس الدستوري من قبل رئيس الجمهورية في فيفري 1997 من أجل مراقبة مطابقة الأمر المتضمن للقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية للدستور.[1]

وقد تلخص رأي المجلس بشأن هذا التحفظ كما يلي: "اعتبارا أن الفقرة الرابعة من المادة (42) من الدستور تحظر على الأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبينة بالفقرة الثالثة من نفس المادة.

واعتبارا أن المشرع حينما أضاف عبارة "... وكذا لأغراض سياسية لعبارة ... لأغراض الدعاية الحزبية قد أخل بمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 42 من الدستور التي تمنع ضرب المكونات الأساسية الواردة في الفقرة الأولى من المادة 3 من الأمر موضوع الإخطار غير مطابقة للدستور.

رغم بعض الاعتراضات التي وجهتها أطراف فاعلة في الحياة الحزبية حتى الهيئة الدستورية المتمثلة في المجلس الدستوري إلا أن قانون الأحزاب تنبه واضعوه إلى مسائل في غاية الأهمية من شل ضرورة تبني التعددية السياسية واحترام التبادل على السلطة واحترام الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة وكذا توطيد الوحدة الوطنية ولكل هذه المبادئ أبعادها ومدلولاتها تهدف في الأخير إلى إرساء نظام ديمقراطي حقيقي.

---

[1]- عيسى جراد، المرجع السابق، ص 42

2-2 تأسيـس الأحـزاب السياسيـة: الشـروط و الإجـراءات:

أ- شـروط تأسيـس الأحـزاب السياسيـة:

تناول القانون العضوي للأحزاب السياسية في المواد من 03 إلى 11 الشروط المطلوبة في عملية تأسيس الحزب السياسي و كذا استمراريته في العمل في الحقل السياسي. و تتضح نية المشرع في إرساء قواعد و آليات جديدة لتنظيم العمل الحزبي(1) من خلال تخصيصه لتسعة (09) مواد كاملة من قانون الأحزاب و التي حملت في طياتها الشروط التالية:

1- عدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة و هي الإسلام و العروبة و الأمازيغية، لأغراض الدعاية الحزبية.

2- احترام و تجسيد مبادئ ثورة نوفمبر 1954.

3- نبذ العنف و الإكراه كوسيلة للتعبير و/أو العمل السياسي أو الوصول إلى السلطة و/أو البقاء فيها و التنديد بذلك.

4- احترام الحريات الفردية و الجماعية و احترام حقوق الإنسان.

5- توطيد الوحدة الوطنية.

6- الحفاظ على السيادة الوطنية.

7- الحفاظ على أمن التراب الوطني و سلامته و استقلال البلاد.

8- التمسك بالديمقراطية في إطار احترام القيم الوطنية.

9- تبني التعددية السياسية.

10- احترام الطابع الديمقراطي و الجمهوري للدولة.

11- احترام التداول على السلطة عن طريق الإختيار الحر للشعب الجزائري.

---

(1) - زنيغ رابح، **النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم الإدارية، الجزائر، 2003/2002، ص 61.

ما يمكن ملاحظته حول مضمون هذه الشروط كونها وردت في أحكام المادة 42 من الدستور 1996 و جاء ذكرها أحيانا بنفس الصيغة التي وردت بها في نفس الدستور.

ثم إن مشروع القانون الأولي قبل عرضه على المجلس الدستوري كان ينص في هذه المادة الفقرة 01 على عدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية (الإسلام، العروبة و الأمازيغية) لأغراض سياسية أو لأغراض الدعاية الحزبية.

و قد صرح المجلس الدستوري بعدم دستورية فقرة "لأغراض سياسية" لتعارضها مع نص المادة 42 من الدستور الفقرة 01 منه و قد أصبحت هذه الفقرة تمنع فقط استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية لأغراض الدعاية الحزبية(1).

و الحقيقة فإن اشتراط عدم استعمال الدين الإسلامي لأغراض الدعاية الحزبية لم يكن شرطا خال من المنطق بإعتبار أن عنصر الدين الذي يعتبر من عناصر الهوية الوطنية هو ملك لكل الجزائريين و ليس لفئة معينة. إلا أن ذلك لا يعني منع كل ما يرمز إلى الدين حيث أن هناك كثير من الأحزاب السياسية في أوروبا لها خلفية دينية[1] على غرار الحزب الإجتماعي المسيحي في بلجيكا و الإتحاد الديمقراطي لكتالونيا في إسبانيا، الإتحاد الديمقراطي المسيحي في ألمانيا، الحزب الديمقراطي، الحزب الديمقراطي المسيحي في هولندا و غيرهم من الدول الأوروبية ذات التجربة العريقة في العمل الحزبي التعددي بل أكثر من ذلك توجد أحزاب دينية متطرفة في إسرائيل تعمل بكل حرية حيث في كثير من الأحيان تكون لها كلمة الفصل في تحديد الفائز في الإنتخابات من بين حزب العمل و الليكود و الإسرائيليين.

أما بخصوص الشرط الثالث و هو يتعلق بنبذ العنف يلاحظ تقسيم مراحل استعمال العنف إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل الوصول الحزب إلى السلطة و مرحلة تواجد الحزب في السلطة و في كلتا الحالتين يمنع استعمال وسائل الإكراه و العنف إضافة إلى ضرورة التنديد بذلك. هذا الشرط بالذات يكتسي أهمية قصوى نظرا للتجارب السابقة في

---

(1) - Jean Dominique Durand, **la démocratie chrétienne et l'Europe**, cahiers française, revue bimestrielles, n° 273, paris, 1995.

بعض الدول حيث يتخذ الحزب السياسي الإنفتاح السياسي و التعددية الحزبية و الحرية في التعبير مطية للوصول إلى السلطة و بمجرد أن ينال مبتغاه أي الوصول إلى الحكم يقوم بإقصاء كل الخصوم السياسيين و غلق منابر الحرية و التعددية و هو ما حدث فعلا في ألمانيا النازية و هو ذات الوضع الذي أدى إلى قيام حرب عالمية ثانية.

إن الشرط المتعلق بإحترام الطابع الديمقراطي و الجمهوري هو بمثابة تكريس لما ورد في بيان أول نوفمبر من حيث أن الدولة الجزائرية ليست بملكية أو تعتمد على النظام الإقطاعي في تسيير شؤونها بل هي ديمقراطية من حيث نظام الحكم و تستند إلى الشعب من حيث شرعيتها.

ب- إجـراءات تأسيـس الأحـزاب السياسيـة:

إذا كانت حرية إنشاء الأحزاب السياسية مكفولة لكل من توفرت فيه الشروط الضرورية لذلك مثلما نص عليه دستور 1996 ثم بعد ذلك القانون العضوي للأحزاب السياسية رقم 09/97 فإن ذلك يتطلب القيام ببعض الإجراءات الضرورية التي سيتم التطرق إليها بنوع من التفصيل على مرحلتين:

1- مرحلـة طلب التصريـح.

2- مرحلـة اعتماد الأحزاب السياسيـة.

1- مرحلـة طلـب التصريـح بتأسيـس الحـزب: موجب المادة 12 من القانون العضوي للأحزاب السياسية فإنه "يتم التصريح بتأسيس حزب سياسي بإيداع الأعضاء المؤسسين ملفا لدى الوزير المكلف بالداخلية مقابل وصل".

و قد حددت المادة 14 من نفس القانون محتوى الملف المقدم رفقة طلب تكوين الحزب و يتضمن مجموعة من الوثائق تساعد الوزارة الداخلية معرفة مدى مطابقة ذلك الملف للشروط المطلوبة توفرها. وقد حصرت المادة السالفة الذكر هذه كما يلي:

1- طلب تأسيس الحزب يوقعه 03 أعضاء مؤسسين.

2- تعهد يحرره و يوقعه 25 عضو على الأقل من الأعضاء المؤسسين في 16 ولاية مختلفة فعليا أي 3/1 عدد ولايات الوطن على الأقل، يتضمن ما يأتي:

- احترام أحكام الدستور و القوانين المعمول بها.
- التعهد بعقد المؤتمر التأسيسي للحزب في أجل أقصاه سنة واحدة ابتداءا من تاريخ نشر وصل التصريح في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

3- مشروع القانون الأساسي للحزب السياسي في ثلاث نسخ.

4- مستخرجات من عقود ميلاد الأعضاء المؤسسين.

5- مستخرج من صحيفة السوابق القضائية رقم 3 للأعضاء المؤسسين.

6- شهادات الجنسية الجزائرية للأعضاء المؤسسين.

7- شهادات إقامة للأعضاء المؤسسين.

8- إسم الحزب و عنوان مقره و كذا عناوين ممثلياته المحلية إن وجدت.

9- مشروع تمهيدي للبرنامج السياسي.

10- شهادة تثبت عدم تورط مؤسس الحزب السياسي المولود قبل يوليو 1942 في أعمال ضد الثورة.

من خلال عرض محتوى المادة 14 من القانون العضوي للأحزاب السياسية يلاحظ من خلال اشتراط إقامة الأعضاء الخمسة و العشرون في 16 ولاية على الأقل الحرص على قدرة تمثيل الحزب لثلث عدد ولايات الوطن على الأقل و ذلك لإعطاء العمل الحزبي الوطني و من ثم وضع الحواجز أمام قيام أحزاب تمثل جهة معينة من الوطن دون غيرها.

أما بخصوص احتواء الملف على ثلاث نسخ من مشروع القانون الأساسي للحزب فهو يتم عن تطلع المشرع لمعرفة مدى مطابقة هذا القانون الأساسي للشروط التي

وضعت من أجل تنظيم العمل الحزبي خاصة تلك المتعلقة بعدم التأسيس على الأبعاد الثلاثة للهوية الوطنية.

و بالنسبة لصحيفة السوابق العدلية رقم 03 لكل الأعضاء المؤسسين فالغرض منها معرفة ما إذا كان الأعضاء المؤسسون يتمتعون بالحقوق المدنية و السياسية و لم يتم الحكم عليهم بجناية أو جنحة مخلة بالشرف كما نصت على ذلك المادة رقم 12 من نفس القانون المذكور سالفا فيما يتعلق بإسم الحزب و عنوانه و كذا عناوين ممثلياته.

يعزى الغرض من ذلك معرفة ما إذا كان اسم الحزب مطابقا للقانون و عدم كونه يحمل الطابع الديني أو اللغوي كل ما من شأنه التطرق لعناصر الهوية الوطنية مثلما تم الإشارة إلى ذلك سالفا. و أخيرا فإن توفير شهادة تثبت عدم تورط مؤسس الحزب السياسي المولود قبل يوليو 1942 في أعمال ضد الثورة إن كان هذا الإجراء يبدو منطقيا حيث لا يعقل أن يسمح للحركة و الخونة بالنشاط الحزبي إلا أن هذه الوثيقة في الحقيقة قد تستعمل كأداة تسلطية أو تحكمية في رفض اعتماد الأحزاب السياسية لما قد يجده الأعضاء المؤسسون من عراقيل و بيروقراطية. كما تجدر الإشارة إلى إلغاء المجلس الدستوري لشرط كانت تنص عليه هذه المادة ويتمثل في تقديم العضو المؤسس المولود بعد شهر جويلية من سنة 1942 لشهادة عدم تورط أب المعني في أعمال ضد الثورة الجزائرية.[1]

وبعد بقديم الملف كاملا غير منقوص يغدو وزير الداخلية ملزما بتسليم وصل يعتبر بمثابة بيان على أن إجراء تقديم الطلب قد تم فعلا. ولم تحدد المدة التي يجب أن يسلم فيها وصل الإيداع هذا من قبل الإدارة كما لمي ينص قانون الأحزاب على وجوب تسليمه (أي وصل) مما يعني أنه بإمكان وزارة الداخلية عدم تسليم الوصل دون أن يفسر ذلك على أنه رفض للترخيص[1]. و في حالة ما إذا تم رفض الملف فقد يرجع ذلك إلى نقص في الوثائق المكونة للملف عندها تستطيع الوزارة طلب تقديم الوثيقة الناقصة أو

---

(1) - ربيع رابح، المرجع السابق ص 75.

(1) - بوكرا إدريس، **مجلة إدارة المجلس الثامن**، العدد الثاني، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، ص 4.

تعويض أو سحب أي عضو لا تتوفر فيه الشروط القانونية كما تنص عليه المادة 16 من قانون الأحزاب رقم 09/97.

و بعد التأكد من مطابقة الملف المقدم له للقانون يقوم وزير الداخلية بنشر وصل التصريح في الجريدة الرسمية وذلك خلال مدة شهرين -60 يوما- الموالية لإيداع الملف.

ويحتوي هذا التصريح على اسم الحزب ومقره والأسماء و الألقاب و تواريخ و أماكن الإزدياد للأعضاء المؤسسين الخامس والعشرين الموقعين على التصريح و عناوينهم و المهن و الوظائف التي يشغلونها في الحزب و هذا طبقا للمادة رقم 15 من القانون العضوي للأحزاب السياسية. السالف الذكر (الأمر رقم 09/97).

إن ما يثير الإنتباه لدى قراءة متأنية للمادة 15 كونها لم تنص بصورة صريحة على وجوب تسليم وصل إيداع الملف طلب تأسيس الحزب أثناء استلام الملف مباشرة كما أن المشرع لم يقيد الإدارة بمدة زمنية محددة و هو ما يعطيها دون شك سلطة تقديرية و من ثم قد يبدو الأمر بمثابة وسيلة لتقييد حرية إنشاء الأحزاب و التحكم في ذلك من جهة أخرى يساعد نشر وصل التصريح الأعضاء المؤسسين على التحضير لعقد المؤتمر التأسيسي للحزب في الآجال المحددة و المقررة بسنة واحدة ابتداءا من تاريخ نشر التصريح.[2]

و تحمل الأعضاء المؤسسون جماعيا المسؤولية طبقا لقواعد القانون المدني.

2- **مرحلـة اعتمـاد الأحـزاب السياسيـة:** كي يتسنى للأحزاب السياسية الحصول على الإعتماد لابد من القيام بحملة من الإجراءات و الشروط يمكن إجمالها فيما يلي: عقد المؤتمر التأسيسي و طلب الإعتماد.

---

[2]- بموجب المادة 15 من قانون الأحزاب السياسية رقم 90/97: " يتولى الوزير المكلف بالداخلية و بعد رقابة المطابقة مع أحكام هذا القانون نشر وصل التصريح الذي يبين اسم الحزب و مقره و الأسماء و الألقاب و التواريخ و أماكن الإزدياد و العناوين و المهن و الوظائف للموقعين الخمسة و العشرين على التصريح الوارد في المادة 14 أعلاه في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية. يجب أن يتم النشر في الجريدة الرسمية خلال الستين يوما الموالية لتاريخ إيداع الملف، يخول هذا الوصل بالتصريح الذي وفق الشروط المنصوص عليها في هذه المادة الحق في ممارسة أنشطة حزبية من أجل تمكين الأعضاء المؤسسين من تحضير الشروط اللازمة لعقد المؤتمر التأسيسي للحزب في الآجال المبينة في المادة أعلاه. يتحمل الأعضاء المؤسسون جماعيا المسؤولية طبقا للقواعد المحددة في القانون المدني.

أ- عقـد المؤتمـر التأسيسـي: يتوجب على الأعضاء المؤسسين للحزب أن يعقدوا المؤتمر التأسيسي في خلال سنة واحدة كأقصى حد ابتداءا من تاريخ نشر وصل التصريح في الجريدة الرسمية و يتم بعدها التحضير لعقد المؤتمر طبقا لشروط محددة وفق المواد من 18 إلى 21 من قانون الأحزاب وهي:

1- لا يصح انعقاد المؤتمر التأسيسي إلا إذا كان يمثل خمسا و عشرين (25) ولاية على الأقل.

2- يجب أن يجمع المؤتمر بين أربعمائة (400) و خمسمائة (500) مؤتمر ينتخبهم ألفان و خمسمائة (2500) منخرط على الأقل يقيمون في خمس و عشرين (25) ولاية على الأقل.

3- لا يمكن أن يقل عدد المؤتمرين عن ستة عشر (16) مؤتمرا لكل ولاية و عدد المنخرطين عن مائة (100) في كل ولاية.

4- لا يجوز أن يعقد المؤتمر التأسيسي خارج التراب الوطني مهما كانت الظروف.(*)

5- يجب أن يحضر أشغال المؤتمر محضر قضائي أو موثق لمراقبة استفاء جميع الشروط المنصوص عليها قانونا، كما يقوم بتحرير محضر يرفق بالملف المقدم إلى وزارة الداخلية.

ويعتبر المصادقة على القانون الأساسي للحزب من أهم الأهداف التي يسعى إليها المؤتمرون و يمثل القانون الأساسي المرجعية الأساسية للحزب لما يتضمنه من قواعد و معالم تحدد أهداف الحزب و تشكيلته و تنظيمه الداخلي و كذا تشكيلة الهيئة التنفيذية، يتم إيداعه لدى وزارة الداخلية بعد المصادقة عليه مباشرة و هو ما نصت عليه المادة 19 من القانون العضوي للأحزاب السياسية و التي حددت الشروط الواجب توفرها في القانون الأساسي وهي:

(*)- يقصد بذلك حالة الطواريء أو الحرب أو كل الحالات الإستثنائية.

1- أسس الحزب السياسي و أهدافه في ظل احترام الدستور و أحكام القانون.

2- تشكيلة الهيئة المداولة.

3- تشكيلة الهيئة التنفيذية و كيفيات إنتخابها و تجديدها و مدة عهدتها.

4- التنظيم الداخلي.

5- الأحكام المالية.

6- إجراءات نقل الأملاك في حالة الحل الإداري للحزب.

7- يفوض المؤتمر التأسيسي للحزب من يكلف بإيداع القانون الأساسي للحزب لدى الوزارة المكلفة بالداخلية.

من خلال عرض الشروط التي يجب أن تتوفر في القانون الأساسي يلاحظ حرص المشرَع على ضرورة أن تتطابق أهداف الحزب وأسسه مع الدستور و كذا القانون العضوي للأحزاب السياسية التداولية و التي تتولى مهمة المصادقة على برنامج الحزب هذا الإجراء قد يبدو تدخلا في عمل المؤتمرين إلا أنه في الواقع يدل على تسليط الإدارة الضوء على إحترام نتائج المداولات وعدم التلاعب بالأسماء المكونة لتشكيلة الهيئة المداولة و بالتالي ضبط الأمور من بدايتها. أما فيما يتعلق بالتنظيم الداخلي للحزب و الذي عن طريقه يتم تسيير أمور الحزب من القاعدة إلى أعلى مستويات المسؤولية كشروط الانخراط و الترشح للإنتخابات المختلفة يتبين الإهتمام الذي يوليه المشرع لضرورة وجود مبدأ الديمقراطية داخل الحزب.

و أخيرا و حرصا على أن تكون الرؤية واضحة بخصوص الأحكام المالية و إجراءات نقل الأملاك في حالة الحل الإداري للحزب إشترط المشرَع على الأعضاء المؤسسين و ضع الإطار القانوني اللازم للحفاظ على أموال الحزب في حالة حله بإعتباره يتلقى دعما من الدولة حسب درجة تمثيلية ناهيك عن الأموال التي يتحصل عليها من خلال بيع الجرائد و المنشورات الناطقة باسمه.

ب- طلـب الإعتمـاد:

يخضع الاعضاء المؤسسون مباشرة بعد القيام بالإجراءات القانونية لعقد المؤتمر التأسيسي إلى مجموعة من الآجال و الشروط المتعلقة بطلب الإعتماد تتلخص في الآتي:

أولا: آجال تقديم طلب الإعتماد: بمقتضى المادة رقم 22 من قانون الأحزاب فإنه يتوجب على الأعضاء المؤسسين تقديم طلب الإعتماد لوزارة الداخلية في حدود خمسة عشر (15) يوما الموالية لإنعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب. كما أن هذا الطلب يتبع بمنح وصل استلام يتم على أساسه حساب الآجال المنصوص عليها قانونا بعدها مباشرة يقوم وزير الداخلية بنشر الإعتماد الذي منح للحزب إثر مراقبة مطابقته مع أحكام هذا القانون خلال ستين (60) يوما ابتداءا من يوم إيداع طلب الإعتماد في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

و تعتبر الموافقة ضمنية في حالة انقضاء هذه المدة دون نشر هذا الإعتماد و بالتالي يتمتع الحزب بكل الحقوق و الواجبات التي ينص عليها القانون. من جهة أخرى و في حالة رفض الإعتماد للحزب السياسي من قبل وزير الداخلية عليه أن يرفق قرار الرفض بالأسباب التي جعلته يرفضه كما يحق للحزب الذي رفض اعتماده الطعن أمام الجهة القضائية المختصة.

ثانيـا: شروط تكون ملف الإعتماد: اشترطت المادة 23 من القانون العضوي للأحزاب السياسية مجموعة من الوثائق التي يجب أن يتضمنها ملق الإعتماد و المقدم من قبل الأحزاب السياسية و هي:

1- **الوثائـق المتعلقـة بالحـزب:** يجب على طلب الإعتماد أن يحتوي على:

- ✓ نسخة من محضر الإجتماع الذي يحرره المحضر أو الموثق سبق شرحه.
- ✓ 03 ثلاثة نسخ من القانون الأساسي للحزب المصادق عليه في المؤتمر التأسيسي.

- ✓ تشكيلة الهيئة المداولة.
- ✓ تشكيلة الهيئتين التنفيذية و القيادية.
- ✓ النظام الداخلي.
- ✓ برنامج الحزب في ثلاث نسخ.

2- الوثائـق المتعلقـة بالأعضـاء المؤسسيـن:

لقد حددت الشروط و الوثائق الواجب توفرها في الأعضاء المؤسسين في المادة رقم 13 من قانون الأحزاب وهي:

- أن يتمتع بالجنسية الجزائرية و أن لا يكون حائزا جنسية أخرى.
- أن يكون عمره خمسا و عشرين (25) سنة على الأقل.
- أن يتمتع بكامل حقوقه المدنية و السياسية و لم يتم الحكم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.
- ألا يكون قد سلك سلوكا معاديا لمباديء ثورة أول نوفمبر 1954 و مثلها.

بعد القيام بإيداع الملف و الوثائق اللازمة له تقوم السلطة الإدارية بكل دراسته أو تحقيق لازم لرقابة صحة مضمون التصريحات خلال أجل شهرين. كما يحق لوزير الداخلية الاستماع لأي من الأعضاء المؤسسين أو طلب أي وثيقة تكميلية و كذلك تعويض أو إقصاء أي عضو لا تتوفر فيه الشروط التي يتطلبها القانون (المادة 16 من قانون الأحزاب 09/97). إنه ومن خلال عرض الشروط و إجراءات تأسيس الأحزاب السياسية يتضح أن المشرع تبنى نظام الترخيص الذي يقوم على الموافقة المسبقة للإدارة لقيام الأحزاب بعدما جرب نظام الإخطار الذي لا يخول للإدارة حق اتخاذ أي قرار بل يقتصر دورها بالعلم بالنشاط المزمع القيام به (11/89)[1].

---

[1]- - الياس تورا، المرجع السابق، ص 45.

هذا النظام الجديد يضفي على النظام السياسي صفة الأنظمة الوقائية حيث تربط ممارسة حرية تكوني الأحزاب بالمراقبة المسبقة للإدارة قصد تفادي بعض التجاوز و قد ذكرت أسباب تبني النظام الجديد في المشروع التمهيدي المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية " ....إلا أن الممارسة الميدانية بينت أن هذه الضوابط الدستورية لم تراع بدقة. إذ أن الطابع الغامض و المبهم لبعض أحكام القانون رقم 89-11 المؤرخ في 05 جويلية 1989 قد ساهم إلى حد بعيد في الإنزلاقات التي شهدتها ممارسة النشاط السياسي أثناء السنوات التي تلت صدور هذا القانون..."[(2)].

ما يمكن استنتاجه في النظام الجديد (نظام الترخيص) هو أنه يمنح الإدارة سلطات تقديرية واسعة تتيح لها قبول أو رفض تأسيس أي حزب لا يلتزم بالقواعد الجديدة لتنظيم العمل الحزبي.

2-3. نظـام العضـويـة:

تعتبر العضوية في الأحزاب السياسية شكل أو درجة من درجات المشاركة السياسية التي من خلالها " يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه و تكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع و كذلك أفضل الوسائل لتحقيق و إنجاز هذه الأهداف"[(3)]. كما و قد عدد كل من ميخائيل روش وفيليب ألتوف درجات المشاركة السياسية على النحو التالي[(4)] :

1- تقلد منصب سياسي أو إداري

2- السعي نحو منصب سياسي أو إداري.

3- العضوية النشطة في التنظيم السياسي.

[(2)]- القانون 89-11 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتضمن قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية عدد 27 الصادر بتاريخ 05 جويلية ص 714

[(3)]- تيري كلاي إيكن، الطلبة و السياسية نقلا عن عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الإجتماع السياسي**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ص 25.

[(4)]- ميخائيل روش و فيليب ألتوف، **مقدمة في علم الإجتماع**، نقلا عن نفس المرجع، ص 26.

4- العضوية السلبية في التنظيم السياسي.

5- العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي.

6- العضوية السلبية في التنظيم شبه السياسي.

7- المشاركة في الإجتماعات السياسية العامة، في المظاهرات....الخ.

8- الإهتمام العام بالسياسة.

9- التصويت.

و الملاحظ أن تقلد منصب سياسي أو إداري يأتي على رأس الهرم أي أنه يمثل أقصى درجات المشاركة ثم يأخذ مستوى المشاركة في الهبوط و التناقص إلى أن يصل إلى أسفل القاعدة وهو التصويت. و إذا كانت العضوية في الأحزاب السياسية تمثل حقا لكافة المواطنين لممارسة النشاط الحزبي فإن المشرَع في الجزائر وضع ضوابط و شروط تحكم عملية الإنخراط في الأحزاب السياسية و هو ما تضمنته المادتين 10 و 13 من قانون الأحزاب السياسية، فالمادة (10) اشتملت على شروط الإنخراط و موانعه بالنسبة لأعضاء الحزب بينما اختصت المادة (13) الأعضاء المؤسسين.

1- شـروط الإنخـراط و موانعـه:

جاءت الشروط التي يجب أن تتوفر لدى أي مواطن في المادة 10 حيث نصت على أنه "يمكن لكل جزائري و جزائرية بلغا سن الرشد الإنتخابي الإنخراط في أي حزب سياسي غير أنه لا يجوز أن ينخرط فيه أثناء ممارسة نشاطهم :

- القضاة.
- أفراد الجيش الشعبي و أسلاك الأمن.

كما يجب على أعضاء المجلس الدستوري و كذا كل عون من أعوان الدولة يمارس وظائف السلطة و المسؤولية، الذي ينص القانون الأساسي أو النظام الداخلي، اللذان يخضع لهما صراحة على تنافي الإنتماء قطع أي علاقة و الإمتناع عن أي إتصال و نشاط مهما يكن شكله مع أي حزب سياسي طيلة مدة العهدة أو الوظيفة و يجب عليهم

التعهد بذلك كتابيا"، ما يجب التنويه به في هذا الصدد أن نفس المادة حملت في مضمونها شروط و موانع الإنخراط في نفس الوقت و هو ما سيتم الحديث عنه على النحو التالي:

أ) شـروط الإنخـراط:

حَدّد المشرّع الجزائري شرطين اثنين للإنخراط في الأحزاب السياسية وفق المادة العاشرة (10) من القانون العضوي للأحزاب 09/97 و هما:

1- الجنسيـة:

لابد على كل منخرط في أي حزب سياسي في الجزائر أن يكون حائزا على الجنسية الجزائرية سواء كانت جنسية أصلية أو مكتسبة طبقا لقانون الجنسية الجزائري.

2- شـرط السـن:

يجب على كل من يريد الإنخراط في الحزب السياسي أن يكون بلغ سن الرشد الإنتخابي و هو ما يعني الإستناد إلى قانون الإنتخابات الذي يحدد سن الانتخاب بـ 18 سنة، و بالنظر إلى هذين الشرطين يتبين لنا أن قانون الأحزاب السياسية لم يضع الحواجز القانونية الصارمة التي تحد من الإنتماء و العمل بكل حرية في الأحزاب السياسية. فشرط الجنسية يعتبر منطقيا و ضروري في نفس الوقت و ذلك باعتبار الحزب السياسي مؤسسة سياسية و اجتماعية هدفها الوصول إلى السلطة و في هذه الحالة لا يمكن تصور مترشحا حاملا لجنسية غير جزائرية يتقلد مناصب سياسية حساسة في الدولة و هو ما يشكل خطرا حقيقيا على الأمن و الإستقرار داخل الدولة. أما عن شرط السن المحدد بـ ثمانية عشر سنة (18) فهو تحصيل حاصل باعتبار القانون الإنتخابي يمنع على كل من لم يبلغ السن المشاركة في الانتخابات عن طريق التصويت وإذا علمنا أن التصويت يمثل درجة أقل من حيث المشاركة السياسية من تلك الدرجة الذي يمثلها الإنخراط في الحزب السياسي ندرك حرص المشرع على تجنيب القصّر الخوض في العمل السياسي حتى سن 18سنة، ما عدا هذين الشرطين فإن لكل حزب سياسي الحرية في اختيار نمط و أسلوب الإنخراط مع العلم أنه صيغتان للإنخراط وهي[1] :

---

[1] - Maurice Duverger, opcit, p 130.

- الإنخـراط المفتـوح: لا يحتوي هذا النمط أي شروط أخرى غير التوقيع على وثيقة الإنخراط ثم بعد ذلك دفع مبلغ الإشتراك.

- الإنخـراط المقنـن:

عكس الإنخراط المفتوح فإن الإنخراط المقنن يتم على مرحلتين ففي المرحلة الأولى يتم تقديم طلب الإنخراط ثم في المرحلة الثانية يصدر قرار يخص طلب الإنخراط يتخذ من قبل هيئة مسؤولة في الحزب، و غالبا ما يكون قرار قبول المنخرط بيد الوحدات القاعدية المحلية. مع إمكانية الطعن لدى الهيئات العليا للحزب في حالة الرفض. ويمكن في بعض الأحيان أن يوكل طلب الإنخراط لدراسة لجنة متخصصة التي تطلب تزكية من قبل عضو أو عضوين تشيد بالخصال السياسية و الأخلاقية الحميدة لطالب الإنخراط. إن الإنخراط المقنن هو الطريقة التي تعتمدها الأحزاب الإشتراكية و الشيوعية ويعود ذلك إلى خوف مسؤولي هذه الأحزاب أن تقوم الشرطة و الأجهزة الأمنية لإختراق هذه الأحزاب.

و إذا تم إسقاط ما سبق على حالة حزب جبهة التحرير الوطني مثلا فإنه يتضح من خلال ذكر القانون الأساسي للحزب لشرطي الجنسية و السن و بإضافة شروط أخرى لعدم الإنتماء إلى حزب سياسي آخر أو الإلتزام بالقانون الأساسي للحزب و نظامه و كذا أن لا يكون قد سلك سلوكا معاديا لثورة أول نوفمبر 1954 و أن يكون حسن السيرة و السلوك و لم تصدر ضده أية عقوبة مخلة بالشرف. أن يعتمد طريقة الإنخراط المقنن حيث تضمن النظام الداخلي في مادته الخامسة أنه " يضبط لكل مرشح للإنخراط ملف فردي يحفظ لدى القسمة و يسلم للمعني وصل بذلك. و كل طلب انخراط في جبهة التحرير الوطني لا يتلقى صاحبه ردا في أجل أقصاه شهر له الحق في رفع تظلم إلى مكتب المحافظة". [1] و هكذا فإن الإنخراط في حزب جبهة التحرير يتم على مرحلتين مختلفتين تفصلهما فترة يخضع فيها ملف المعني (المنخرط) إلى الدراسة. وسيتم دراسة الحزب بصورة تفصيلية في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

---

(1)- النظام الداخلي.

ب) موانـع الإنخـراط فـي الأحـزاب السياسيـة:

تضمنت المادة العاشرة من القانون العضوي للأحزاب السياسية مجموعة من الفئات يمنع عليها الإنخراط في أي من الأحزاب السياسية نتيجة تقلدهم مناصب مهنية خاصة و بالتالي تضعهم في وضعية قانونية تمنع عليهم الجمع بين الوظيفتين المهنية من جهة و السياسية من جهة أخرى. مع العلم أن هذا المنع يسري فقط طيلة ممارسة النشاط المهني و تتمثل هذه الفئات في:

1- القضـاة:

يمنع على القضاة الإنخراط في الأحزاب السياسية ما داموا يزاولون نشاطاتهم المهنية و ذلك قصد الحفاظ على استقلالية القضاة من أي تأثير سياسي. و يستوي في المنع كل من القضاة قضاه القضاء العادي أو القضاء الإداري.

2- أفـراد الجيـش الوطنـي الشعبـي و أسـلاك الأمـن:

و يشمل المنع أفراد هذه الفئة إبتداءا من أعلى الرتب و صولا إلى أسفلها و حتى أفراد الخدمة الوطنية و الهدف منه هو المحافظة على وحدة هذه المؤسسات الأمنية و صونها من الإنقسامات التي قد تحدث نتيجة التعارض في الأفكار و الإيديولوجيات.

3- أعضـاء المجلس الدستـوري و أعـوان الدولـة الذيـن يمارسـون وظائـف السلطـة و المسؤوليـة:

إذا كان أمر المنع بالنسبة لأعضاء المجلس الدستوري في غاية المنطق بإعتبار هذه الفئة (أعضاء المجلس الدستوري) ملتزمون بالنظر إلى مدى دستورية كل القوانين و القرارات إلى جانب دورهم في الحكم على مدى شرعية الإنتخابات المختلفة و المهام الأخرى المناطة لهذا المجلس فإن الأمر يختلف بالنسبة لأعوان الدولة الذين يمارسون وظائف السلطة و المسؤولية حيث لم يوضح القانون بصفة أكثر وضوحا الفئة التي يقصد منعها من الإنخراط.

ج) الشـروط المطلوبـة فـي العضـو:

بموجب المادة رقم 13 من القانون العضوي للأحزاب السياسية رقم 09/97 فإن الشروط الواجب توفرها في الأعضاء المؤسسين هي:

- أن يتمتع بالجنسية الجزائرية و ألا يكون حائزا جنسية أخرى.
- أن يكون عمره خمسا و عشرين (25) سنة على الأقل.
- أن يتمتع بكامل حقوقه المدنية و السياسية و لم يتم الحكم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.
- ألا يكون قد سلك سلوكا معاديا لمبادئ ثورة أول نوفمبر 1954.

تمويـل الأحـزاب السيـاسيـة فـي الجـزائـر:

لاشك أن أي نشاط بشري يحتاج إلى توفر المال و لا يمكن القيام بأي عمل أو نشاط بلا مال خاصة إذا تعلق الأمر بالعمل الحزبي الذي لا يختلف عن النشاطات الأخرى المختلفة، فالحزب السياسي يحتاج إلى أموال كبيرة و متنوعة المصادر من أجل القيام بوظائفه المتعددة و منها نفقات التشغيل كاستئجار المقرات المركزية و المحلية و النفقات الإدارية و المتمثلة في توفير الوسائل و المواد المكتبية التي تحتاجها الأنشطة الحزبية من مراسلات و مطبوعات و خطابات تعرف ببرامج الحزب و أهدافه ناهيك عن مصاريف إصدار الجرائد و المجلات و النشريات إلى غير ذلك من الوسائل التي تساعد على التعريف بالحزب. من جهة أخرى تحتاج الأحزاب السياسية إلى تمويل حملاتها الإنتخابية مع كل ما يصاحب ذلك من إشهار لمرشحي الحزب بواسطة مختلف الوسائل الإعلامية كالجرائد و المحلات و المطبوعات و النشريات الخاصة بالإنتخابات المختلفة.

والأحزاب السياسية في الجزائر كغيرها من الأحزاب في العالم تحتاج إلى تمويل مستمر و متنوع لضمان استمرارية نشاطاتها. و عليه فقد قنن المشرع الجزائري تمويل هذه الأحزاب و ذلك ضمن القانون رقم 09/97 المتعلق بالنظام العضوي للأحزاب

السياسية في الباب الثالث تحت عنوان الأحكام المالية في المواد 27 إلى 35. و قبل التطرق إلى هذه الأحكام لابد من الإشارة إلى أن الحزب السياسي لا يهدف من نشاطه إلى تحقيق الربح المالي أي أن هدفه ليس تجاريا بل سياسيا و عليه فقد وضعت آليات للرقابة على مصادر تمويله و سنتعرض لها بعد شرح مصادر تمويل الأحزاب.

للأحزاب السياسية طريقتان للتمويل، الأولى ذاتية و الثانية عمومية.

أولا: من خلال المادة 27 من الأمر رقم 09/97 حددت المصادر الخاصة لتمويل الحزب في ثلاثة أنواع و هي:

1- اشتراكات الأعضاء.

2- الهبات و الوصايا.

3- العائدات المرتبطة بنشاطه.

1- اشتراكـات الأعضـاء:

يستطيع كل شخص طبيعي في الحزب سواء كان من الأعضاء المؤسسين أو المسيرين أو المنخرطين المساهمة في تمويل الحزب وفق الشروط التالية:

- أن تكون جنسيته جزائرية طبقا للقواعد العامة التي تشترط شرط الجنسية للإنخراط في الأحزاب السياسية المادة 10 من هذا القانون و يتساوي في ذلك الجنسان سواء كان يحمل الجنسية الجزائرية الأصلية أو المكتسبة مع مراعاة الشروط الخاصة بالأعضاء المسيرين.

- أن يكون سنه قد بلغ 18 سنة كاملة بالنسبة للجنسين كذلك.

- تدفع اشتراكات أعضاء الحزب السياسي، بما فيها اشتراكات الأعضاء المقيمين بالخارج بالعملة الوطنية فقط كما جاء في المادة 28 من القانون.

- حدد القانون الحد الأقصى لمبلغ الاشتراك الشهري لكل فرد بنسبة 10 % من الأجر الوطني المضمون و المقدر ب10 آلاف دينار جزائري بمعنى أنه يدفع سنويا مبلغ 12 ألف دينار جزائري.

- على الحزب أن يصب كل المبالغ التي تحصل عليها من مختلف الطرق و الوسائل في الحساب الوحيد الواجب فتحه في إحدى المؤسسات المالية الوطنية.

2- الهبـات و الوصايـا و التبرعـات: لتحصيل مصادر الأموال هذه يجب توفر الشروط التالية:

- يجب أن تكون الهبات و الوصايا و التبرعات من أشخاص طبيعيين و بالتالي يمنع الإستفادة من الأموال التي تمنح من قبل أشخاص معنويين أو أشخاص أجانب طبقا للمادتين 29 و 30 من قانون الأحزاب.
- يمنع على الأحزاب السياسية تلقي دعما ماليا أو ماديا من أي جهة أجنبية و ذلك طبقا للمادة 31.
- لا يجوز أن تتعدى قيمة التبرع أو الهبة أو الوصية 160 مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون.

3- العائـدات المرتبطـة بنشاطـات الأحـزاب:

يمكن أن يكون للحزب السياسي عائدات ترتبط بنشاطه و ناتجة عن استثمارات غير تجارية و منها على سبيل المثال عائدات بيع المجلات و الصحف و النشريات و دور النشر و الطباعة التابعة للأحزاب مع الإشتراط ألا يكون هدف هذا النشاط الربح مثل ما هو الحال بالنسبة للمؤسسات التجارية و الإقتصادية.

مما سبق نستنتج أن المشرع حاول وضع قواعد و ضوابط لعملية التمويل الذاتي للأحزاب السياسية بغية مراقبة و منع تدخل أطراف خارجية في الشؤون الداخلية للبلاد و يتضح ذلك من خلال المادة 28 من قانون الأحزاب حيث يجبر المنخرطون و المسيرون بالخارج تحويلها من العملة الصعبة إلى العملة الوطنية ثم بعد ذلك إعادة تحويلها إلى العملة الصعبة لتمويل النشاطات الحزبية في الخارج و يبقى التساؤل حول قدرة هذا الإجراء على منع تمويلات ممنوعة من الخارج باتباع الإجراءات السالفة الذكر. أما فيما يتعلق بالعائدات المرتبطة بنشاطات الحزب فقد حاول المشرع السماح للأحزاب السياسية

بتمويل نفسها ذاتيا دون أن تحول عن أهدافها الأصلية و المتمثلة في التنشئة السياسية وإعداد نخبة سياسية حاملة لمشروع و طني بغية الوصول إلى الحكم.

وإذا كان لزاما على الأحزاب التقيد بكافة الشروط المتعلقة بمصادر تمويلها فإن وزارة الداخلية معنية بدراسة التقارير المالية و رصد كل مصادر تمويل الأحزاب السياسية و ذلك بالاعتماد على مصدرين أساسيين[1] يتعلق الأول بالحصيلة المالية التي تقدمها قيادات الأحزاب لمحافظ الحسابات الذي يعتبر الجهة الرسمية المكلفة من قبل الدولة بالإطلاع على الحصيلة المالية لها.

أما المصدر الثاني فيعتمد على مساءلة قادة الأحزاب عن مصادر تمويلهم و كذا تحديد القدرات و الإمكانيات التي يزخر بها كل واحد و مقارنتها بالموارد الرسمية سواء تلك المتعلقة بالإشتراكات أو الإقتطاعات التي تتعرض إليها رواتب منتخبي الحزب بالمجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة.

ثانيـا: بإمكان الحزب السياسي المعتمد قانونا الإستفادة من مساعدة مالية من الدولة وفق عدد المقاعد المحصل عليها في البرلمان. و يصنف هذا النوع من الإعانات في إطار

تشجيع الدولة لنشاط الأحزاب و تمكينها من العمل السياسي بكل حرية ومن ثم حمايتها من ضغوط و تحكم أصحاب رؤوس الأموال.

بعد عرض مختلف مصادر تمويل الأحزاب السياسية في الجزائر مثلما نص عليها قانون الأحزاب سيتم التطرق إلى موضوع لا يقل أهمية عن عملية التمويل بل يعتبر ملازما لها و هو يتعلق بالرقابة من حيث مشروعيتها و أساسها و كذا حدودها.

- الرقابة على تمويل الأحزاب: وقع اختلاف بين من يرى وجوب فرض رقابة مالية على نشاط الأحزاب السياسية بغض النظر على طبيعة هذه الرقابة ومن يرى فيها لجم و تقييد للتعددية الحزبية و هي بذلك ميزة من ميزات الأنظمة الدكتاتورية.

---

[1]- جريدة الشروق اليومية، الجزائر، 01 أكتوبر 2007.

إضافة إلى رأي ثالث يقترح تخفيف عملية الرقابة و ذلك بأن يطلب من هذه الأحزاب بيان بسيط حول ميزانيتها و في هذا المقام يقول حسن البد راوي "أنه من الأفضل أن يترك أكبر قدر من الحرية للأحزاب في المسائل المالية و لا يفرض عليها إلا التزام وحيد و هو تقديم تقرير دوري عام عن ماليتها[1]" إلا أن واقع الحال الذي تقدمه الدولة للأحزاب السياسية يترتب عليه تقديم حسابات دقيقة للجهات المكلفة بدلك بغية الحفاظ على المال العام و صونه من التلاعبات الداخلية و الخارجية كما سبق الإشارة إليه من قبل.

لقد تطرق قانون الأحزاب رقم 09/97 في مادتيه 29 و 34 إلى مبدأ الرقابة وذلك في محاولة منه تقنين العملية التمويلية للأحزاب السياسية مع مجاراة الإتجاه نحو الإنفتاح الديمقراطي وما يتضمنه من ضرورة توفر الحرية و لمساواة بين كافة التشكيلات السياسية. فالمادة 29 من نفس القانون تنص على أنه "يمكن للحزب السياسي أن يتلقى الهبات و الوصايا و التبرعات من مصدر وطني على أن يصرح بها إلى الوزير المكلف بالداخلية و يبين مصدرها و أصحابها و طبيعتها وقيمتها. أما بالنسبة للمادة 34 فتنص أنه "يجب على كل حزب سياسي أن يمسك محاسبة بالقيد المزدوج و جرد لأملاكه المنقولة والعقارية كما يجب عليه أن يقدم حساباته السنوية إلى الإدارة المختصة و يبرر في أي وقت مصدر موارده المالية واستعمالها".

وإذا كان مبدأ الرقابة على تمويل الأحزاب السياسية أمر مسلم به فإن الجهة التي تتولى القيام بهذه المهمة تختلف من بلد إلى آخر ففرنسا على سبيل المثال أوكل مشاريع الوضع الدستوري و القانوني للأحزاب السياسية للبرلمان بينما أسندت هذه المهمة الرقابية لخبراء حسابيين من ديوان المحاسبة ثم يرفع تقريره إلى البرلمان الإتحادي. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالمهمة من صلاحيات مجلس الشيوخ.

2-5. الترشح للانتخابات في المجالس و الهيئات الرسمية:

- إن المجالس المنتخبة التي يحق للأحزاب السياسية أن ترشح لها أعضائها هي

[1]- حسين البدراوي، **الأحزاب السياسية و الحريات العامة**، دار المطبوعات الجامعية ، مصر، ص 200.

المجالس الشعبية البلدية و الولائية و المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة باستثناء رئاسة الجمهورية التي يتم الترشح بها ببرنامج مستقل، كما أن قوائم الترشح تختلف من هيئة إلى أخرى مع الإشارة إلى أن بعض الأحزاب لا تغطي قوائم ترشحها كل الدوائر الانتخابية سواءا كان ذلك على مستوى البلديات أو الولايات أو المجلس الشعبي الوطني و يرجع السبب في ذلك حداثة تأسيسها و ضعف إمكانياتها المادية و المالية و كثرة الشروط المطلوبة لتكوين ملف الترشح و الصعوبات الإدارية التي تعترض المرشح وكذا حداثة تجربة الانتخابات على أساس التعددية الحزبية وسنتعرض لقوائم الترشح للمجلسين الشعبيين الولائي والبلدي ثم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وأخيرا رئاسة الجمهورية.[1]

أ) قـوائم تـرشح الأحـزاب السيـاسية للمجـلس الشعبـي البـلدي :

يتم تنظيم انتخابات المجالس الشعبية البلدية على أساس الدائرة الانتخابية البلدية إضافة إلى تعداد السكان حيث يسجل المترشحين بالترتيب في كل دائرة انتخابية في قوائم تشتمل على عدد من المترشحين حسب عدد المقاعد المطلوب شغلها و عدد من المستخلفين لا يقل عن نصف العدد.

مع العلم أن عدد أعضاء المجالس يحدد مقارنة مع عدد السكان من بلدية لأخرى بداية من الأدنى إلى الأعلى:

- البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة يمثلها ستة(06) أعضاء
- البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10.000 و 20.000 نسمة يمثلها تسعة (09) أعضاء
- البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.000 و 50.000 نسمة يمثلها إحدى عشرة (11) عضو
- البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.000 و 100.000 نسمة يمثلها خمس عشرة (15) عضو

[1] - علي زغدود، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، منشورات القصبة، الجزائر، 2001، ص56.

- البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 100.000 و 200.000 نسمة يمثلها ثلاثة و عشرون (23) عضو
- البلديات التي يساوي عدد سكانها 200.000 نسمة يمثلها ثلاثة و ثلاثون (33) عضو.

وينتخب أعضاء المجلس الشعبي البلدي لمدة خمس سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة و تجري ثلاثة أشهر قبل انتهاء مدة العهدة الانتخابية و خلال 45 يوما من تاريخ بدء الاقتراع و توزع المقاعد المطلوب شغلها بين قوائم الترشيحات بالتناسب حسب عدد الأصوات التي تتحصل عليها كل قائمة بمقدار عدد المرات التي تحصلت فيها على المعامل الانتخابي ولا تأخذ في الحسبان القائمة التي لا تحصل على 05 % من الأصوات المعبر عنها بالمجلس الشعبي الوطني و 07 % بقوائم المجالس الشعبية البلدية و الولائية. و تتضمن قائمة المترشحين للمجالس الشعبية البلدية على عدد المقاعد المطلوب شغلها و يتم إيداع القائمة الموقعة من كل مترشح صراحة ويتضمن التصريح الاسم و اللقب وتاريخ الميلاد و مكانه والمهنة و العنوان الشخصي والمؤهلات العلمية لكل مترشح أصلي ومستخلف.

ويسلم وصل عن إيداع قائمة الترشح يقدمها أحد المترشحين للولاية التي تسلمه وصل إثبات الترشح و يلحق بالقائمة التي تحمل عنوان البرنامج الذي سيتم شرحه طوال الحملة الانتخابية.[1]

ب) قـوائم ترشـح الأحـزاب السيـاسيـة للمجـلس الشعبـي الـولائـي:

يجب أن تكون قوائم الترشح للمجلس الشعبي الولائي مشتملة على عدد من المستخلفين لايقل عن نصف عدد المقاعد المطلوب شغلها والتي تتم على أساس تعداد السكان وتختلف من ولاية إلى أخرى حسب كثافة السكان بداية من:

- 35 عضو في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250.000 نسمة
- 39 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 250.000 و650.000 نسمة

(1) - نفس المرجع السابق،ص57.

- 43 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 650.000 و950.000 نسمة
- 47 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين 950.000 و1.150.000 نسمة
- 51 عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها ما بين1.150.000 1.250.000 نسمة
- 55 عضو في الولايات التي يفوق عدد سكانها 1.250.000 نسمة

يجب الإشارة إلى أن حدود إجراء الانتخابات بالنسبة للمجلس الشعبي الولائي لايجب أن تتجاوز الحدود الإقليمية للولاية والتي يبلغ عددها 48 ولاية حسب قانون 1984، كما ينتخب المجلس الشعبي الولائي لمدة 5 سنوات.

ج) قـوائـم تـرشح الأحـزاب السيـاسيـة للبـرلمـان :

-1- المجـلس الشعبـي الـوطني:

تمثل السلطة التشريعية في الجزائر هيئتان و هما المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة.فبالنسبة للمجلس الشعبي الوطني يتم إنتخاب أعضائه عن طريق الإقتراع المباشر كما يبلغ عدد أعضائه 389 عضوان منهم 08 أعضاء يمثلون الجالية الجزائرية في الخارج.و ينتخب أعضاء المجلس لمدة 05 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي عن القائمة على أن يكون سن المترشح 28 سنة على الأقل و يكون ذا جنسية جزائرية أصلية أو مكتسبة منذ 05 سنوات و يتبث أداء الحذمة الوطنية أو الإعفاء منها، و تعد الأحزاب السياسية القوائم التشريعية في استمارة يوقعها كل مترشح و هي معفاة من تقديم توقيعات و يتم إيذاع قائمة الترشح لدى الولاية من قبل المترشح الذي يتصدر القائمة أو من يليه قبل انتهاء 45 يوما من تاريخ بدأ الاقتراع.

يتم إعداد القائمة التابعة للحزب السياسي الدوائر الانتخابية و توزع المقاعد على كل دائرة انتخابية حسب عدد سكان كل ولاية و يحدد على أساس تخصيص مقعدا واحد لكل حصة تتضمن ثمانين ألف 80.000 نسمة، على أن يخصص مقعدا

إضافي لكل حصة متبقية تشمل أربعين ألف نسمة، و لا يمكن أن تقل عن أربعمائة مقعد للولايات التي يساوي عدد السكان في كل منها ثلاثمائة و خمسين ألف نسمة 350.000 أو يقل عنها، و يتجدد عدد المقاعد المطلوب شغلها في انتخابات المجلس الشعبي الوطني حسب الحدود الإقليمية للولاية و حسب تعداد السكان.

2- مجلـــس الأمـــة :

لقد تم استحداث ما يصطلح على تسميته بالغرفة العليا، أي مجلس الأمة في دستور 1996، الذي صدر في عهدة الرئيس السابق لمين زروال و يتكون مجلس الأمة من 144 عضوا، ينتخب 96 منهم من الأعضاء المنتخبين في المجالس البلدية و الولائية بينما يعين رئيس الجمهورية ثلث الأعضاء أي 48.

أما عن كيفية انتخاب أعضاء المجلس فتبدأ باستدعاء الهيئة الانتخابية المتكونة من أعضاء المجلس الولائي و أعضاء المجالس البلدية بمرسوم رئاسي قبل 45 يوما من إجراء الإقتراع، و يمكن لكل عضو في مجلس شعبي بلدي أو ولائي بلغ سن 40 سنة كاملة يوم الإقتراع أن يترشح لعضوية مجلس الأمة و ذلك بإيداعه استمارة قبل 15 يوما من بدأ الإقتراع تسجل بسجل خاص على مستوى الولاية، كما يجري الإقتراع تحت اشراف03 قضاة لإنتخاب أعضاء مجلس الأمة كل 06 سنوات، يجدد نصف أعضائه كل 03 سنوات، للإشارة فإنه ينتخب عضوان للمقعدين المخصصين لكل ولاية و يتجدد انتخاب عضو واحد كل ثلاثة سنوات عن كل ولاية.

د) قــوائــم التــرشح للإنتخــابــات الــرئاسيــة:

تنظم الإنتخابات الرئاسية في ظرف ثلاثين يوما قبل انقضاء مدة رئاسة الجمهورية. بموجب مرسوم رئاسي تستدعي هيئة الناخبين في ظرف ستين يوما قبل تاريخ الاقتراع كما ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع علة اسم واحد في دورتين بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبرعنها.

فالمادة 74 من دستور 1996 حددت مدة العهدة الرئاسية بخمس سنوات، يمكن تجديد انتخاب الرئيس مرة واحدة. يودع المترشح لرئاسة الجمهورية ملف

الترشيح لدى المجلس الدستوري مقابل تلقيه وصل عن الإيداع و يتضمن طلب الترشح على اسم المعني و لقبه و توقيعه و عنوانه كما يرفق بملف يحتوي على الوثائق الآتية:

1- نسخة من شهادة ميلاد المعني(1)
2- شهادة الجنسية الجزائرية الأصلية للمعني
3- تصريح بالشرف بعدم إحراز المعني جنسية أخرى غير الجنسية الجزائرية
4- مستخرج رقم 3 من شهادة السوابق العدلية للمعني
5- صورة شمسية حديثة للمعني
6- شهادة الجنسية الجزائرية لزوج المعني
7- شهادة طبية للمعني مسلمة من قبل أطباء محلفين
8- بطاقة الناخب للمعني
9- شهادة تثبت تأدية الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها
10- التوقيعات المنصوص عليها في قانون الانتخابات
11- تصريح المعني بممتلكاته العقارية و المنقولة داخل الوطن و خارجه
12- شهادة تثبت المشاركة في ثورة أول نوفمبر 1954 للمولود قبل يونيو سنة 1942
13- شهادة تثبت عدم تورط أبوي المترشح المولود بعد أول يوليو 1942 في أعمال مناهضة لثورة أول نوفمبر 1954(*)
14- تعهد كتابي يوقعه المترشح يتضمن الالتزام بالمبادئ المذكورة في الصفحة 40 وهي شروط تختلف عن تلك المطلوبة في قوائم المجالس البلدية و المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة.

2-5 الترشح للانتخابات في المجالس و الهيئات الرسمية

- إن المجالس المنتخبة التي يحق للأحزاب السياسية أن ترشح لها أعضائها هي

(1) - نفس المرجع السابق، ص، 61.

(*) تم إلغاء هذا الشرط من قبل المجلس الدستوري بموجب قراره الصادر في 6 مارس 1997

المجالس الشعبية البلدية و الولائية و المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة باستثناء رئاسة الجمهورية التي يتم الترشح بها ببرنامج مستقل، كما أن قوائم الترشح تختلف من هيئة إلى أخرى مع الإشارة إلى أن بعض الأحزاب لا تغطي قوائم ترشحها كل الدوائر الانتخابية سواءا كان ذلك على مستوى البلديات أو الولايات أو المجلس الشعبي الوطني و يرجع السبب في ذلك حداثة تأسيسها و ضعف إمكانياتها المادية و المالية و كثرة الشروط المطلوبة لتكوين ملف الترشح و الصعوبات الإدارية التي تعترض المرشح و كذا حداثة تجربة الانتخابات على أساس التعددية الحزبية و سنتعرض لقوائم الترشح للمجلسين الشعبيين الولائي و البلدي ثم المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة و أخيرا رئاسة الجمهورية.[1]

---

[1] - علي زغدود، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، منشورات القصبة، الجزائر، 2001، ص56.

ملخص :

بدأ العمل السياسي في عهد الاستعمار مع حركة الهجرة التي تمت إلى فرنسا حيث تبلورت فكرة الانتظام في تنظيمات نقابية ثم الانتقال بعد ذلك إلى إنشاء حزب نجم شمال إفريقيا الذي بدأ بفضل العمل الجماعي لمناضلين من الجزائر، تونس، والمغرب ثم لم يبق منهم إلا الجزائريون وقد تطورت فكرة العمل الحزبي من ذلك الوقت 1926 إلى أن وصلت إلى ظهور تيارات مختلفة من جمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب الجزائري وغيرهم من المنتظمات الأخرى ثم تواصل العمل رغم الصعوبات والعراقيل التي وضعها الاحتلال الفرنسي إلى غاية ظهور حزب جبهة التحرير الوطني التي قادت ثورة مسلحة أثمرت على استقلال الجزائر وقد كان على قيادات جبهة التحرير مسؤوليات كبيرة في تحديد معالم النظام السياسي الذي ينبغي تبنيه بعد تحقيق الاستقلال وبالفعل اختير لنظام الأحادي الذي يعتمد على الحزب الواحد وبالتالي لم يسمح بالتعددية الحزبية واختير النموذج الاشتراكي لتسيير شؤون البلاد وبغض النظر عن المزايا والانجازات التي حققت بعد الاستقلال فقد ساهمت الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة في الإقبال على الانفتاح السياسي في نهاية الثمانينات بصدور دستور 1989 الذي سمح لكل التيارات إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي وهو ما أدى إلى ظهور عدد كبير من الأحزاب على الساحة السياسية مستغلة الثغرات القانونية الموجودة في قانون الأحزاب الجديد، لذلك فقد أدى هذا الوضع إلى انحرافات خطيرة انجر عنها توقيف المسار الانتخابي وحل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ودخلت البلاد بعد ذلك في أزمة متعددة الجوانب إلى أن صدر دستور 1996 الذي عمد إلى مراجعة آليات العمل الحزبي وضبطها على ضوء التجارب السابقة وهو الأمر الذي أدى إلى اختفاء بعض التنظيمات السياسية التي لم تستطع أن تتأقلم مع الوضعية القانونية الجديدة.

الباب الثاني
الجانب الميداني
للدراسة

الفصل الرابع

دراسة ميدانية للعمل الحزبي من خلال

- حالة حزب جبهة التحرير الوطني-

مدخل:

يعتبر حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد الذي نشط سياسيا بصورة مستمرة خلال فترتي الأحادية وبعد إقرار التعددية الحزبية وبالتالي يلاحظ بأنه قد تراكمت لديه تجربة كبيرة في ميكانيزمات وآليات العمل السياسي بالإضافة إلى ذلك طرأ كثيرا من التطورات على تنظيمه وبرامجه، بما انه ملزم بالتكيف مع الأوضاع الجديدة خاصة مع بروز أحزاب أخرى تنافسه في مختلف الانتخابات لذلك ارتأينا دراسة الحزب من جوانب عديدة وبصورة مختصرة بداية من تاريخ الحزب وإيديولوجيته إلى تنظيمه وشروط الترشح للمناصب المختلفة داخل الحزب.

المبحث الأول: حزب جبهة التحرير الوطني تاريخه وإيديولوجيته

1-1. لمحة تاريخية عن جبهة التحرير الوطني:

تأسس حزب جبهة التحرير الوطني في 10 أكتوبر 1954 لكنه ظهر للعلن في اول نوفمبر 1954 تاريخ اندلاع حرب التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، لإقامة ديمقراطية شعبية وقد كانت وراء تأسيسه اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي عملت على توحيد كافة القوى السياسية الوطنية من اجل تحرير البلاد من أهم الشخصيات التاريخية التي شكلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل " حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، كريم بلقاسم، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيدر، وديدوش مراد"[1]

أنشأت جبهة التحرير الوطني جناح عسكري أطلق عليه اسم جيش التحرير الوطني يتمتع بتنظيم عسكري مقسم إلى خمسة مناطق إلى جانب هيئة الأركان، ثم قامت بهيكلة نفسها عن طريق عقد مؤتمر الصومام الذي منح وضعية قانونية للجيش بحيث يخضع للقرار السياسي من خلال تجسيد مبدأ أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري.

1- استقلال الجزائر:

استمرت الثورة من اجل تحرير الجزائر إلى غاية 27 مارس 1962، تاريخ توقيع اتفاقيات ايفيان تم على أثرها الموافقة على وقف إطلاق النار من الجانبين، بعدها اختار الشعب الجزائري الاستقلال عن طريق الاستفتاء والذي أجرى في جويلية من نفس السنة، وبعد الاستقلال مباشرة تسلمت جبهة التحرير الوطني مقاليد الحكم باعتبارها الحركة التي سمحت للجزائر أن تحصل على استقلالها، غير انه سجلت صراعات مريرة بين الإخوة نتجت عنها حل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتسلم أحمد بن بلة السلطة، للتذكير فان جبهة التحرير الوطني لم تعد تلك الحركة التي تجمع في صفوفها مختلف القوى الوطنية التي كانت تنشط الشرعية التاريخية التي سمحت لها بتبرير احتكار الحزب الواحد للعمل السياسي مانعا بذلك الأحزاب الأخرى من أن تشارك في العمل الحزبي فقد

---

[1] – Mohamed Harbi, opcit, p 78.

تم منع الحزب الشيوعي من العمل سنة 1963 ثم بعد ذلك حزب الثورة الاشتراكية لمحمد بوضياف ثم حزب القوى الاشتراكية لأيت أحمد.

2- حركة 19 جوان 1965:

كان من المنتظر أن يقع الانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة مباشرة بعد انعقاد المؤتمر الثالث لحزب جبهة التحرير الوطني في أفريل 1964 حيث منح صلاحيات واسعة جعلت يقول بأنه غير مسؤول أمام الهيئات القيادية لحزب جبهة التحرير الوطني وكذا المجلس الوطني ثم بدأت حملة إقالات شملت أغلب أعضاء مجموعة وحدة إلا أن قرار عزل وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة شرع الأحداث بحيث لم يبق لدى هواري بومدين شك بأنه سيكون الضحية القادمة وبالتالي أطاح بالرئيس بن بلة في 19 جوان 1965.

3- عهد الرئيس هواري بومدين:

تميزت نظرة بومدين لشؤون الحكم بكونها مغايرة لسابقه أحمد بن بلة ، فقد تبنى خط وطني اشتراكي مضاد للاستعمار كما اعتمد على الشرعية الثورية مهمشا حزب جبهة التحرير الوطني لصالحه مع الإبقاء على نظام الحزب الواحد بداية من سنة 1976 تم تعديل الدستور الذي نص بذلك على أن الدولة الجزائرية دولة اشتراكية تحت رقابة حزب جبهة التحرير الوطني رغم بقاء هذا الأخير أداة في يد الرئيس هواري بومدين.

4- فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد:

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين سنة 1978 قام خليفته الرئيس شاذلي بن جديد بإعادة تنظيم الحزب الذي استعاد مكانته بعد تهميشه لفترة طويلة وقد حافظ العسكريون على تمثيل معتبر داخل اللجنة المركزية، ومع بداية الثمانينات بدأ حزب جبهة التحرير الوطني في التخلي عن المبادئ الاشتراكية حيث أجري إصلاحات تميزت بانفتاحها على السوق الحر[1]، غير أن التغييرات الجذرية لم تأت إلا بعد الانتفاضة الشعبية لـ 05 أكتوبر 1988 والتي نتج عنها التعديل الدستوري والذي بموجبه السماح بالتعددية

[1] – Kamel Bouchama, leFLN : **instrument et alibi du pouvoir 1962-1992**, édition Dahleb, Alger, 1992, p 34.

الحزبية، وقد سمحت هذه التغييرات للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالفوز في أول انتخابات تشريعية وهو ما دفع بالجيش إلى إلغاء المسار الانتخابي في 11 جانفي 1992.

5- العشرية السوداء:

في جانفي 1992 تقلد محمد بوضياف منصب رئيس المجلس الأعلى لكنه اغتيل بشهور قليلة بعد ذلك وفي خضم هذه الأحداث بقي حزب جبهة التحرير الوطني في المعارضة ثم أقيمت انتخابات رئاسية سنة 1995 تمت مقاطعتها من قبل الأحزاب الكبرى في المعارضة وقد قام حزب جبهة التحرير الوطني إلى جانب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحزب القوى الاشتراكية بمقاطعتها، إلى جانب ذلك فقد أمضى حزب جبهة التحرير الوطني على وثيقة سانت ايجيديو التي انتقدت السلطة العسكرية ودعت إلى حوار وطني لكن بعد مناقشات حثيثة داخل الحزب تغير موقفه وأصبح بعد ذلك يساند الرئاسة في سنة 1998 أعلن ليامين زروال عن إجراء انتخابات رئاسية مسبقة تجرى في فيفري 1999 وقد كان مترشحا لها كل من " حسين آيت أحمد، مولود حمروش، طالب الإبراهيمي، مقداد سيفي، محمد الخطيب وعبد العزيز بوتفليقة" وقد فاز عبد العزيز بوتفليقة بهذه الانتخابات بعد انسحاب باقي المترشحين بحجة أن الأمور قد سويت لصالح عبد العزيز بوتفليقة.

6- وضع حزب جبهة التحرير حاليا:

استطاع حزب جبهة التحرير الوطني أن يعود بقوة إلى الساحة السياسية حيث نجح في الانتخابات التشريعية لسنة 2002 بنسبة 34.39% من الأصوات وبمجموع 199 مقعد في البرلمان، سنة 2004 تقدم علي بن فليس للانتخابات الرئاسية باسم جبهة التحرير الوطني لكنه لم يحصل سوى على 6.4% من الأصوات مقابل 85% لصالح عبد العزيز بوتفليقة، الذي أصبح رئيسا لحزب جبهة التحرير الوطني بعد انعقاد المؤتمر الثامن للحزب، يشكل حاليا حزب جبهة التحرير الوطني التحالف الرئاسي مع حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم.

1-2. إيديولوجية الحزب:

أ- إيديولوجية الحزب بعد الاستقلال:

لقد طرحت فكرة تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي في مؤتمر طرابلس حيث تم ضبط إطار ومعالم هذا المشروع الذي هو بكل تأكيد مشروع حزب جماهيري قوي وواع ويستكفل بوضع الخطوط الكبرى السياسة الوطن ويقترح نشاطات الدولة، والحقيقة أن الرأي الذي اقترح تبني النظام الاشتراكي والحزب الواحد في مؤتمر طرابلس قد تجسد في الواقع مباشرة بعد الاستقلال حيث جاء في ديباجة دستور 1963 توصيف للحزب الواحد ودوره الأولى البارز في إعداد ومراقبة سياسة الأمة، بتأكيد أن جبهة التحرير الوطني وحتى تتمكن من ضمان السير المنسجم والفعال للنظام السياسية المعدة في إطار الدستور مطالبة بأن:

- تعبئ وتقود الجماهير وتهذبها لتحقيق الاشتراكية.
- تعكس مطامح الجماهير بالاتصال الدائم بهم.
- تعد وتحدد سياسة الأمة كما تراقب تنفيذها

وحتى يتسنى لها الاضطلاع بهذه المهام يجب:

تكوينها وتنشيطها وتوجيهها من قبل أكثر العناصر الثورية وعيا ونشاطا

- إقامة تنظيمها وفق مبدأ المركزية الديمقراطية.[1]

ويرجع الاعتماد على الحزب الواحد إلى ثلاثة أسباب منها التجربة الحزبية التي سبقت ثورة التحرير حيث شهدت الجزائر صراعات دائمة فيما بين هذه الأحزاب وحتى بين أعضائهم أنفسهم وهو الأمر الذي صعب من مهمة اندلاع الثورة بفعل الثورة التشكيك في قدرة الشعب على تحقيق الاستقلال[2]، أما السبب الثاني في اختيار الحزب الوحيد هو التجربة الايجابية التي أعطاها اتحاد الجزائريين والتفاهم حول حزب وحيد مما أعطى الأمل في مواصلة نفس النهج في تحقيق أهداف أخرى، وفي الأخير أعطى النضال من اجل الحصول على الاستقلال دافع لتدعيمه ومواصلة الكفاح من أجله.

(1)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الدستور 1976، ص 16.

(2) – Khalfa Mameri, **orientation politique de l'Algérie**, SNED, Alger, 1978 ; p 84.

أما دستور 1976 فقد كرس مبدأ الأحادية حيث أزيلت كل الفواصل المحتملة بين الحزب والدولة، فهم نظريا كيانان مستقلان لكنهما في الوقت ذاته شيء واحد، وقد نصت المادة (94) من هذا الدستور على " قيام النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد"[1]

2- إيديولوجية الحزب في ظل التعددية:

يعد أحداث أكتوبر 1988 عقد حزب جبهة التحرير الوطني مؤتمر استثنائي لمناقشة الأوضاع السياسية الجديدة والتحديات التي على الحزب أن يرفعها خاصة مع صدور دستور 1989 وما حملته المادة 40 منه حيث لم يعد للحزب ذلك الامتياز المتمثل في كونه القوة الطلائعية التي تقود الشعب وتنظمه لتحقيق أهداف الثورة الاشتراكية، فتعديل الدستور فصل نهائيا بين قيادة الحزب وقيادة الدولة فقد تم التخلي عن المادة 111 من دستور 1976 واستبدالها بمادة دستورية تلغي ما ورد سابقا وبالتالي لم يعد هناك تلازم بين الحزب والدولة.

وقد تأكدت رغبة قادة الحزب في التخلص من بقايا الحزب الواحد وتجديد مشروعه وتكييفه مع متطلبات العصر والمشاركة في بناء وتعزيز ديمقراطية حقيقية في الجزائر[2] رغم وجود مقاومة كبيرة من بعض الأشخاص الذين لم يستسيغوا هذا التحول أما على مستوى القاعدة فقد ظهر نوع من الريبة لما بدأ لبعض تنكر المواريث الحزب وحقوقه التاريخية، فالقاعدة التي تعاطي لعقود مضت مع معطيات وخطاب الحزب الواحد وجدت نفسها في مواجهة خيارات المكتب السياسي غير المألوفة، من جهة أخرى أبدى حزب جبهة التحرير الوطني مواقفه من مشروع المجتمع حيث يرى أن أمر الفصل فيه يترك للانتخابات كما أن اللائكية لا مكان لها في المجتمع الجزائري.

---

(1)– الجمهورية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الدستور 1976، ص 06.

(2)– عيسى جراد، المرجع السابق، ص 102.

بالنسبة للطرح الداعي لأبعاد عناصر الهوية الوطنية من الممارسة فان الحزب يرفض استخدام هذه العناصر لتقسيم الشعب ونشر التعصب[3] في المقابل يعارض فكرة منع الأحزاب من إدراجها في برامجها.

وقد أورد نص مشروع تقرير لجنة المنطلقات الفكرية والسياسية الموحد للمؤتمر السابع تصورات الحزب للهوية والانتماء الحضاري حيث يعتبر أن الهوية الجزائرية لا يمكن تحديدها بمرسوم أو صياغتها وفقا لإرادة فئة أو جماعة مهما كان تأثيرها في مجرى الأحداث.

[3]– عيسى جراد، المرجع السابق، ص 106.

المبحث الثاني: التنظيم الإداري وشروط الترشح للمناصب المختلفة داخل الحزب

1.1- التنظيم الإداري لحزب جبهة التحرير الوطني :

نظرا لإتساع نطاق الأحزاب الجماهيرية الحديثة تشتد الحاجة إلى وجود قنوات تنظيمية يحددها الهيكل الرسمي من أجل إيجاد حلول المشكلة الإتصال التي تنجم عن تزايد عدد الهياكل و الهيئات الخاصة بالحزب فأهمية الهيكل الرسمي تتباين في مستواها وفقا لدور الحزب في النظام السياسي و مدى انتشاره و أهدافه المتوخاة في إطار العمل السياسي ومما لاشك فيه أن الأحزاب الصغيرة ذات الدور المحدودة أو تلك التي لا تطمح للوصول إلى الحكم هي أقل حاجة لهيكل رسمي محدد و قد يرجع السبب في ذلك إلى أن يعطي هذه الأحزاب لا تملك الموارد اللازمة (المالية أو البشرية). التي تمكنها من الانتباه التنظيم الواسع.

أما فيما يتعلق بحزب جبهة التحرير الوطني الذي يعتبر أكبر الأحزاب الجزائرية من حيث التاريخ النضالي و الممارسة الخزينة و النتائج المحصل عليها في مختلف الانتخابات التي جرت بعد إقرار التعددية فإنه يتوفر على هيئات و هياكل تشكل الهيكل العام للحزب و تتمثل في :

1- المؤتمر الوطني: يمثل أعلى هيئة للحزب من أهم ما يختص به هو :

- وضع الخطوط العامة للبرنامج السياسي و الاقتصادي ، الاجتماعي و الثقافي و يقرها.
- المصادقة على نظامه الداخلي و جدول أعماله.
- إنتخاب مكتب لتسير أشغاله.
- إعداد و تعديل القانون الأساسي للحزب و المصادفة عليه.
- انتخاب رئيس الحزب.
- انتخاب المجلس الوطني.

و يتعقد المؤتمر الوطني كما بنص على ذلك المادة 31 من القانون الأساسي للحزب كل خمس سنوات في دورة عادية، و يمكن أن ينعقد في دورة طارئة كل ما دعت

الضرورة لذلك، بدعوة من رئيس الحزب أو من المجلس الوطني بناءا على لائحة مبررة تقدم من قبل الأغلبية المطلقة لأعضائه (50 + واحد) أو بطلب من ثلثي أعضاء الهيئة التنفيذية. و يشارك في المؤتمر الوطني أعضاء المجلس الوطني للحزب المندوبون و المندوبات المنتخبون من القاعدة، و ممثلوا الجالية في الهجرة، أمناء المحافظات، و نواب الحزب في الهيئة التشريعية بغرفتيها و أعضاء الجلسة.

2- رئيس الحزب : تتلخص مهام رئيس الحزب فيما يلي :

- استدعاء مؤتمر الحزب العادي و الاستثنائي.
- يترأس دورات المجلس الوطني.

3 – المجلس الوطني :

يعتبر المجلس الوطني هيئة مسؤولة أمام المؤتمر، يتكون من 450 إلى 550 عضوا، ينتخبهم المؤتمر في دورة عادية. و يمكن أن يجتمع في دورة استثنائية عند الاقتضاء بطلب من الأمين العام باستشارة رئيس الحزب أو بطلب من ثلثي أعضاء الهيئة التنفدية يشرف المجلس الوطني علي مايلي :

- بعد النظام الداخلي للحزب و يصادق عليه.
- يحدد الأولويات و يسهر على تطبيق البرنامج الاقتصادي الاجتماعي والثقافي للحزب المصادق عليه من قبل المؤتمر.
- يصادق على نظامه الداخلي و جدول أعماله.
- ينتخب الهيئة التنفيذية.
- ينتخب مرشح لرئاسة الجمهورية.
- يناقش تقرير الهيئة التنفيذية و يبدي رأيا فيه.

4- **الهيئة التنفيذية** :

تتألف الهيئة التنفيذية للحزب من 95 إلى 121 عضوا ينتخبون من بين أعضاء المجلس الوطني من بين أهم مهامها حسب المادة 397 من القانون الأساسي مايلي :

- إعداد النظام الداخلي للهيئة التنفدية و المصادقة عليه.
- السهر على تطبيق القانون الأساسي و النظام الداخلي للحزب.

- انتخاب الأمين العام للهيئة التنفيذية.
- تطبيق قرارات المؤتمر و لوائحه و قرارات المجلس الوطني.
- إعداد ميزانية الحزب سنويا و الحساب المالي.
- ضبط موارد الحزب و كذلك مصادرها و مبلغ الاشتراك و مساهمة المنتخبين و الإطارات في مالية الحزب.
- البت في التحالف مع الأحزاب الوطنية الأخرى.
- متابعة تطبيق البرنامج السياسي من قبل الحكومة إن كان الحزب في الأغلبية و تقديم البدائل في المعارضة كما تنتخب الهيئة التنفيذية من بين أعضائها خمسة لجان دائمة هي :
  - ✓ لجنة المالية.
  - ✓ لجنة الانضباط.
  - ✓ لجنة الرقابة و التقييم.
  - ✓ لجنة المنتخبين.
  - ✓ لجنة التكوين السياسي.

5 – الأمين العام للهيئة التنفيذية:

يعد الأمين العام حسب المادة (44) من القانون الأساسي للحزب الناطق الرسمي للحزب، يتولى الأمين العام.

- توجيه و تنسيق أعماله أمانة الهيئة التنفيذية و اللجان الدائمة، الهيئات البرلمانية و أعضاء الحكومة المنتمين للحزب.
- توزيع المهام بين أعضاء أمانة الهيئة التنفيذية.
- رئاسة اجتماعات أمانة الهيئة التنفيذية و دورات الهيئة التنفيذية.
- رئاسة هيئة التنسيق.

6- أمانة الهيئة التنفيذية :

تتشكل أمانة الهيئة التنفيذية من 07 إلى 09 عضوا تركبهم الهيئة التنفيذية للحزب و بالتالي فأعضاؤها مسؤولون فرديا أمام الأمين العام و مسؤولون جماعيا أمام الهيئة التنفيذية و تتولى أمانة الهيئة التنفيذية ما يلي :

- تطبيق القرارات و للوائح الصادرة عن الهيئة التنفيذية.
- متابعة النشاط الحزبي و السياسي اليومي.

7- الهياكل و الهيئات القاعدية للحزب :

يقصد بالهياكل القاعدية للحزب مؤسسات الحزب التي يبدأ نشاطها في أعلى مستوى لها و هو الولاية ثم ينزل إلى مستوى الحي و القرية و يتم ذلك عن طريق :

أ – المحافظة: هي هيكل الحزب على المستوى الولاية وهي مشكلة من جمعية عامة، و مكتب المحافظة إلى جانب أمين المحافظة.

ب – القسمة: تمثل القسمة الوعاء الإقليمي على مستوى البلدية و بالتالي فهي الهيكل الأساسي القاعدي الذي يقوم عليه الحزب وهي مشكلة من جمعية عامة و أمين القسمة و مكتب تنفيذي.

ج – الخلية : هي الركيزة الأساسية للعمل الجواري كما تعتبر المركز المفضل لإشعاع العمل السياسي، تتألف الخلية من جمعية عامة و مكتبا و أمينا للخلية يسهر على توزيع البطاقات على المناضلي و نشر صحافة الحزب و تنفيذ تعليمات و توجيهات الهيئات العليا.

د – تنظيم المناضلين من الجالية الجزائرية في المهجرة بتمتع هذا تنظيم بمرونة كبيرة تسمح للمهاجرين من أداء واجباتهم النضالية في ظروف مواتية و في ظل احترام الأحكام و القواعد العامة للقانون الأساسي.

تعني المركزية في الدولة وجود كل السلطات و الصلاحيات بيد الحكومة المركزية و كذلك الشأن بالنسبة للحزب السياسي فهي تعني تركز جميع السلطات بيد الهيئة العليا للحزب، أما اللامركزية فهي تعني في الدولة توزيع بعض الصلاحيات على الحكومة

المحلية أو الإقليمية و احتفاظ الحكومة على صلاحيات في بعض القضايا الأساسية أو بالنسبة للحزب فاللامركزية حتى فيما تعنيه إعطاء الهيئات الخزينة على مختلف مستوياتها صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات بدون الحاجة إلى الرجوع إلى الهيئة المركزية في الحزب.

إنه وعند الحديث عن المركزية و اللامركزية في الحزب السياسي، تشير بالفعل إلى توزيع السلطات على مختلف هيئات الحزب من القمة إلى القاعدة، فكلما انحصرت هذه السلطات في القمة كان الحزب مركزيا، و على العكس من ذلك كلما توزعت على وأحداث الحزب كان لا مركزيا من جهة أخرى، ثمة نقطة في غاية الأهمية و تمكن في وجود نوعين من المركزية و هما المركزية الديكتاتورية و المركزية الديمقراطية.

1- المركزية الديكتاتورية :

تعني تجميع السلطات بيد زعيم الحزب أو مجلس قيادة الحزب و قراراتها تؤخذ في القمة تم تبليغ تسلسلنا إلى الوحدات الأساسية دون أن تكون لهذه الأخيرة حق إبداء الرأي قبل اتخاذ القرار و من الأمثلة على ذلك الأحزاب الفاشية أو النازية.

2- المركزية الديمقراطية :

رغم كونها تحصر السلطات التقريرية بيد قيادة الحزب التي تكون جماعية في غالب الأحيان غير أن الفرق بينها و بين المركزية الديكتاتورية هو أن العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار تختلف فالقرار في المركزية الديمقراطية لا يتخذ من قبل قيادة الحزب قبل استشارة الهيئات الأخرى و خاصة، كوحدات الأساسية و بعد أن يجتمع للقيادة أراء مختلف الهيئات تتخذ قرارها النهائي كما لا تنس أن تذكر أن المركزية الديمقراطية تعتمد مبدأ فصل السلطات حيث إعطاء صلاحيات السلطة التشريعية للمؤتمر أو الجمعية العمومية، أما السلطة التنفيذية فيتم إسنادها للهيئة التنفيذية أو اللجنة الإدارية بينما السلطات القضائية فتكون عادة من اختصاص لجان التحكيم أو المراقبة.

بعد هذه التوطئة النظرية التي تخص كيفية التنظيم بالنسبة للأحزاب السياسية يمكن طرح السؤال التالي: ما هي طبيعة التنظيم الإداري لحزب جبهة التحرير الوطني؟، هل

يعتمد على المركزية في تسير هياكله؟ أم أنه يعتمد على نظام لا مركزي في التسيير؟ هل لديه فصل بين السلطات بين الهيئة التنفيذية و الهيئة التشريعية؟.

من خلال إلقاء الضوء على القانون الأساسي و هو النص الذي يحدد الإطار القانوني و التنظيمي لعمل كل الهيئات و الهياكل الأساسية للحزب نلاحظ حرص الحزب على توزيع السلطات و تنظيمها على كافة مستويات الهيئات و الهياكل بداية من الصلاحيات التشريعية التي اختص بها المؤتمر باعتباره أعلى هيئة في الحزب حيث ترجع إليه مهمة إعداد القانون الأساسي للحزب تم المصادقة عليه، بالإضافة إلى الصلاحيات الأخرى من مثل وضع الخطوط العامة للبرنامج السياسي و الاقتصادي أو الانتخاب رئيس الحزب و كذا المجلس الوطني أما عن طبيعة المشاركين في المؤتمر فهو يضم أعضاء المجلس الوطني للحزب و المندوبين و المندوبات المنتخبون من القاعدة و ممثلو الجالية في الهجرة و أمناء المحافظات رغبة الحزب في نواب الحزب في الهيئة التشريعية و إعطاء الحكومة، و هذا إن دل على شيء وإنما يدل على اشتراك جميع المناضلين الذين تتوفر فيهم شروط معينة من القاعدة إلى أعلى هرم في الحزب مما يعطي نتائج المؤتمر مصداقية أكبر و بذلك أن الحزب يعتمد على المركزية الديمقراطية التي ذكرناها في التوطئة النظرية و هي اشتراك القاعدة و المناضلين في إبداء أرائهم و مناقشة قرارات الهيئات العليا للحزب إلى جانب كل ذلك فإنه و حسب المادة 11 من القانون الأساسي للحزب يحق لكل مناضل المشاركة في اتخاذ القرارات و في وضع برنامج الحزب المساهمة في تقويم

عمل الهيئات التنفيذية و في وضع برنامج الحزب لذلك يمكن أن نلمح محاولة حزب جبهة التحرير إضفاء الطابع الديمقراطي في سير و تنظيم هياكله و كذا في نمط التعيين حيث أن كل المسؤوليات في الحزب انتخابية و كل هيئة منتخبيه مسؤولة أمام ناحيتها كما تنص على ذلك المادة 13 من القانون الأساسي كما أن القرارات داخل الحزب يجب مناقشتها من قبل الهيئات النظامية قبل اتخاذها على أساس قاعدة الأخذ بالأغلبية و احترام رأي الإقليمية و تدو نية. وحرصا من الحزب على حسن توزيع المهام و السلطات داخل الحزب فقد منع على المناضلين إمكانية الجمع بين عضوية

هيئتين تنفيذيتين و هذا من أجل تفادي تركز السلطات في يد مناضل أو مجموعة من مناضلين و هو ما تنص عليه المادة 16 من القانون الأساسي للحزب.

البنى الرسمية و البنى الخفية :

يرى موريس دوفرجيه بأنه إذا كان لزاما على عالم الاجتماع عدم إهمال تحليل البني الرسمية الظاهرة في الهيكليات، فإنه يجب دوما تجاوزها بالبحث عن البني الخفية الأعمى والأقرب إلى الحقيقة ومنه تظهر أهمية الحديث عن كيفية اتخاذ القرار ودوران النخبة واحترام القوانين والمبادئ المنظمة لسير الحزب.

و لطالما سجلت تجاوزات خطيرة نتجت عن أزمات متعلقة بالوضع الداخلي للبلاد و كذا بالصراعات بين الزمن و لا أدل على ذلك ما اصطلاح على تسميته بالانقلابات العلمية التي عادة ما تطيح برؤوس القيادات إلى جانب الانشقاق الذي حصل بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 حيث انقسم الحزب إلى فئتين متصارعتين كل واحدة منهما تساند مرشحها الرئاسي و قد وصل الأمر إلى المحاكم حيث ألغي المؤتمر الثامن للحزب و تم على إثرها ترخيص جناح التصحيحيتين لعقد مؤتمر للحزب في 22 جانفي 2004. كل هذه الأحداث تبرهن على أن ما يرد في القوانين الأساسية للحزب و الهيكل التنظيمي لا يعكس حقيقة مجريات الأمور في الواقع.

كما قد عبر عن ذلك أحد أهم قياديي الحزب حيث يقول " **الهيكلية التنظيمية الحالية كما أقرها المؤتمر الأخير أثبتت عدم صلاحيتها، بل أصبحت تشكل عائقا لعمل لحزب، وتضفي كثيرا من الغموض و الالتباس وغياب الانضباط. فالمجلس الوطني دخل فيه أشخاص ربما ليحوزون الشروط القانونية و الأدبية الضرورية لتبوء المسؤوليات القيادية في حزب مثل جبهة التحرير الوطني. ما يمكن أن أسمية انقلاب القيم لذلك لامناص من مراجعة هذه الهيكلة في المؤتمر الاستثنائي القادم و العودة إلى الهيكلة القديمة أقصد لجنة مركزية و مكتب سياسي إلى ذلك الهيئة التنفيذية هي لب القيادة داخل الحزب حاليا".**

2-2. شروط الترشح للمناصب المختلفة داخل الحزب:

يمكن لأي مناضل تتوفر فيه الشروط القانونية المنصوص عليها في القانون الأساسي للحزب في المادتين (14) و(15) أن يترشح للانتخابات في الهيئات القيادية للحزب، لكن لا يتم له ذلك إلا إذا توفرت فيه أقدمية في الانخراط من دون انقطاع وقد حددت المادة رقم (13) من النظام الداخلي الشروط التي يلزم على مناضل أن تتوفر لديه حسب مستوى المسؤوليات والمناصب القيادية داخل الحزب على النحو التالي:

1. يجب الحصول على ثلاث (03) سنوات أقدمية على الأقل للمسؤولية في مستوى القسمة.
2. يجب الحصول على خمس (05) سنوات أقدمية على الأقل للمسؤولية في مستوى المحافظة أو كمندوب في المؤتمر الوطني.
3. يلزم الحصول على سبع (07) سنوات أقدمية على الأقل للعضوية في المجلس الوطني للحزب.
4. يلزم الحصول على عشر سنوات أقدمية على الأقل للعضوية في الهيئة التنفيذية.

وتتبع عملية الترشيح عدة خطوات وإجراءات تبدأ بتشكيل لجان الترشيح التي تتكون بدورها من مناضلين غير مرشحين يجب أن تتوفر فيهم جملة من الشروط ومنها أن يتمتعوا بالنزاهة والإخلاص والمصداقية والأقدمية في الحزب[1]، بعد ذلك تضع لجان الترشيح نظاما داخليا تضبط فيه برنامجها وطرق سير عملها.

تليها مرحلة ضبط الهيئات العليا للحزب كما تخضع عملية فرز وترتيب وتصنيف طلبات الترشح لمقاييس الكفاءة والتجربة والتدرج في المسؤوليات والأقدمية في النضال إضافة إلى السمعة الطيبة، مع ملاحظة أن كل هذه الإجراءات تخضع للإشراف المباشر للهيآت العليا للحزب ويتم متابعتها في كل مراحلها.

أما فيما يتعلق بالطرق التي يتم على أساسها الترشيح للهيئات القاعدية في الحزب والمجالس المنتخبة فهي مختلفة تتيح لصاحبها حرية في الاختيار نذكر منها:

---

[1]– حزب جبهة التحرير الوطني، النظام الداخلي، الجزائر، 2004.

1. يمكن للمناضل أن يرشح نفسه.
2. يمكن للمناضل أن يرشح من قبل مناضلين آخرين
3. يمكن للمناضل أن يرشح من قبل الهيئات العليا للحزب.

أما عن كيفية إجراء التصويت فهو يتم بموجب المادة (16) من النظام الداخلي عن طريق رفع الأيدي إذا أمكن الحصول على الإجماع أو على الأغلبية المطلقة وإذا تعذر ذلك فعن طريق القائمة الواحدة المتضمنة لعدد من المترشحين يفوق عدد المناصب المطلوبة على أن لا يتعدى ضعف العدد المطلوب ويكون ذلك بالاقتراع السري وبالأغلبية النسبية.

ملخص :

تم تناول حزب جبهة التحرير الوطني بداية من نشأته وانتهاجه للعمل المسلح والتحاق كافة القوى والتيارات بصفوف الحزب وقد اكسبه ذلك شرعية ثورية وظفت بعد الاستقلال من قبل النظام السياسي لتوطيد حكمه وإلغاء التعددية السياسية التي اعتبرت عقبة في سبيل توحيد البلاد وبالتالي اخذ بنظام الحزب الواحد وبالنظام الاشتراكي كنموذج لا يمكن أن يتخلى عنه وقد ورد ذلك في دستور 1976، لكن بعد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد دفعت إلى تبني التعددية الحزبية وسياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي مما أدى إلى ظهور أحزاب عديدة ومن مختلف التوجهات وبالتالي فقد وجدت جبهة التحرير الوطني نفسها مجبرة على إحداث تغييرات على جميع المستويات بداية من تنظيمها الإداري إلى طرق ومناهج عمل الحزب لتصبح أكثر انفتاحا وديمقراطية وبذلك تتلاءم مع مقتضيات المرحلة الجديدة.

الفصل الخامس
عامل الايديولوجيا
كمحدد للعمل الحزبي

مدخل:

سنتطرق في هذا الفصل إلى عرض وتحليل جداول الفرضية الأولى المتعلقة بالايديولوجيا كمرجعية للعمل الحزبي لذلك فقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نعالج في مبحثنا الأول البيانات العامة المتعلقة بالمبحوثين ثم نقوم بعرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى وفي الأخير خصص المبحث الثالث لعرض الاستنتاج الجزئي الأول وفيه نكشف عن مدى تحقق فرضية الدراسة الأولى.

المبحث الأول: جمع البيانات العامة وتحليله

الجدول رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
أنثى	08	9.75
ذكر	74	90.25
المجموع	82	%100

من خلال إجابات المبحوثين يتبين أن نسبة الذكور تمثل أغلبية مطلقة من ضمن مجمل العينة بـ 90.25% بينما تمثل فئة الإناث 9.75%.

ويمكن قراءة هذه النتائج على أنها انعكاس لتطور للوضعية الاجتماعية السياسية الثقافية والاقتصادية للمرأة الجزائرية حيث استطاعت أن تفرض وجودها شيئا فشيئا إلى أن أصبحت تحتل مناصب سامية في هرم الدولة، فبالنظر إلى المستوى التعليمي الذي تتمتع به كثير من النساء والذي يسمح لهن اعتلاء مناصب حساسة في الدولة ومنها السياسية إلى جانب بروز جمعيات ومنظمات حقوقية طالبن بالمساواة بين الرجل والمرأة، ساهمت هذه الظروف في تغيير الصورة النمطية التي كانت موجودة عن المرأة في السابق في ظل مجتمع جزائري رجولي ومحافظ، والحقيقة أن معدل نسبة 9.75% من مجمل العينة ليست ببعيدة عن معدل المشاركة السنوية في العالم، حيث أن عدد المقاعد البرلمانية الذي تحتله المرأة في العالم يقع في حدود 16.6% سنة 2005 بعدما كان في حدود 11% سنة 1975.[1]

(1) – Les femmes dans les parlements nationaux : http://www.ipu.org/wmn-e/world,htim.

الجدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب السن

فئات السن	التكرار	النسبة%
[28-38]	03	3.65
[39-49]	14	17.09
50 – فما فوق	65	79.26
المجموع	82	% 100

نلاحظ من خلال النسب الموجودة بالجدول أن أغلبية الفئات العمرية هي من 50 سنة فما فوق بنسبة 79.26% بينما تأتي الفئة العمرية بين 39 و49 في المرتبة الثانية بنسبة 17.09% وفي الأخير الفئة العمرية بين 28 و38 سنة بنسبة 3.65%.

هذه النسب تشير إلى استمرارية الحزب في الاعتماد على المناضلين الأكبر سنا وبالتالي الأكثر خبرة في المجال السياسي وقد لاحظ روبرت دال فيما يخص ارتباط بعض السمات الاجتماعية بالمستويات العالية للنشاط السياسي في الدول تحكمها نظم حكم الكثرة، وبأن مستوى النشاط السياسي ينزع نحو الارتفاع بين الأشخاص الأكبر سنا والأشخاص ذوي المركز الاجتماعي والاقتصادي الأعلى من غيرهم، والأشخاص الأكثر تعليما وفي الأخير ضمن فئة الذكور.[1]

غير أنه ومع الاعتراف لما للسن من أهمية حيث يسمح بتراكم كبير للتجربة والخبرة، لا يمنع ذلك من ضرورة إسناد الأدوار للفئات الشابة ومن ثم ضمان استمرارية الحزب وتجديد النخب داخله.

ويرى ميشلز بأن قادة التنظيم يوظفون أهميتهم المستمدة من الخبرة كوسيلة لإضفاء شرعية متميزة وبالتالي خلق قناعة داخل التنظيم بأنهم الأحق بالقيادة لأنهم الأكفاء والأكثر قدرة على التنظيم.[2]

---

[1]– روبرت دال، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة علا أبو زيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1991، ص 139.

[2]– إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 1998، ص 137.

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة%
ما بعد التدرج	18	21.95
التدرج	38	46.34
الثانوي	16	19.51
المتوسط	06	7.31
الابتدائي	04	4.89
المجموع	82	% 100

من خلال قراءة الإجابات المبحوثين يتضح أن نسبة من لهم مستوى التدرج بلغت 46.34% تليها نسبة 21.95% تمثل إجابات المبحوثين الذين لهم مستوى ما بعد التدرج ثم تأتي نسبة 19.51% من لهم المستوى الثانوي تليها نسبة 7.31% من لهم مستوى المتوسط وفي الأخير نسبة 4.89% من لهم المستوى الابتدائي.

وإن دل هذا على شيء قائما يدل على أن جبهة التحرير باعتبارها جزء من النسق العام للمجتمع أي يتميز بنمو متطور للفئة المتعلمة استطاعت جبهة التحرير أن تضمن انخراط الإطارات الجامعية وتوظفها لصالح الحزب.

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

الحالة المدنية	التكرار	النسبة%
متزوج	67	81.70
أعزب	08	9.75
أرمل	07	8.55
مطلق	/	
المجموع	82	% 100

من خلال إجابات أفراد العينة يبين أن نسبة 81.70% تمثل فئة المتزوجين بينما تمثل نسبة 9.75% فئة العزاب أما فئة الأرامل فهي تمثل أدنى نسبة بـ 8.55% ويلاحظ بذلك أن غالبية المبحوثين متزوجون وهو أمر طبيعي بما أن 96.35% من المبحوثين يزيد عمرهم عن 39 سنة فما فوق وهو السن الذي غالبا ما يكون من بلغه قد أصبح متزوجا، بالإضافة إلى ذلك فان الزواج يكتسي أهمية بالغة في المجتمعات وفي المجتمع الجزائري على الأخص حيث ينظر إلى غير المتزوجين في سن متأخرة نظرة استهجانية حتى وإن تعلق الأمر بالرجل، بالمقابل فالزواج يمنح لصاحبه مكانة اجتماعية تعكس تمتعه بروح المسؤولية اتجاه أسرته والتزام القواعد السلوكية التي يفرضها المجتمع.

وبالتالي يمكننا اعتبار الزواج يؤدي دورا في غاية الأهمية في المجتمع عموما وفي الحياة السياسية على وجه الخصوص حيث أنه غالبا ما تسند وظائف سياسية واجتماعية وثقافية لزوجات السياسيين خاصة منهم الرؤساء

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية

الأقدمية	التكرار	النسبة%
بين 07 و10 سنة	15	18.29
بين 11 و14	28	34.14
15 فأكثر	39	47.56
المجموع	82	% 100

من خلال إجابات المبحوثين يتبين أن نسبة الذين لديهم أقدمية تعادل أو تفوق 15 سنة تمثل 47.56% وبالتالي فهي تشكل أكبر نسبة في الجدول ثم تليها فئة الذين لديهم أقدمية بين 11 و14 سنة بنسبة 34.14% ثم في الأخير فئة من يملكون أقدمية ما بين 07 و10 سنوات.

ومنه نستنتج أن الأقدمية في النضال في صفوف جبهة التحرير الوطني يعد مقياسا أساسيا للتوسع إلى مناصب في هيئات ومؤسسات الدولة.

المبحث الثاني: جمع البيانات وتحليلها (الفرضية الأولى)

الجدول رقم (06): سبب الانخراط في الحزب

الإجابة	التكرار	النسبة%
تاريخ الحزب	28	34.14
برنامج الحزب	31	37.80
مؤهلات خاصة تريد توظيفها	02	2.43
قناعة شخصية	16	19.51
مكانة الحزب في الساحة السياسية	/	
حب الانتماء	05	6.09
آخر	/	
المجموع	82	

من خلال قراءة نتائج إجابات المبحوثين نرى أن نسبة 37.80 أجابوا بأن سبب انخراطهم في الحزب يرجع إلى برنامج الحزب بينما نقترب نسبة الذين أجابوا بأن سبب انخراطهم في الحزب ترجع إلى تاريخ الحزب تقترب من النسبة السابقة، كما أجاب البقية بنسبة 19.51% بالنسبة الذين انخرطوا بسبب القناعة الشخصية ثم في الأخير 6.09% للذين انخرطوا بسبب حب الانتماء.

إنه ومن خلال عرض هذه النسب نرى أن برنامج الحزب يشكل أول أسباب الانخراط ويرجع ذلك لكون البرنامج يمثل أفكار الحزب وإيديولوجيته، ووسيلة تجسيد أفكار الحزب على الميدان، بعد البرنامج يأتي تاريخ الحزب كأحد الأسباب الأساسية المحفزة على الانخراط وهذا ما يكتسي مدلولات خاصة بجبهة التحرير الوطني باعتباره الحزب الذي حرر البلاد فهو يشكل رأسمال رمزي بالنسبة لمناضليه.

الجدول رقم (07): وسيلة الانخراط في الحزب

الإجابة	التكرار	النسبة%
فرد من العائلة	71	86.58
صديق لك	11	13.42
وسائل الإعلام	/	/
المجموع	82	% 100

من خلال إجابات المبحوثين يتبين أن أغلبيتهم بنسبة 86.58% أجابوا بأن سبب انخراطهم في الحزب يرجع إلى فرد من العائلة بينما أجاب 13.42% بأن سبب انخراطهم يرجع إلى صديق لهم ويمكن تفسير هذه النتائج على ضوء نوع الثقافة السياسية في كل مجتمع وكذا درجة النضج المؤسساتي وطبيعة النظام السياسي وبما أن الجزائر تنتمي إلى المجتمعات السائرة في طريق النمو وبالتالي فهي مجتمعات لا تمتلك بعد الثقافة الديمقراطية والتي من أهم دعائم التنشئة السياسية فيها وسائل الإعلام ، نجد أن العائلة تؤدي الدور الأساسي في التنشئة السياسية لرجال السياسة ويظهر التأثير الذي تمارسه الأسرة حدا يجعل صاحبه يرى في الأسرة كل شيء حتى أنها سابقة في الأهمية على الدولة والمجتمع.

الجدول رقم (08): المنصب السياسي الذي يتقلده المبحوثين داخل الحزب

الإجابة	التكرار	النسبة%
رئيس قسمة	22	26.82
رئيس محافظة	18	21.95
عضو في الأمانة العامة	09	10.97
عضو في الهيئة التنفيذية	11	13.41
بدون منصب	22	26.82
المجموع	82	% 100

من خلال إجابات المبحوثين يتضح أن هناك تساو في عدد الذين يتقلدون منصب رئيس قسمة وعدد الذين لا يتقلدون أي منصب بنسبة 26.82% لكل منهما.

كذلك يلاحظ أن من يشغلون منصب رئيس محافظة يقترب عددهم من الفئتين السابقتين بنسبة 21.95%، أما من يتقلد منصب عضو في الهيئة التنفيذية تمثل نسبتهم 13.41%، وفي الأخير نجد أن أعضاء الأمانة التنفيذية يشكلون نسبة 10.97%.

ومنه نستنتج أن حزب جبهة التحرير الوطني يرشح كل مناضل تتوفر فيه الشروط، وذلك سواءا كان يتقلد مسؤولية على مستوى أعلى أو كان في مستوى قاعدي بالنسبة لهيكلة الحزب أو حتى من لا يتقلد أية مسؤولية وتتوفر لديه الكفاءة والنزاهة والأقدمية مثلما جاء في القانون الأساسي للحزب.

الجدول رقم (09): رأي المبحوثين في تغير برنامج أو عدم تغيره بعد التعددية الحزبية

الإجابة	التكرار	النسبة%
برنامج الحزب نفسه بعد التعددية الحزبية	15	18.29
برنامج الحزب تغير بعد إقرار التعددية الحزبية	67	81.71
المجموع	82	% 100

بالنظر إلى إجابات المبحوثين الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن 81.71% يعتبرون أن برنامج الحزب قد تغير بعد إقرار التعددية في حين يرى 18.29% من المبحوثين أن البرنامج هو نفسه قبل وبعد إقرار التعددية وبالتالي نستنتج أن أغلبية المبحوثين يجدون برنامج الحزب قد تغير وإذا ما أردنا أن نعطي تفسيرا سوسيولوجيا لذلك فإننا نستشف إدراك المبحوثين بأن فترة وعهد الحزب الواحد قد ولى بفعل التغير في المحيط السياسي الداخلي والخارجي الذي فرض على الدول الاشتراكية السابقة التي كانت تعتمد على جهاز الحزب الواحد كأداة من أدوات الدولة أن تغير من طريقة الحكم بداخلها ولو كانت هذه التغيرات نسبيا غير جادة في تبني قيم التعددية السياسية وحماية الحريات وحقوق الإنسان وغيرها من القيم الديمقراطية.

الجدول رقم (10): يمثل رأي المبحوثين في امتلاك الحزب لايديولوجية سياسية أو عدم امتلاكه

الإجابة	التكرار	النسبة%
نعم	70	85.36
لا	02	2.43
عدم الإجابة	10	12.19
المجموع	82	% 100

من خلال إجابات المبحوثين يتضح أن أغلبيتهم أجابوا بأن للحزب إيديولوجية سياسية بنسبة 85.36% في حين أن الذين لم يجيبوا على السؤال يمثلون نسبة 12.19%، أما الذين أجابوا بعدم امتلاك الحزب لإيديولوجية سياسية بلغت نسبتهم 2.43%.

ومنه نستنتج أن أغلبية المبحوثين يرون أن الحزب يمتلك إيديولوجية سياسية، اذ من غير الممكن أن ينشط حزب سياسي دون أن تكون له فكرة عن المجتمع وطريقة الوصول إلى الحكم والحلول الممكنة التي يتضمنها برنامجه

الجدول رقم (11): رأي المبحوثين في وجود حزب سياسي في الجزائر يملك أفكار سياسية مشابهة لأفكار حزب جبهة التحرير الوطني

الإجابة	التكرار	النسبة%
نعم	20	24.39
لا	62	75.61
المجموع	82	%100

يتبين من خلال إجابات المبحوثين أن 75.61% يعتبرون أنه لا يوجد حزب سياسي في الجزائر يملك أفكار سياسية مشابهة لأفكار حزب جبهة التحرير الوطني، في حين يعتبر 24.29% من المبحوثين يرون أن هناك من الأحزاب من يملك أفكار سياسية مشابهة.

ومنه نستنتج أن أغلبية المبحوثين يرون في حزبهم تميزه عن الأحزاب الأخرى ولعل خلفيات ذلك ترجع لكون الحزب هو الوحيد الذي وجد قبل التعددية وبعدها.

الجدول رقم (12): يمثل مدى تردد المبحوثين على مقر الحزب

الإجابة	التكرار	النسبة%
مرة في الأسبوع أو مرتين	47	57.31
مرة أو مرتين في الشهر	10	12.19
مرة أو مرتين في السنة	/	
كل يوم	25	30.50
المجموع	82	% 100

يلاحظ من خلال النسب الموجودة في الجدول أن أغلبية المبحوثين بنسبة 57.31% يترددون مرة أو مرتين في الأسبوع على مقر الحزب، بينما الذين يترددون على المقر كل يوم فان نسبتهم تمثل 30.50% وفي الأخير تشكل فئة الذين يترددون على مقر الحزب مرة أو مرتين في الشهر 12.19%.

ومنه يمكن أن نستنتج بأن اغلب المبحوثين يسجلون حضورهم إلى مقر الحزب على الأقل مرة أو مرتين في الأسبوع، هذا الاستنتاج يحمل دلالات سوسيولوجية هامة حيث أن المناضلين يبدون اهتماما كبيرا للحزب وبالتالي فهم يخصصون له قسطا من وقتهم وخاصة ونحن نعلم أن المبحوثين يشغلون منصبا حساسا وهو منصب النائب في المجلس الشعبي الوطني الذي تقع على عاتقه مسؤوليات الدراسة والمصادقة على مشاريع القوانين بالإضافة إلى الاستماع إلى انشغالات المواطنين.

هذا من جهة ، أما من الجهة الثانية فان النائب كسائر البشر له حياة عائلية تستوجب منه رعايتها وتلبية حاجياتها، بالإضافة إلى ذلك فان تردد النائب على مقر الحزب يتيح له الاستفادة من المناقشات والحوارات حول مختلف المسائل السياسية والثقافية والاقتصادية ، إلى جانب ذلك فهو مطالب بالرجوع إلى الحزب عندما يتعلق الأمر بالمصادقة على قوانين مصيرية.

الجدول رقم (13): قراءة المبحوثين للجريدة الناطقة باسم الحزب

الإجابة	التكرار	النسبة%
نعم	56	68.29
لا	26	31.71
المجموع	82	%100

لقد أجاب المبحوثين بنسبة 68.29% أنهم يقرؤون الجريدة الناطقة باسم الحزب بينما أجاب 31.71 من المبحوثين بأنهم لا يطالعون الجريدة الخاصة بالحزب ويمكن تفسير ذلك بكون أغلبية المبحوثين يتمتعون بمستوى تعليمي عال حيث إن كثيرا منهم له مستوى جامعي إلى جانب ذلك يبرهن هذا على الاهتمام والمتابعة أخبار الحزب إضافة لما في شراء الجريدة من تدعيم للحزب ماليا والمساهمة لرواج الجريدة، وبالتالي الترويج لأفكار الحزب وبرنامجه، أما بالنسبة للذين لا يقرؤون الجريدة الناطقة باسم الحزب فهم يشكلون نسبة أقل بالتأكيد من أولئك الذين يقرؤونها، غير أنها تحمل في طياتها أشياءا سلبية بالنظر لأهمية فعل القراءة لدى مناضلين الحزب السياسي وبالخصوص إذا تعلق الأمر بالجريدة الخاصة بالحزب.

الجدول رقم (14): السن وعلاقته بخلفية الانخراط في الحزب

نسبة الانخراط في الحزب / الفئة العمرية	تاريخ الحزب	برنامج الحزب	مؤهلات تريد توظيفها	قناعة شخصية	مكانة الحزب	حب الانتماء	المجموع
28-38	1 %(33.33)	1 %(33.33)	/	/	/	1 %(33.33)	03 (%100)
39-49	07 %(29.16)	08 %(33.33)	1 %(4.16)	6 %(25)	/	2 %(8.33)	24 (%100)
50 فأكثر	20 %(36.36)	22 %(40)	1 %(1.81)	10 %(18.18)	/	%(3.65) 2	55 (%100)
المجموع	28	31	2	16	/	5	82 (%100)

من خلال النسب الواردة في الجدول يتضح أن أكبر نسبة من الذين انخرطوا بسبب برنامج الحزب هم من فئة 50 سنة فأكثر مقابل نسبة 33.33% للفئتين المتبقيتين وهو ما يدل أن الأكبر سنا من المبحوثين هو من يرون سبب انخراطهم يرجع لبرنامج الحزب، نفس النتائج فيما يتعلق بالمبحوثين الذين انخرطوا بدافع تاريخ الحزب نجد أن أكبر نسبة هي من نفس الفئة 50 سنة فما فوق تليها نسبة الفئة العمرية من 39-49 سنة ثم في الأخير الفئة العمرية 28-38.

إنه وباستثناء الخلفيتين المتعلقتين بتاريخ الحزب وبرنامجه نجد أن الفئة العمرية بين 39-49 كان لها أكبر النسب حيث أجاب 25% من المبحوثين أن القناعة الشخصية هي وراء انخراطهم في الحزب مقابل 10% لفئة 50 سنة فأكثر وكذلك بالنسبة لحب الانتماء بـ 8.33% من فئة 39-49 مقابل 3.65% لفئة 50 سنة فأكثر ، ثم في الأخير نجد أن 4.16% من الفئة العمرية 39-49 كان سبب التحاقهم بالحزب يرجع لمؤهلات خاصة يريدون توظيفها مقابل 1.81% لفئة 50 سنة فأكثر ويمكن أن نستنتج أن الأكبر سنا هم من كان اهتمامهم الأكبر ببرنامج الحزب وتاريخه.

الجدول رقم (15): علاقة السن بالمنصب السياسي المشغول داخل الحزب

المنصب السياسي للمبحوث / الفئة العمرية	رئيس قسمة	رئيس محافظة	عضو في الهيئة التنفيذية	عضو في الأمانة العامة	بدون منصب	المجموع
38-28	2 (%66.66)	1 (%33.34)	/	/	/	03 (%100)
49-39	02 (%14.28)	04 (%28.57)	04 (%28.57)	03 (%21.42)	01 (%7.14)	14 (%100)
50 فما فوق	18 (%27.69)	13 (%20)	07 (%10.76)	06 (%9.23)	21 (%32.30)	65 (%100)
المجموع	22	18	11	09	22	82 (%100)

ما عدا الفئة العمرية التي تقع بين [28-38] والتي تمثل أكبر نسبة 66.66% من الذين يشغلون منصب رئيس قسمة بالإضافة إلى نسبة 33.34% من الذين يشغلون منصب محافظ ، فان النسب الأخرى الواردة في الجدول متقاربة نسبيا، بالإضافة إلى ذلك لا نجد الفئة ما بين [28-38] في الهيئات العليا للحزب فهي محصورة في الهياكل القاعدية فقط.

أما بالنسبة للفئة العمرية الواقعة بين [39-49] فانه يلاحظ أنها أكثر انتظام من الفئات الأخرى فهي تشغل مناصب سياسية على كافة المستويات بداية من الهياكل القاعدية (القسمة والمحافظة) وصولا إلى الهيئات العليا في الحزب بشكل تصاعدي، وفي الأخير يلاحظ أن الفئة العمرية من 50 فما فوق موجودة في كافة هيئات الحزب لكن بشكل تنازلي حيث أن أكبر نسبة تبدأ عند رئيس قسمة بـ 27.69% وتنزل حتى تصل 9.23% عند منصب عضو في الأمانة العامة.

الجدول رقم (16): علاقة الجنس بالمنصب السياسي المشغول داخل الحزب

المنصب السياسي للمبحوث / الجنس	رئيس قسمة	رئيس محافظة	عضو في الهيئة التنفيذية	عضو في الأمانة العامة	بدون منصب	المجموع
ذكر	01 (%12.5)	/	02 (%25)	/	05 (%62.5)	08
أنثى	21 (%28.37)	18 (%24.32)	09 (%12.16)	09 (%12.16)	17 (%22.97)	74
المجموع	22	18	11	09	22	82 (%100)

تبين النتائج المتحصل عليها أن المبحوثين الذين لا يشغلون أي منصب داخل الحزب هم من فئة الإناث بنسبة 62.5% مقابل 22.97 للذكور، وبالتالي فان المرأة في حزب جبهة التحرير أقل تقلدا للمناصب مقارنة مع الرجل، أما الذين يشغلون منصب رئيس قسمة فاغلبهم من الرجال بنسبة 28.37% مقابل 12.50% من النساء، أما منصب عضو في الأمانة العامة فان كل المبحوثين هم من الرجال بنسبة 12.16%، نفس الشيء بالنسبة لمنصب رئيس المحافظة حيث كل المبحوثين من الذكور بـ 24.32%، وفي الأخير نجد أن نسبة 25% من أعضاء الهيئة التنفيذية من النساء بالمقابل 12.16% هم من الرجال، ومنه نستنتج أن هناك أغلبية للرجال وتحتل مناصب داخل الحزب.

الجدول رقم (17): علاقة المستوى التعليمي بالمنصب السياسي المشغول داخل الحزب

المنصب السياسي للبحوث / المستوى التعليمي	رئيس قسمة	رئيس محافظة	عضو في الهيئة التنفيذية	عضو في الأمانة العامة	بدون منصب	المجموع
ما بعد التدرج	04 (%22.22)	05 (%27.77)	05 (%27.77)	02 (%11.11)	02 (%11.11)	18 (%100)
التدرج	11 (%28.94)	09 (%23.68)	05 (%13.15)	04 (%10.52)	09 (%23.68)	38 (%100)
الثانوي	01 (%6.25)	04 (%25)	01 (%6.25)	03 (%18.75)	07 (%43.75)	16 (%100)
المتوسط	02 (%33.33)	/	/	/	04 (%66.64)	06 (%100)
الابتدائي	04 (%100)	/	/	/	/	04 (%100)
المجموع	22	18	11	09	22	82 (%100)

من خلال النتائج التي وردت في الجدول يتضح أن أكبر نسبة بـ 66.64% من المبحوثين الذين لديهم مستوى المتوسط لا يشغلون أي منصب في الحزب ثم تليها أولئك الذين لديهم مستوى الثانوي بـ 43.75% ثم الذين لديهم مستوى التدرج بـ 23.68% وفي الأخير الذين لديهم مستوى ما بعد التدرج بـ 11.11% وعليه فكلما ارتفع المستوى التعليمي قلت نسبة الذين لا يشغلون أي منصب في الحزب، ما يلاحظ كذلك أن المبحوثين الذين لديهم مستوى ما بعد التدرج لديهم تفوق بسيط من حيث لشغل المناصب داخل الحزب لكن عموما هناك تقارب في نسب احتلال المناصب بين الفئات الثلاث الأولى وهي فئة ذوي مستوى ما بعد التدرج ومستوى التدرج ومستوى الثانوي، وبالتالي نستنتج أن المستوى التعليمي ليست له قاعدة بتقلد المناصب السياسية داخل الحزب.

الجدول رقم (18): علاقة المستوى التعليمي بخلفية الانخراط في الحزب

نسبة الانخراط في الحزب / المستوى التعليمي	تاريخ الحزب	برنامج الحزب	مؤهلات تريد توظيفها	قناعة شخصية	مكانة الحزب	حب الانتماء	المجموع
ما بعد التدرج	08 (%44.44)	09 (%50)	/	01 (%5.56)	/	/	18 (%100)
التدرج	09 (%23.68)	19 (%50)	01 (%2.65)	06 (%15.78)	/	03 (%7.89)	38 (%100)
الثانوي	05 (%31.25)	01 (%6.25)	01 (%6.25)	07 (%43.75)	/	02 (%12.5)	16 (%100)
المتوسط	04 (%66.66)	1 (%16.67)	/	1 (%16.67)	/	/	06 (%100)
الابتدائي	02 (%50)	01 (%25)	/	1 (%25)	/	/	04 (%100)
المجموع	28	31	02	16		05	82 (%100)

تبين النتائج المحصل عليها أن أكبر نسبة من ضمن المبحوثين الذين انخرطوا في حزب جبهة التحرير الوطني على خلفية تاريخ الحزب هم من الذين لهم مستوى المتوسط بـ 66.66% تليها فئة من لهم مستوى الابتدائي بـ 50% ثم تأتي فئة من لهم مستوى ما بعد التدرج 44.44% وبالتالي يلاحظ أن من انخرطوا بسبب تاريخ الحزب هم أقل الفئات مستوى تعليمي، أما من انخرط على خلفية برنامج الحزب يلاحظ أن اغلبهم من الفئات التي لها مستوى أعلى بنسبة 50% لصالح فئتي ما بعد التدرج والتدرج بالتساوي، وبالتالي فان اختيار الانخراط في الحزب على أساس البرنامج مرتبط بارتفاع المستوى التعليمي، بالنسبة للذين انخرطوا في الحزب بخلفية القناعة الشخصية فأكثرهم من الفئة التي لها مستوى بنسبة 43.75% ثم فئة الذين لهم المستوى الابتدائي.

الجدول رقم (19): علاقة الجنس بخلفية الانخراط في الحزب

الجنس \ نسبة الانخراط في الحزب	تاريخ الحزب	برنامج الحزب	مؤهلات تريد توظيفها	قناعة شخصية	مكانة الحزب	حب الانتماء	المجموع
ذكر	24 (%32.43)	30 (%40.54)	02 (%2.70)	15 (%20.27)	/	03 (%4.05)	74 (%100)
أنثى	04 (%50)	01 (%12.5)	/	01 (%12.5)	/	02 (%25)	08 (%100)
المجموع	28	31	02	16	/	05	82 (%100)

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها أن أكبر نسبة من المبحوثين الدين انخرطوا في صفوف حزب جبهة التحرير الوطني بسبب تاريخ الحزب هم من الإناث بـ 50% مقابل 32.43% للذكور بينما نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين الذين انخرطوا في الحزب بسبب برنامجه هم من فئة الذكور بـ 40.54% مقابل 12.5% للإناث وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن سلوك المرأة تحركه أكثر الشحنة العاطفية أما الرجل فإنه أكثر عقلانية لأن البرنامج السياسي هو الذي يحمل في ثناياه الخط السياسي للحزب وأفكاره ومجمل الحلول الممكنة للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على عكس ذلك فان تاريخ الحزب يحيل إلى الماضي الثوري لجبهة التحرير الوطني وانجازاتها وأمجادها.

أما فيما يتعلق بحب الانتماء فقد كان وراء انخراط 25% من فئة الإناث مقابل 4.05% بالنسبة للرجال.

الجدول رقم (20): علاقة السن بعدد مرات التردد على مقر الحزب

عدد مرات التردد على مقر الحزب / الفئة العمرية	كل يوم	مرة أو مرتين في الأسبوع	مرة أو مرتين في الشهر	مرة في السنة	المجموع
38-28	01 (%33.33)	01 (%33.33)	01 (%33.33)	/	03 (%100)
49-39	04 (%28.57)	07 (%50)	03 (%21.43)	/	14 (%100)
50- فما فوق	20 (%30.76)	39 (%60)	06 (%9.24)	/	65 (%100)
المجموع	25	47	47	/	82 (%100)

من خلال النتائج المحصل عليها يتبين أن نسبة أكبر للمبحوثين الذين يترددون على مقر الحزب مرة أو مرتين في الأسبوع هي من الفئة العمرية 50 سنة فما فوق وبنسبة 60 % ثم تليها الفئة العمرية بين 39-49 بنسبة 50 % بعدها تأتي الفئة العمرية [28-38] بنسبة 33.33% أما المبحوثين الذين يترددون على مقر الحزب كل يوم تمثل فئة العمرية [28-38] بـ 33.33% ثم تليها الفئة العمرية [39-49] بعدها تأتي الفئة العمرية 50 سنة فما فوق.

بالنسبة للمبحوثين الذين يترددون مرة أو مرتين في الشهر نجد أن الفئة العمرية [28-38] تمثل 33.33% بينما تمثل الفئة العمرية 39-49 بـ 21.43% أما الفئة العمرية 50 سنة فما فوق فهي تمثل أقل نسبة بـ 9.24% ، مع الإشارة أن كافية المبحوثين تراوحت إجاباتهم بأنهم يترددون سواءا كل يوم أو مرة أو مرتين أو مرة في الشهر وبالتالي لا يوجد أحد منهم أجاب يتردد على مقر الحزب مرة في السنة.

الجدول رقم (21): علاقة السن بقراءة الجريدة الناطقة باسم الحزب

قراءة الجريدة الناطقة باسم الحزب / الفئة العمرية	نعم	لا	المجموع
28-38	02 (%66.66)	01 (%33.34)	03 (%100)
39-49	10 (%71.42)	04 (%28.58)	14 (%100)
50- فما فوق	44 (%67.69)	21 (%32.31)	65 (%100)
المجموع	56	26	82 (%100)

تبين النتائج المتحصل عليها أن الفئة العمرية [39-49] هي الأكثر الفئات العمرية قراءة للجريدة الناطقة باسم الحزب بنسبة 71.42% بتقدم ضئيل على الفئة العمرية 50 سنة فما فوق بنسبة 67.69% ثم تليها الفئة العمرية [28-38] بنسبة 66.66% ومنه نستنتج أن الفئات المتقدمة في السن هي الأكثر قراءة للجريدة الرسمية للحزب.

الجدول رقم (22): علاقة الجنس بقراءة الجريدة الناطقة باسم الحزب

قراءة الجريدة الناطقة باسم الحزب / الجنس	نعم	لا	المجموع
ذكر	52 (%70.27)	22 (%29.73)	74 (%100)
أنثى	03 (%37.00)	05 (%63.00)	08 (%100)
المجموع	56	26	82 (%100)

تبين النتائج المتحصل عليها أن أكبر نسبة من الذين يقرأون الجريدة الناطقة باسم الحزب هي من فئة الذكور بـ 70.27% بينما تمثل نسبة الإناث 37.50% وبالتالي نستنتج أن الذكور أكثر اهتماما بقراءة الجريدة من الإناث ويمكن تفسير ذلك إما كون فئة الإناث تكتفي بالحصول على المعلومات من مصادر أخرى في الحزب غير الجريدة أو لأن فئة الإناث ليس لديها ما يكفي من الوقت للمداومة على قراءة جريدة الحزب خاصة مع صعوبة التوفيق بين الالتزامات العائلية والمهام السياسية لكن رغم ذلك يبقى قراءة الجريدة الخاصة بالحزب من الأمور الأساسية في سيرورة النضال في الحزب إذ يتوجب على المناضل ليس قراءة الجريدة فحسب بل تشجيع الشرائح الأخرى من المتعاطفين وغيرهم على قراءتها.

الجدول رقم (23): علاقة المستوى التعليمي بقراءة للجريدة الناطقة باسم الحزب

قراءة الجريدة الناطقة باسم الحزب / المستوى التعليمي	نعم	لا	المجموع
ما بعد التدرج	15 (%83.33)	03 (%16.67)	18 (%100)
التدرج	31 (%81.57)	07 (%18.43)	38 (%100)
الثانوي	07 (%43.75)	09 (%56.25)	16 (%100)
المتوسط	02 (%33.33)	04 (%66.67)	06 (%100)
الابتدائي	01 (%25)	03 (%75)	04 (%100)
المجموع	56 (%100)	26 (%100)	82 %100

تبين النتائج المحصل عليها أن المبحوثين الذين لديهم مستوى ما بعد التدرج هم الأكثر قراءة للجريدة الناطقة باسم الحزب بنسبة 83.33% يليهم المبحوثون الذين لديهم مستوى التدرج بنسبة 81.57% ثم الذين لديهم مستوى الثانوي بنسبة 43.75% فالذين لديهم مستوى المتوسط بنسبة 33.33% وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنه كلما كان المستوى أعلى كلما كانت قراءة الجريدة الناطقة باسم الحزب أكثر.

الجدول رقم (24): علاقة الجنس بعدد مرات التردد على مقر الحزب

عدد مرات التردد على مقر الحزب / الجنس	كل يوم	مرة أو مرتين في الأسبوع	مرة أو مرتين في الشهر	مرة في السنة	المجموع
ذكر	24 (%32.43)	46 (%62.16)	04 (%5.40)	/	74 (%100)
أنثى	01 (%12.5)	01 (%12.5)	06 (%75)	/	08 (%100)
المجموع	25	47	10	/	82 (%100)

تبين النتائج المتحصل عليها أن أكبر نسبة من الذين يترددون على مقر الحزب مرة أو مرتين في الشهر هم من الإناث بـ 75% مقابل 5.40% بالنسبة للذكور أما الذين يترددون على مقر الحزب كل يوم فيمثلون غالبيتهم من الذكور بنسبة 32.43% مقابل 12.5 للإناث وكذلك الأمر بالنسبة للمبحوثين الذين يترددون على مقر الحزب مرة أو مرتين في الأسبوع حيث يمثل الذكور ما نسبته 62.1% مقابل 12.5% بالنسبة للإناث ومنه نستنتج أن الذكور هم أكثر ترددا على مقر الحزب من الإناث ويمكن أن نفسر ذلك بعدة وجوه منها أن تقسيم العمل في المجتمع الجزائري يجري لصالح الرجل باعتبار أن للمراة وظيفتان مختلفتان تقوم بهما فهي من جانب ملزمة برعاية شؤون البيت من جهة يضاف لها الوظيفة السياسية التي تقوم بها خارج البيت كذلك وباعتبار خصوصيات المجتمع الجزائري المحافظ تجد المرأة نفسها مجبرة على الخضوع إلى الضمير الجمعي وهو المجتمع على حد قول دوركايم وبالتالي تقلل من ترددها على مقر الحزب.

المبحث الثالث: الاستنتاج الجزئي الأول

انطلاقا من الجدول (06)، (09)، (10)، (12)، (13)، يتضح لنا أن الأيديولوجيا تعد ركيزة أساسية في الممارسة الحزبية فقد ظهر ذلك من خلال إجابات المبحوثين على مجموعة الأسئلة التي طرحت عليهم، فقد كانت معظم الإجابات التي وردت في الجدول رقم (06) فيما يتعلق بسبب الانخراط في الحزب تظهر أن أكبر نسبة من المبحوثين ذكروا برنامج الحزب كسبب للانخراط إلى جانب تاريخ الحزب كما سبق عرضه في السابق، وقد أبان المبحوثين عن وعيهم بالمتغيرات التي طرأت في المجال السياسي ونقصد بذلك انتقال البلاد من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية حيث كانت إجابتهم من خلال الجدول رقم (09) تؤكد بأن برنامج الحزب تغير بعد إقرار التعددية.

كما أجاب المبحوثون من خلال الجدول رقم (10) حول امتلاك الحزب (حزب جبهة التحرير الوطني) لإيديولوجية سياسية بالإيجاب وبأغلبية مطلقة.

أما الجدول رقم (12) فقد ظهر من خلاله الاهتمام الذي يوليه المبحوثون للحزب بدليل أن أكثر المبحوثين يترددون بصفة منتظمة على مقر الحزب وهو ما يعكس بصورة مؤكدة تعلق المناضلين بالحزب وإعطائه حيزا هاما ضمن اهتماماتهم وانشغالاتهم.

من جهة أخرى استنتجنا من الجدول رقم (07) أن أكثرية من أجابوا على وسيلة الانخراط في حزب جبهة التحرير الوطني وأكدوا بأن فردا من العائلة وعادة ما يكون الوالد هو من كان وراء انخراطه وبالتالي استنتجنا أن وسائل الإعلام لا تؤدي دورا يذكر في استقطاب المناضلين إلى الحزب عكس ما يحدث في الدول الديمقراطية ذات التقاليد الحزبية العريقة التي تؤدي فيها وسائل الإعلام الدور الحاسم والفعال في توجيه الرأي العام والتأثير فيه.

بالنسبة للجدول رقم (13) المتعلق بقراءة الجريدة الناطقة باسم الحزب استنتجنا أن أغلبية المبحوثين يطالعون جريدة الحزب لكن اتضح أن نسبة من لا يقرؤون الجريدة هامة بالنظر لنا تمثله قراءة الجريدة من أهمية.

تم رأينا كذلك من خلال الجدول رقم (22) أن فئة الذكور هم أكثر قراءة للجريدة الناطقة باسم الحزب بالإضافة إلى ذلك نبين من خلال نتائج الجدول رقم (23) أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمبحوثين كلما كانت نسبة القراءة للجريدة أكبر، وبالتالي نلاحظ أن حزب جبهة التحرير الوطني باعتباره جزء من النسق العام يتبادل مع مكوناته التأثير المتبادل استفاد من التطور التعليمي الحاصل في المجتمع حيث استطاع أن يستقطب مناضلين ذوي مستوى تعليمي عال.

ملخص:

من خلال النتائج التي وردت فيما يخص عامل الإيديولوجيا وعلاقته بالعمل الحزبي فقد تبين تأثير هذا العامل على نواب حزب جبهة التحرير الوطني وذلك من خلال إجاباتهم حول مجمل الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع ذلك أن طبيعة الحزب لها مدلولات خاصة لدى مناضليه باعتبار أن الحزب تسمح بتحديد البلاد وبالتالي اكسب مناضليهç شرعية تاريخية تشكل مرجعية هامة لمناضليه ثم إن مسار الحزب طيلة فترة الأحادية الحزبية وتأثره بالأحزاب الاشتراكية التي تعتمد الايديولوجيا كأداة للسيطرة والتعبئة الحزبية بقي أثرها إلى ما بعد عهد التعددية والانفتاح السياسي.

الفصل السادس
المصلحة كدافع أساسي
في ممارسة العمل الحزبي

مدخل:

سنتطرق في هذا الفصل إلى عرض وتحليل جداول الفرضية الثانية المتعلقة بالمصلحة كأساس للعمل الحزبي وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، سنلقي الضوء من خلال المبحث الأول على النتائج المحصل عليها من خلال الجداول ثم تحليلها وتفسيرها سوسيولوجيا ، أما المبحث الثاني فسيتم تخصيصه لتقديم الاستنتاج الجزئي الثاني.

المبحث الأول: جمع البيانات وتحليلها (الفرضية الثانية)

الجدول رقم (25): يمثل درجة رضا المبحوثين عن الراتب

الإجابة	التكرار	النسبة %
راض	19	% 23.17
راض جدا	02	%2.43
غير راض	26	% 31.72
نوعا ما راض	35	% 42.68
المجموع	82	% 100

يتبين من خلال عرض النتائج الواردة في الجدول أن نسبة المبحوثين الذين ابدوا نوعا من الرضا تمثل 42.68% أما الذين ابدوا عدم رضاهم عن الراتب فهم يشكلون نسبة 31.72%، بينما سجلت نسبة الذين اظهروا رضاهم عن الرأي 23.17% وبالتالي نستنتج أن أغلبية المبحوثين لديهم رضا نسبي عن الراتب مما يعني أنهم من جهة يقبلون براتبهم ومن جهة ثانية توحي إجابتهم بأنهم يتُوقون للزيادة في الراتب، ولاشك أن الراتب يعد من أهم المحفزات في أي نشاط بشري.

الجدول (26): يمثل رأي المبحوثين في الزيادة في الراتب

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	80	% 97.56
لا	02	% 2.44
المجموع	82	% 100

يتضح من خلال النسب الواردة في الجدول أن الأغلبية المطلقة من المبحوثين بنسبة 79.56% يرغبون في زيادة راتبهم بينما يرى 2.44% أنهم لا يريدون زيادة في الراتب، وبالتالي نستنتج أن الراتب يكتسي أهمية كبيرة لدى المبحوثين.

الجدول رقم (27): تأثير الزيادة في الراتب على التحفيز في النشاط النيابي

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	78	% 95.12
لا	04	% 4.88
المجموع	82	% 100

يتبين من خلال إجابة المبحوثين أن أغلبيتهم وبنسبة 95.12% يرون أن الزيادة في الراتب له تأثير في النشاط النيابي وقد برروا ذلك بكثرة التكاليف والأعباء المالية التي يتحملها النائب حيث لا يمكن للراتب الحالي أن يساعد النائب على تأدية واجبه والتزاماته اتجاه من انتخبوه على أكمل وجه، أما الذين أجابوا بأن الزيادة في الراتب ليس لها تأثير على التحفيز في النشاط الحزبي فيقدر بـ 4.88% وبالتالي نستنتج أن للراتب تأثير على التحفيز في النشاط النيابي.

الجدول رقم (28): دفع جزء من الراتب للحزب

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	71	% 86.60
لا	08	% 9.75
عدم الإجابة	03	% 3.65
المجموع	82	% 100

من خلال النسب الواردة في الجدول يتبين أن أغلبية المبحوثين أجابوا بأنهم يدفعون جزء من راتبهم لحزبهم بنسبة 86.60% بينما أجاب 9.75% من المبحوثين بأنهم لا يدفعون جزء من راتبهم لحزبهم وهو ما يدل على وجود انضباط داخل الحزب وتقبل طوعي لقرار الحزب بخصم جزء من الراتب.

الجدول رقم (29): رأي المبحوثين في دفع جزء من راتبهم للحزب

الإجابة	التكرار	النسبة %
مناسب	47	% 57.33
غير مناسب	08	% 9.75
مقبول عموما	27	% 32.92
المجموع	82	% 100

من خلال إجابات المبحوثين يتضح أن نسبة 57.33% أجابوا بأنهم يرون إجراء دفع جزء من راتبهم إجراء مناسب ويعتبرون ذلك كتدعيم لحزبهم من الناحية المالية ومساهمة شخصية من جانبهم مع الإشارة إلى أن هذا التدعيم هو بمثابة فعل رمزي لأن جبهة التحرير الوطني يملك إمكانيات كبيرة بحكم تواجده في السلطة منذ الاستقلال وارتباطه الوثيق بالدولة ومن ثم فهو ليس بحاجة إلى هذه المساهمات مثل باقي الأحزاب الصغيرة.

من جهة أخرى، كانت نسبة من أجابوا بأن إجراء دفع جزء من الراتب مقبول عموما 32.92% وتحمل هذه الإجابة دلالتين، الأولى هو قبول المبحوثين بهذا الإجراء وقبوله بصورة عامة أما الدلالة الثانية فهي توحي بوجود تحفظ حول، لأن هؤلاء المبحوثين لا يريدون من خلال إجاباتهم إظهار رفضهم لهذا الإجراء رغبة منهم بالتزام نوع من الانضباط ، أما الذين أجابوا بأن الإجراء غير مناسب فتقدر نسبتهم 9.75% وبالتالي نستنتج أن أغلبية المبحوثين يقبلون بدفع جزء من راتبهم ويعتبرونه مقبولا.

الجدول رقم (30): رأي المبحوثين في وجود حوافز أخرى غير الراتب في العمل الحزبي

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	77	% 93.91
لا	/	/
عدم الإجابة	05	% 6.09
المجموع	82	% 100

كل المبحوثين أجابوا بأنه توجد حواجز أخرى عبر التراب في العمل الحزبي، لأن الحزب ليس فقط بل هو برنامج وخط سياسي ومنافسة انتخابية.

الجدول رقم (31): درجة العلاقات التي تشكلت لدى المبحوثين في إطار ممارسة النشاط النيابي

الإجابة	التكرار	النسبة %
كثيفة	53	% 64.65
متوسطة	26	% 31.70
عادية	08	% 3.65
ضعيفة	/	
المجموع	82	% 100

يتبين من خلال النسب الواردة في الجدول أن أغلبية المبحوثين أجابوا بأنه قد تشكلت لديهم علاقات كثيفة بنسبة 64.65% بينما أجاب 31.70 % من المبحوثين بأنه تشكلت لديهم علاقات متوسطة ثم في الأخير أجاب 3.65% بأنه تشكلت لديه علاقات عادية، ويمكن الاستنتاج بأن ممارسة النشاط النيابي أتاح للمبحوثين تشكيل علاقات كثيفة بحكم احتكاكهم بفئات عريضة من المجتمع من صحفيين ومحامين ووزراء وسياسيين، وهو أمر مفهوم باعتبار السياسيين من أكثر الفئات الاجتماعية اتصالا بمختلف فئات بالمجتمع، فالمناضل مطالب بكسب وجلب المزيد من المتعاطفين إلى حزبه عن طريق الدعامة للحزب وترويج برنامجه وهو ما يتطلب منه أن يكون ذا قدرة وإرادة على نسج علاقات واسعة ومتنوعة مع كافة شرائح المجتمع.

الجدول رقم (32): رأي المبحوثين في كونهم أصبحوا قريبين من مراكز صنع القرار.

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	76	% 92.68
لا	06	% 7.32
المجموع	82	% 100

تظهر النتائج الموجودة على الجدول أن نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأنهم أصبحوا قريبين من مراكز صنع القرار تمثل الأغلبية بـ 92.68 بينما أجاب 07.32% من المبحوثين أنهم لم يصبحوا قريبين من مراكز صنع القرار ويمكن تفسير ذلك يكون المبحوثين يحتلون مناصب سامية في الدولة باعتبارهم يمثلون الهيئة التشريعية في البلاد وحيث يتوقف المصادقة على القوانين على موافقتهم وتركيبتهم لها.

كما يحق لهم مسائلة الوزراء حول كافة القضايا والمسائل المتعلقة بالشؤون العامة.

الجدول رقم (33): شعور المبحوثين عند تقديمهم خدمة للآخرين

الإجابة	التكرار	النسبة %
رضا عن الذات	34	% 41.46
تأدية الواجب	46	% 56.09
القيام بدور اجتماعي فاعل	02	% 2.45
المجموع		% 100

من خلال إجابات المبحوثين يتبين أنهم يعتبرون تقديمهم خدمة للآخرين ما هو إلا واجب يقومون به لقاء انتخابهم من قبل المواطنين، وبالتالي فهم يلتزمون بتعهداتهم إزاء المواطنين، بينما يعتبر 41.46% من المبحوثين أن تقديم خدمة للآخرين يمنحهم شعور برضا عن الذات وبالتالي يمكن اعتبار الشعور بالارتياح النفسي بمثابة مكافآت معنوية يلقاها المبحوثين لقاء ما يؤدونه من خدمات.

الجدول رقم (34): ما يمنحه النشاط السياسي في صفوف جبهة التحرير الوطني من شعور

الإجابة	التكرار	النسبة %
الشعور بالأمن	23	% 28.06
الشعور بالانتماء	26	% 31.70
شعور بتحقيق الذات	33	% 40.24
المجموع	82	% 100

تشير النتائج الواردة في الجدول أن 40.24% من المبحوثين يمنحهم النشاط في صفوف جبهة التحرير الوطني الشعور بتخفيف الذات بينما يرى 31.70% من المبحوثين أن ذات النشاط يمنحهم الشعور بالانتماء وفي الأخير يرى 28.66% بأن النشاط في صفوف الحزب يمنحهم الشعور بالأمن وبالتالي نستنتج أن الشعور بتحقيق الذات والشعور بالأمن وتحقيق الذات كلها تمثل حاجات نفسية يسعى كل فرد في المجتمع إلى إشباعها، وبما أن الحزب هو منظمة كباقي المنظمات الاجتماعية يسعى الفرد داخلها إلى سلوك عقلاني يهدف إلى تحقيق أهدافه.

الجدول رقم (35): رضا المبحوثين عن مسارهم النضالي

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	82	% 100
لا	/	%
المجموع	82	% 100

من خلال النتائج المبينة في الجدول أجاب كل المبحوثين بنسبة 100% بأنهم راضون عن مسارهم النضالي وهو أمر طبيعي لأن المبحوثين تحصلوا على وضعية اجتماعية راقية نتيجة سنوات من النضال في صفوف الحزب والتي مكنتهم من الوصول إلى المساهمة في العمل التشريعي في البلاد وهو ما يمنح صاحبه شعور بالأهمية في المجتمع.

الجدول رقم (36): علاقة سن المبحوثين بالرضا عن الراتب

رضا المبحوث عن الراتب / الفئة العمرية	راض	راض جدا	نوعا ما راض	غير راض	المجموع
38-28	01 (%33.33)	/	01 (%33.33)	01 (%33.33)	03 (%100)
49-39	06 (%42.85)	/	05 (%35.71)	03 (%21.42)	14 (%100)
50- فما فوق	12 (%18.46)	02 (%3.09)	29 (%44.61)	22 (%33.84)	65 (%100)
المجموع	19	02	35	26	82 (%100)

يتبين من خلال النسب الواردة في الجدول أن الفئة العمرية من 50 سنة فما فوق أجابوا بأنهم نوعا ما راضون عن الراتب بأكبر نسبة وهي 44.61% وفي المقابل 35.71% بالنسبة لفئة 39-49 سنة و33.33% لفئة 28-38 سنة، أما بالنسبة للمبحوثين الذين عبروا عن رضاهم عن الراتب فقد كانت أكبر نسبة منهم لصالح فئة 39-49 بـ 42.85% مقابل 33.33% والفئة 28-38 و18.46% لفئة 50 سنة فما فوق، فيما يتعلق بالمبحوثين الذين هم غير راضين عن راتبهم فإننا نلاحظ تقارب في النسب حيث تتقدم فئة 50 سنة فما فوق بـ 33.84 ثم فئة 28-38 بـ 33.33% ثم في الأخير فئة 39-49 بـ 21.42% ومنه نستنتج أنه كلما ارتفع سن المبحوثين لإرضائهم عن الراتب وبالتالي فان هناك علاقة بين السن والرضا عن الراتب ويمكن تفسير ذلك كون الفئات الشابة أكثر طموحا لتحسين الوضعية المادية وتحصيل أكثر للمكافآت المالية لقاء عملهم السياسي.

الجدول رقم (37): علاقة الجنس بالرضا عن الراتب

رضا المبحوث عن الراتب / الجنس	راض	راض جدا	نوعا ما راض	غير راض	المجموع
ذكر	14 (%18.91)	02 (%2.70)	33 (%44.59)	25 (%33.78)	74 (%100)
أنثى	05 (%62.5)	/	02 (%25)	01 (%12.5)	08 (%100)
المجموع	19	02	35	26	82 (%100)

تبين النتائج المحصل عليها أن أغلبية المبحوثين الذين هم راضون عن راتبهم من فئة الإناث بنسبة 62.50% مقابل 18.91 من الذكور، أما الذين أجابوا بأنهم نوعا ما راضون عن راتبهم فاغلبهم من الذكور بنسبة 44.59% مقابل 25% للإناث كما أجاب 33.78 من الذكور بأنهم غير راضين عن راتبهم مقابل 12.5% للإناث، وبالتالي نستنتج أن نسبة الرضا عن الراتب أكبر منها عند الذكور مما هي عند الإناث.

المبحث الثاني: الاستنتاج الجزئي الثاني

بالنظر إلى ما ورد في الجداول (25)، (26)، (27)، (30)، (31)، (32)، (34)، تبين بوضوح أن المصلحة تؤدي دورا هاما وكبيرا في سيرورة العمل الحزبي سواءا كانت هذه المصلحة مادية أو معنوية كما تم شرحه في الجانب النظري، من هذا البحث، فقد أبدى المبحوثون من خلال الجدول رقم (25) نوعا من الرضا عن الراتب إلى جانب آخرين وبنسبة معتبرة عبروا عن عدم رضاهم عن راتبهم وبالتالي اظهر أغلبية المبحوثين في الجدول رقم (26) عن رغبتهم في زيادة راتبهم لأنه بحسب رأيهم توجد هناك أعباءا مالية كبيرة لا يمكن تحملها بهذا المستوى المتدني من الراتب، كما أشار بعضهم (المبحوثون) إلى أن النواب هم فئة مثل باقي فئات المجتمع وبالتالي فإذا أقرت الحكومة زيادة في الأجور بالنسبة للآخرين فيجب أن يستفيدوا هم كذلك من هذه الزيادة.

أما الجدول رقم (30) فقد استنتجنا منه أنه بقدر ما يحرص المبحوثون على زيادة راتبهم بقدر ما يرون في وجود حوافز أخرى لها أهميتها ودورها في ممارسة العمل الحزبي فبالنسبة إليهم تمثل قيم الشعور بالأهمية والرضا عن الذات وتحقيقها مكافآت معنوية معتبرة، فقد أجاب غالبية المبحوثين في الجدول رقم (31) بأنه تشكلت لديهم علاقات كثيفة في إطار ممارسة نشاطاتهم النيابية بحكم طبيعة المنصب الذي يشغلونه فهم على اتصال دائم بمنتخبهم في الدائرة الانتخابية التي انتخبوا فيها، من جهة أخرى نجدهم يحاولون دائما نقل مطالب وانشغالات المواطنون الذين انتخبوهم إلى أعضاء الحكومة وباقي المسؤولين في مؤسسات الدولة، وهم إذ يفعلون ذلك يهدفون إلى الوفاء بالتزاماتهم نحو قاعدتهم الانتخابية وجلب المزيد من المصداقية لحزبهم.

غير أن ما يجب قوله هو أن النواب كسائر فئات المجتمع يسعون في البداية إلى الوصول إلى أهدافهم لكن أثناء هذه المرحلة يشعرون بعدم الرضا عن وضعيتهم حتى تلبى حاجياتهم بعدها يحصل هؤلاء على مبيعاتهم (الزيادة في الأجر) يغمرهم شعور

بالرضا، غير أن هذا الوضع يصبح مع مرور الوقت لا يبعث على الرضا وبحكم أن ما اكتسبه هؤلاء النواب يصح أمرا مكتسبا وطبيعيا وبالتالي تراهم يريدون المزيد إلى أن يصلوا مرحلة الإشباع عندها يتجهون نحو أهداف أخرى مختلفة.(1)

من جهة أخرى فانه ما يمكن ملاحظته هو أنه على المستوى الشخصي الذاتي فان التوصل إلى تحقيق هدف معين ليس له نفس النتائج على المديين القريب والبعيد ، حيث إنه إذا ما اشترى أحد منا سيارة أو أصبح غنيا أو مشهورا فان شعوره بالرضا لا يمكن أن يستمر إلى أمد بعيد.(2)

(1) – Ronald INGLEHART, **la transition culturelle dans les sociétés industrielles avancées**, Economica, paris, 1990, p 264.
(2) – Ibid , p 265.

الاستنتاج العام:

إن أهم ما استنتجناه من خلال نتائج هذا البحث أن كلا من الايديولوجيا والمصلحة لهما الأثر الكبير في توجيه الأفراد إلى الانخراط في العمل الحزبي، فمن جهة وجدنا أن المناضلين (النواب) في حزب جبهة التحرير الوطني يمنحون الأهمية اللازمة للخط السياسي للحزب من خلال برنامجه السياسي إلى جانب ذلك اتضح أن تاريخ الحزب له مدلولات خاصة لدى مناضليه حيث نعتبر مجموعة هامة أنه كان وراء انخراطها في الحزب، كما ظهر تعلق النواب بالحزب من خلال ترددهم المتواصل عليه وقراءة الجريدة الناطقة باسمه.

وقد لاحظنا أن الحزب مازال يمثل في مخيال مناضليه صفة الحزب الثوري المحرر للبلاد والقادر على مواصلة النهج في ظل وجود أحزاب أخرى تنافسه في الاستحقاقات الانتخابية، من جهة أخرى تبين أن المصلحة سواءا كانت مادية أو معنوية تشكل الركيزة الثانية التي أدت إلى انخراط النواب في حزب جبهة التحرير الوطني فقد كانت إجاباتهم مؤيدة لهذا الطرح من حيث ضرورة الزيادة في الراتب وأهميته في تحفيزهم على أداء مهامهم على أكمل وجه حسب إجاباتهم دائما، ثم أنه قد تبين أيضا أن ما تمثله المصلحة المعنوية من خلال القرب من مراكز صناعة القرار وتشكل علاقات كثيفة مع مختلف شرائح المجتمع من وزراء وولاة ومسؤولين وصحفيين ومواطنين بسطاء أعطاهم إحساس بالأهمية وبالمكانة الاجتماعية الراقية في المجتمع وعليه فان ثمة حاجة للاستناد إلى ما قاله ماكس فيبر من أن هناك طريقتان أو صيغتان للعمل السياسي ، فإما أن نعيش من أجل السياسة أو أن نعيش من السياسة، فالذي يعيش من أجل السياسة يجعل منها بشكل عميق هدفه في الحياة سواءا بسبب أنه يجد وسيلة للتمتع بامتلاك السلطة أو لأن هذا النشاط يمكنه من تحقيق توازنه الداخلي وبالتالي يساعده ذلك على إبراز قيمته الشخصية بوجوده في خدمة قضية تمنح معنى لحياته.

ملخص:

اتضح من خلال إجابات النواب حزب جبهة التحرير الوطني على الأسئلة الخاصة بالفرضية الثانية المتمثلة في مدى أهمية المصلحة كدافع للعمل الحزبي أنهم لا يختلفون عن باقي فئات المجتمع من حيث الاهتمام الكبير الذي يولونه للراتب كونه يسمح لهم بتلبية حاجياتهم سواءا كانت مهنية أو شخصية بالإضافة إلى المصلحة المعنوية التي مكنتهم من الشعور بالأهمية في المجتمع فإنهم حققوا ذواتهم من خلال الدور الذي يلعبونه كونهم يمثلون الهيئة التشريعية في البلاد بالإضافة إلى ذلك فقد أعطتهم مكانتهم الاجتماعية فرصة لتشكيل شبكة من العلاقات مع كثير من الفئات الهامة من المجتمع.

الخاتمة:

تناولنا في دراستنا العمل الحزبي من جميع جوانبه بداية من مصادر نشوء الأحزاب ودورها السياسي والاجتماعي بحيث تسمح بإعلام الرأي العام وانتقاد النخب السياسية والمساهمة في الإدماج الاجتماعي، وللقيام بهذا الدور تحتاج الأحزاب السياسية إلى هيكلية تساعدها على التنظيم نفسها بصورة جيدة والى وسائل مادية سواءا تعلقت بوفرة الموارد المالية أو بالوسائل المادية الأخرى، دون أن ننسى أساس النشاط الحزبي الذي تمثل في العنصر البشري لأنه عمود العملية السياسية الأساسي، وقد تعرضنا لأنماط المشاركة في الأحزاب السياسية سواءا تعلق الأمر بالتعاطف أو الانتساب، أو النضال بصورة دائمة داخل الحزب، كما تم عرض لمسار العمل الحزبي في الجزائر ووصلنا بذلك إلى نتيجة مفادها أن الجزائريين عرفوا النضال داخل الأحزاب السياسية منذ عهد الاستعمار الفرنسي وقد تطور هذا النضال إلى أن سمح ببروز جبهة التحرير الوطني التي حررت الجزائر ثم تواصل العمل الحزبي بعد ذلك إلى غاية التعددية الحزبية بصدور دستور 1989.

أما الجانب الميداني للدراسة فقد خلصنا منه أن العمل الحزبي يستند إلى دافعين رئيسيين وهما: الإيديولوجية والمصلحة، فلا يمكن لأي مناضل في أي حزب أن ينشط سياسيا دون أن تكون من وراء ذلك فكرة أو إيديولوجيا تحركه وتعطيه معنى لنشاطه وينعكس تأثير أفكار الحزب على سلوك المناضل من خلال اهتمامه بكل ما يتعلق بالحزب فتجده يداوم على التردد على مقر الحزب وقراءة جريدته الناطقة باسمه وحضور التجمعات السياسية والمشاركة في الحملات الانتخابية، وهي المؤشرات التي تم استنباطها من خلال دراسة حالة حزب جبهة التحري الوطني.

وفيما يتعلق بالعامل الثاني الخاص بالمصلحة فقد خلصنا أن هذا العامل له دور كبير في العمل الحزبي لأنه وكما سبق أن اشرنا إليه في الجانب النظري لا يوجد نشاط بدون غرض المصلحة خاصة إذا تعلق الأمر بالنشاط السياسي وقد وجدنا أن المصلحة تتخذ لها شكلين فهي أولا وقبل كل شيء مادية يهدف صاحبها أن يحسن وضعيته الاجتماعية والاقتصادية ، لأن الراتب يسمح له من جهة بتغطية التزاماته وواجباته اتجاه

من انتخبوه، ومن جهة أخرى، يساعده في الحصول على المزيد من الرفاهية، أما الناحية الأخرى التي تمثلها المصلحة المعنوية، فقد وجدناها تمثلت في شعور النواب بالأهمية وبتحقيق الذات وبالتمكن من نسج علاقات كثيفة ومتنوعة أعطاهم إحساسا بأنهم في تفاعل اجتماعي ايجابي مع باقي فئات المجتمع

لقد حاولنا في دراستنا هذه أن نلقي الضوء على مختلف جوانب العمل الحزبي ودوافعه من خلال الجانب النظري ثم دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني فيما يخص الجانب الميداني، ويبقى الموضوع في حاجة إلى دراسات أخرى في المستقبل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع العلمية

🕮 أولا: قائمة الكتب:

أ- باللغة العربية:

1. أبراش، إبراهيم: **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
2. الأسود، صادق، **علم الاجتماع السياسي**: أسسه وأبعاده، مطبعة دار الكتب، بغداد، 1990.
3. البدراوي، حسين، **الأحزاب السياسية والحريات العامة**، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 1988.
4. بولنتزاس، نيكوس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، ترجمة: عادل غانم، دار ابن خلدون، بيروت، 1983.
5. بوحوش، عمار، **التاريخ السياسي للجزائر**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.
6. برو فليب، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد صاصبلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
7. جرادي عيسى، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، دار قرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
8. حرب أسامة الغزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1987.
9. الخطيب أنور، **الدولة والنظم السياسية**، مطابع قدموس الجديدة، بيروت، 1970.
10. دال روبرت، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة علا أبو زيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1991.
11. دوفرجيه موريس، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري**، ترجمة جورج سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، 1992.
12. سعد ا أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزء الثاني، الطبعة الرابعة، دار الغرب الإسلامي، 1992.

13. شريط الأمين، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)**، الجزارئ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
14. ـ، ـ، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
15. الشيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح: أو زمن اليقين**، ترجمة محمد حافظ الجمالي، دار القصبة، الجزائر، 2003.
16. زغدود علي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، منشورات القصبة، الجزائر، 2001.
17. صعب حسن، **علم السياسة**، دار العلم للملايين، بيروت، 1966.
18. صدوق عمر، **آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
19. الصمد رياض، **مؤسسات الدولة الحديثة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
20. عبد الحليم كامل نبيلة، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، مصر، 1982.
21. العسلي بسّام، **الأمير خالد الهاشمي**، الجزائر: دار النفائس، بيروت، 1984.
22. كوت جان بيار، مونيي جان بيار، **من اجل علم اجتماع سياسي**، الجزء الأول، ترجمة محمد هناد، ديوان المطبوعات الجامعية.
1. 22. كشكاش يوسف أحمد، **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة**، منشأ المعارف، مصر، 1987.
2. القاضي يوسف، **مناهج البحوث وكتابتها**، دار المريخ، الرياض، 1984.
3. نصر مهنا محمد، **في نظرية الدولة والنظم السياسية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
4. اللحلح عبد ا ، **البحث العلمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
5. هوريو أندريه، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ترجمة علي مقلد وآخرون، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 1988.

B- ouvrages en langue français :

1. ADDI Lahouari, **l'impasse du populisme,** entreprise nationale du livre, Alger, 1990.
2. BADIE Bertrand, **le développement politique**, 5ème édition, paris, éditions économisa, 1994.
3. BENOUNE Mahfoud, **le hasawt et l'histoire** : entretien avec BELAIDE Abdeslam, tome I, Alger, ENAG éditions, 1990
4. BENYOUB Rachid, **annuaire politique de l'Algérie**, 3ème édition , Alger, Anep,2000.
5. BOUCHAMA Kamel, leFLN : **instrument et alibi du pouvoir 1962-1992**, éditions Dahleb, Alger, 1992
6. CHARLOT Jean, **les partis politiques**, 2ème édition, armond éditions, paris, 1971
7. Jean Dominique Durand, **la démocratie chrétienne et l'Europe, cahiers française**, revue bimestrielles, n° 273, paris
8. . GOGUEL François, **la politique des parties sous la 3ème république**, Sirey, paris, 1991
9. BOUDON Reymond, **les méthodes en sociologie,** 9 eme ed, P.U.F ; 1993
10. HASTINGS Michel, **Aborder la science politique**, Editions du seuil, paris, 1996.
11. HARBI Mohamed, **le FLN : mirage ou réalité NAQD-END**,Alger ;1993
12. INGLEHART Ronald, **la transition culturelle dans les sociétés industrielles avancées**, Economica, paris, 1990
13. JOBERT Bruno et Pierre Muller, **l'état en action. Politiques publiques et corporatisme**, PUF, 1987.
14. KADDACHE Mahfoud et Djilali SAR**,l'Algérie dans l'histoire**, office des publications universitaires,Alger, 1989
15. OSTROGORSKI Morsi**, la démocratie et les partie politiques**, paris : éditions du seuil, 1979
16. PORTELLI Hugues, **Droit constitutionnel, éditions d'alloz**, paris, 1999
17. QUANDT William, **société et pouvoir en Algérie**, traduit par M'hamed et autres, casbah éditions , Alger,1999
18. QUERMONE Jean louis, **les régimes politiques occidentaux, éditions du Seuil**, paris, 1989

19. REY Henry, Françoise subileau, **les militants socialistes à l'épreuve du pouvoir**, presse de la F. N. S. P, 1991
20. TOUCHARD Jean: **introduction à l'idéologie du PCF**, publie dans le « le communisme en France », A. Colin, 1969
21. TEGUIA Mohamed,**l'Algérie en guerre**,opu,Alger,1988,
22. YEFSAH Abdelkader, **la question du pouvoir en Algérie**, ENAP édition :1990

C- ouvrage en langue anglaise :

1. MANCUR olsen : **the logic of collective action public googs and the theory of groups,** Harvard university, combridge, 1965.

ثانيا: المعاجم والقواميس:

أ- باللغة العربية:

1. بن هادية علي، **القاموس الجديد للطالب**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991.
2. همام طلعت، **قاموس العلوم النفسية والاجتماعية**، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1984..
3. المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق ، بيروت، 1986.
4. مصطفى إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، ط 2، دار الدعوة، تركيا، 1989.

ب- باللغة الفرنسية:

1. GRAWITZ madeleine , **lexique des sciences sociales**, éditions dalloz, paris, 1999.

ثالثا:

1. المجلات:

أ- باللغة العربية:

1. سعد بوعقبة، **حقيقة حوادث أكتوبر**، مجلة الوحدة، العدد 458، سبتمبر 1990.
2. بوكرع إدريس، **نظام اعتماد الأحزاب السياسية طبقا للأمر 09/97 بين الحرية والتنفيذ**، مجلة إدارة، المجلد الثامن، العدد 2، المدرسة الوطنية للإدارة، 1998.

2- الجرائد الوطنية:

أ- باللغة العربية:

1. جريدة الشعب اليومية، الجزائر، 1989./03/27
2. جريدة النصر اليومية، الجزائر، 1991./04/21
3. جريدة الخبر اليومية، الجزائر، 1994./07/23
4. جريدة الخير اليومية، الجزائر، 1993./01/13
5. جريدة الشروق اليومية، الجزائر، 2007/10/01
6. جريدة السفير الأسبوعية، الجزائر، العدد 105، من 03 إلى 10 جوان 2002.

رابعا: الدساتير والقوانين

أ- الدساتير:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الدستور 1963.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الدستور.1976
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الدستور.1989
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الدستور 1996.

ب- القوانين والأوامر:

1. قانون رقم 89-11 المؤرخ في ذي الحجة عام 1409 الموافق لـ 05 يوليو 1989 يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية، العدد 27، بتاريخ 05-07-1989.
2. أمر رقم 97-09 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق لـ 06 مارس 1997.، يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية، العدد 12.

خامسا: الوثائق غير المنشورة

أ- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. توازي خالد، **الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ – المكانة، الممارسة، المستقبل**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.
2. سوماني محمد، **التكيف السياسي للحزب الواحد في ظل التعددية الحزبية، دراسة حالة حزب جبهة التحرير الوطني**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر، 2001.
3. زيبغ رابح، **النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2002.

ب- نصوص مختلفة:

1. حزب جبهة التحرير الوطني، البرنامج الانتخابي، الجزائر، 2002.
2. حركة مجتمع السلم، القانون الأساسي، الجزائر، 1998.
3. حركة النهضة، القانون الأساسي، الجزائر، 1998.
4. حركة مجتمع السلم، البرنامج الانتخابي، الجزائر، 1997.
5. حزب جبهة التحرير الوطني، النظام الداخلي، الجزائر، 2004.

سادسا: مواقع الانترنت

1. Les femmes dans les parlements nationaux :
   http://www.ipu.org/wmn-e/world,htim

قائمة الملاحق

الهيكل التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني

